تحرير: توماس أيش و هلموت رايفلد

أخلاقيات الأحياء
في الحوار الإسلامي المسيحي

نشر مؤسسة كنراد ادناور إ.ف.

تحرير: توماس أيش و هلموت رايفلد

أخلاقيات الأحياء في الحوار المسيحي الإسلامي

تحرير: توماس أيش و هلموت رايفلد

أخلاقيات الأحياء
في الحوار الإسلامي المسيحي

نشر مؤسسة كنراد ادناور إ.ف.

Konrad-Adenauer-Stiftung e.V.
Umschlag nach einem Entwurf der Druckerei Paffenholz, Bornheim,
unter Verwendung von Fotos von Henning Lüders und dpa.
© 2004, Konrad-Adenauer-Stiftung e.V., Sankt Augustin
Alle Rechte vorbehalten.
Nachdruck – auch auszugsweise – allein mit Zustimmung der Konrad-Adenauer-Stiftung.
Printed in Germany.
Gedruckt mit finanzieller Unterstützung der Bundesrepublik Deutschland.
ISBN 3–937731–39–3

المحتويات

برنـهارد فوجل : تمـهيد* ٧

توماس ايش : مقدمة* ١٠

هانز لانغندورفر: هل يخلق الإنسان نفسه بنفسه؟* ٢٠

هادي أدنلي : الاستنساخ لدى الإنسان: المبادئ الأخلاقية والأفق المستقبلية
من وجهة النظر الإسلامية* ٢٦

ديتمار ميت : خلاقيات علم الأحياء من وجهة النظر المسيحي* ٣٩

أحمد محمد الطيب : الوراثة الهندسية من منظور الإسلام ٤٦

إبرهارد شوكنهوف : الاستنساخ البشرى والانستنساخ لغرض البحث العلمي
في ضوء معايير التقييم الأخلاقي* ٥٤

الشيخ حسن الجواهري : الاستنساخ ٦٦

كلاوس هوك : الإسلام والمسيحية، هل هناك أهداف مشتركة في
أخلاقيات الأحياء (Bioethik)* ٧٢

سهام الدبّابي الميساوي : البيوتكنولوجيا أو ما يـعارضـها ؟ ٨١

المؤلفون و المحررون: ٨٨

*** ترجمتها من الألماني: مليكة أجواو**

تمهيد

إن التبادل بين العالم الإسلامي و العالم المسيحي في مجال الفلسفة و الطب يعود إلى عقود كبيرة من الزمن. في بداية القرن السادس عشر كتب الفيلسوف و الطبيب الألماني اكريبا حول ابن سينا، الرازى و ابن رشد:"....إن الذي لا يعرف هؤلاء، و يسمح لنفسه اخذ دور المشافي، يمكن اعتباره مدمرا للصالح العام."

إن الذي يريد النهوض بالصالح العام، ينصح هو كذالك بان يستفيد من معارف خبراء العالم الإسلامي، أن يتعرف على مواقفهم، و أن يدخل معهم في الحوار.

في فاتح سبتمبر ٢٠٠٤ بادرت مؤسسة كنراد ادناور بدعوة كبار العلماء المسلمين إلى برلين. بعد يوم كامل من المحادثات بين الطرفين الإسلامي و المسيحي حول الأخلاقيات الطبية، طرح السؤال التالي: أين تقع حدود الممارسة العلمية و الطبية؟ ان نتائج هذه المحاضرات ستعرض مختصرة للعموم في مجلد خاص بالمؤتمر.

انه لمن السرور أن نذكر بان الدعاوى لإقامة حوار ثقافي و ديني قد تعددت في الوقت الحالي؛ في الواقع لا يمكن إن تكون العلاقات الدولية – في هذا العالم الذي أصبح كقرية صغيرة – عادلة و سلمية، إلا من خلال فهم عميق و متبادل بين الطرفين. لكن السؤال المطروح هنا هو: كيف نسير بالحوار في طريق التقدم؟ إننا نحن مؤسسة كنراد ادناور نقول: إن الحوار يجب أن يدور حول مسائل موضوعية، تهم كلا الطرفين (الإسلامي و المسيحي).

إن التطور الحاصل في مجال الطب الحيوي و علم الجينات يفرض هنا و هناك إشكالات أخلاقية أساسية، و التجارب أكدت لنا أن المشاكل المركزية في الوقت الحالي هي في نفس الوقت مشاكل عالمية، لا تحتاج فقط إلى حلول محلية بل تتعداها إلى حلول وطنية مشتركة.

إن مسالة الأخلاقيات الطبية تجمع المسلمين و المسيحيين معا. إن الإحساس بمسؤولية حماية مسالة الخلق، هي أمر مشترك بيننا. إن الإنسان لا يستطيع فعل كل ما يقدر عليه، ليس هو الخالق نفسه، بل هو مخلوق. إن هذه المسؤولية المشتركة تقتضى، أن يدخل كل من

المسلمين و المسيحيين الدخول في حوار مشترك و متبادل، و ذالك من اجل توضيح الركائز الأساسية لأفعالهم.

إن التعايش السلمي و العمل المشترك على أمد بعيد، يقتضيان الاعتماد على مبادئ روحية مشتركة، و عدم تصغير الصراعات. لا يمكن أن نجد لهذه الصراعات حلولا إلا بطريقة سلمية، و ذلك عن طريق الحديث عنها. إن الحوار يعنى الاتجاه نحو الآخر، لكن دون التخلي عن الاعتقادات الشخصية، ما لا يمكن أن يؤتى ثماره إلا عن طريق التعرف على الاختلافات و احترامها.

إن الجدل حول مسالة الجينات و الطب الحيوي لهى مناسبة مهمة من اجل الدخول في الحوار مع الآخر، في وقت أصبحت هذه المواضيع ذو أهمية كبيرة. في أغسطس ٢٠٠٤ سمح لباحثين بريطانيين لأول مرة استخدام الاستنساخ العلاجي على الإنسان، هذا ما يعنى إمكانية الحصول على خلايا جذعية بشرية من اجل استعمالها لاحقا لعلاج بعض الأمراض التي لم يوجد لها دواء احد الآن.

إن هذا الأمل تحيط به الكثير من المخاطر، و ذلك لان الحصول على الخلايا لا يتم دون قتل الجنين. هل يسمح لنا التضحية بجنين بهدف تخفيف الم أو علاج مرض ما؟ هل تشمل الحرية العلمية كذلك الاستنساخ البشرى؟ ألا يصبح الإنسان من خلال هذه التجارب مادة للبحث و الهدف العلمي؟

في أغسطس ٢٠٠١ قام ممثلو ألمانيا و فرنسا في وثيقة التجمع العام للأمم المتحدة، بتقديم طلب ضرورة منع الاستنساخ البشرى. ٦٠ دولة قبلت مسودة مشروع هذا القرار، في حين رفضته بعض الدول، التي تريد إباحة الاستنساخ البشرى بدعوى زراعة الأنسجة. لحد الآن لم تصل التجمعات البشرية إلى اخذ قرارات موحدة. ففي أواخر ٢٠٠٤ أنهيت دائرة المناقشات، دون الوصول إلى حلول نهائية. لقد تركت لكل دولة حرية اخذ قرارها بنفسها.

إن هدف هذه الحلقة الدراسية، هو السير بالتعبير عن الرؤى نحو الأمام. ما هي الأمور المشتركة بين الجانبين، أين تلتقي الدول الإسلامية و الدول الغربية في مواقفها؟

إن التطور الذي حصل في علم الأحياء و علم الجينات يطرح علينا الكثير من المشاكل المعقدة، حتى داخل ألمانيا. إن تحليل الآراء الإسلامية حول الله، صورة الإنسان، و علاقة

الله بالخلق، لأمر مساعد لنا في جدلنا الوطني، لا يجب أن تطرح خارج إطارها الدولي و الثقافي. إن المسلمين و المسيحيين يمكن إن يغتنوا من بعضهم الآخر. إنهم كمؤمنين، مدعوون معا للتغلب على مشاكل هذا العالم.

برلين، في نوفمبر ٢٠٠٤

برنهارد فوجل.

رئيس مؤسسة كنراد ادناور.

مقدمة

توماس ايش

تنامي في السنوات الأخيرة في كافة أنحاء العالم الاهتمام بموضوع علم الأحياء عامة و بالاستنساخ خاصة. إن علم الأخلاقيات المعاصر تسيره أهداف اقتصادية و أخرى سياسية تتوازى مع تطور مفهوم العولمة. بعد استنساخ النعجة دولي، ظن الكثيرون بان الاستنساخ البشرى أمر بعيد التحقق، لكن شهر فبراير ٢٠٠٤ فاجأ العالم بالنقيض. لقد تمكن علماء كوريون من زرع نواة خلية بشرية في خلية مفرغة النواة و إيصالها حتى مرحلة التقسيم. لقد كان هذا الحدث انفجارا عظيما في طريق الاستنساخ البشرى، إن نجاح هذه العملية في كوريا يؤكد مرة أخرى على مفهوم العولمة. إن الوقت الذي كان يظن فيه بان التطور العلمي أمر خاص بأوروبا، أمريكا، و اليابان فقط، قد مضى و أصبح أمرا في مقدور كل دول العالم. "تنتقل" التكنولوجيا إلى حد ما و ينتقل الباحثون أيضا:

في حوار اجري مع هوانغ سوك ، رئيس مجموعة البحث في سيول، قال فيه: إذا صدر قانون يمنع هذا النوع من التجارب في كوريا الجنوبية، فإنه سيواصل بحثه و تجاربه في دول أخرى. عندما صدر في صيف ٢٠٠٤ في انجلترا ترخيص ينص على تجربة إمكانية تطبيق تقنية الاستنساخ على الخلايا الإنسانية، لم تكن مفاجأة أن ذكر سوانغ بأنه مستعد للعمل مع الباحثين الانجليز إذا كان هذا مطلبهم.

إن علم الجينات يلعب أهمية بالنسبة لشركات الأدوية العالمية، و ذالك فيما يخص إيجاد وسائل جديدة لتشخيص الأمراض التي لم يوجد لحد الآن الدواء المناسب لها. إن هذا الربط بين الأهداف الاقتصادية و هذه السيناريوهات، يبين مرة أخرى مدى عالمية التطور التكنولوجي. في سنغافورة مثلا استثمرت أعداد هائلة من المال في مجال الجهاز الأساسي للبحث، و ذالك لفتح المجال أمام الشركات الباحثة في هذا المجال. قرر الأمريكان في كاليفورنيا في خريف ٢٠٠٤ على توظيف رؤوس أموال تبلغ المليارات، وكانت نجاحات تقنيات الوراثة في كوريا الجنوبية بطبيعة الحال نتيجة توظيف مبالغ طائلة بالصورة ذاتها.

لكن هناك آراء صارخة ضد استخدام التقنيات الوراثية وما يسمى بالاستنساخ العلاجي تتم الإشارة مثلا إلى أن الأوهام الطموحة عطفا على الاستنساخ ليست إلا توقعات وأمال موهومة، إن لم تكن مجرد مزاعم. حيث يتم السؤال، إن كانت هذه الآمال قائمة على أسس سليمة تبرر الثمن الذي علينا أن ندفعه لأجل تطوير هذا النوع من العلاج والاختبارات ولأجل تطبيقها عمليا. هذا إن كان بالإمكان تطبيق مثل هذا العلاج من الناحية التقنية على الإطلاق. والثمن يتمثل أولا وأخيرا في اختلاق مبدأ نشوء الإنسان وقطعه فيما بعد، فهل يجوز لنا هذا؟ وإن كان الجواب نعم، فما هي آثار هذه الإجازة؟ هل نحن متباينون حقا لعواقب فعلنا هذا وهل نحن مستعدون فعلا لتقبلها؟

لم يتم اتخاذ آراء ممثلي الأديان الأخرى، أو أديان مثل البوذية والإسلام، حتى الآن بعين الاعتبار، في الحوار الدائر حول هذه المسائل في دول مثل ألمانيا والولايات المتحدة. ولهذا فوجئ البعض في خريف ٢٠٠٣ بأن لبعض فقهاء المسلمين موقف واضح وجدير بالأخذ بعين الاعتبار، يمكن له أن يلعب دورا سياسيا. مثلا حصل اقتراح إيران – ممثلا لمنظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة – بتأجيل اتخاذ قرار نهائي في المسائل أعلاه على الأغلبية في الجمعية العمومية، أثناء المفاوضات الجارية بشأن الحظر العالمي لاستخدام تقنيات الاستنساخ. وهنا تمت الإشارة إلى فتوى أحمد الطيب، مفتي مصر عام ٢٠٠٣، الذي تطرق بمرونة إلى تقنيات الاستنساخ العلاجي.

يمكننا تدقيق أفكار المفتي المسلم تحت منظار كثير من أحكام مجمع الفقه الإسلامي. فهناك مجمعان من هذا النوع في مكة وجدة. مجمع مكة عضو في جامعة الرابطة الإسلامية و مجمع جدة عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي. إذا ما درسنا أحكام هاتين المجمعين في الاستنساخ لأعوام ١٩٩٧ (جدة)،[١] ١٩٩٨ (مكة)[٢] و ٢٠٠٣ (مكة)[٣] والمناقشات السابقة لها لوجدنا:

---

[١] قرارات و توصيات مجمع الفقه الإسلامي من الدورة الثانية حتى العاشرة، ١٤٠٦-١٤١٨ (ه)\١٩٨٥-١٩٩٧. دمشق (دار القلم) ١٩٩٨.

[٢] عبد الله التركي، تحرم الرابطة الإسلامية الاستنساخ البشري، مجلة الرابطة الإسلامية (بالانكليزي)، ٣١ (٢٠٠٣) ص. ٣١-٣٣.

[٣] هذا القرار لا توجد عندي إلا ترجمة أولية بالانجليزية.

أولا: يتفق حكما جدة ١٩٩٧ ومكة ١٩٩٨ في أن الاستنساخ ليس تدخلا في حق الله في الخلق وحسبهما فان الاستنساخ العلاجي لا يعني "لعب دور الله"، لأنه لا يمثل خلق شيء من اللاشيء، فالاستنساخ يحدث ضمن إطار قدرة الله وإرادته وعلى هذا لا يجوز لعن عملية الاستنساخ.

ثانيا: كان الحديث يجري في قراري ١٩٩٧ و١٩٩٨ أولا وأخيرا عن الاستنساخ البشري وبدأ على خلفية ولادة النعجة دولي. كان قد تم إنجاب النعجة دولي بأخذ بيضة من نعجة واستخلاص نواتها وزرع مورثات نعجة أخرى فيها. وضعت نتيجة حقن مورثات غريبة في البيضة في رحم نعجة ثالثة. هذا يعني اشتراط ثلاث نعاج في العملية. إن إنتاج إنسان بهذه الطريقة سيعني عدم حدوث زواج نظامي حسب الشريعة الإسلامية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تحريم هذه التركيبة الوراثية. وبكلمات أخرى، توصل بعض الفقهاء المهمين كوهبة الزحيلي من دمشق بطريقة العكس إلى أن الاستنساخ قد يكون جائزا في عقد الزواج الشرعي[١]. وإذا ما تأملنا على هذه الخلفية في أحكام مجمعي مكة وجدة، نتوصل إلى أن الخوف ينبع بالدرجة الأولى من العواقب الاجتماعية للاستنساخ، فبه يصبح النسب مشوشا وبه يسقط دور العائلة كحجر الأساس للمجتمع، لأنه لم يتضح بعد من هما والدا الإنسان المستنسخ.

ثالثا: من الجدير بالذكر عدم تطرق هذه الذرائع إلى الكرامة الإنسانية. فحكم مجمع مكة ١٩٩٨ يسمي ثمانية أسباب لتحريم الاستنساخ البشرى. خمسة منها تتعلق بآثاره الاجتماعية وفي واحد منها فقط يتم التطرق إلى الآية القرآنية (لقد كرمنا بني آدم)، علما أن العلماء يرون في هذه الآية تحديدا الأسس القرآنية للكرامة الإنسانية. لكن مصطلح "الكرامة الإنسانية" لا يجد استعمالا له في النصوص. ورغم أن المصطلح يندرج في قرار جدة ١٩٩٧، إلا أنه لا يظهر إلا في المقدمة وليس ضمن أسباب تحريم الاستنساخ.

إن الحجة التي يتم اعتمادها عطفا على الاستنساخ، تقول أنه لا يجوز اتخاذ الإنسان أداة، غاية لأي شيء آخر. الإنسان هدف بحد ذاته، له كرامته القائمة على كينونته الإنسانية ولا يمكن التفاوض عليها. إن هذه الصيغ، أو أمثالها، غير متوافرة في الجدال الدائر بين فقهاء

---

[١] وهبة الزحيلى، "الاستنساخ. الجوانب الإنسانية و الأخلاقية و الدينية." في: عبد الواحد علوانى، الاستنساخ جدل الدين و العلم و الأخلاق. دمشق (دار الفكر)١٩٩٧، ص.١١٥-١٣١، هنا ص. ١٢٤ و بعد.

المسلمين. يستخدم المفتي السابق لتونس، محمد المختار السلامي،[١] مصطلح : "الكرامة الإنسانية" برانيا ويقول عن ذلك: "الإنسان غاية لا وسيلة".

بنهاية حوار التسعينات تأكد الإجماع على خطر الاستنساخ البشرى. في الدراسات، النقاشات والأحكام لم يتم الحديث عن الاستنساخ العلاجي إلا نادرا. فقط بنهاية ٢٠٠٣ أعلنت مجمع مكة عن قرارها الحاكم بأن أي استخلاص لخلايا المنشأ بتقنيات الاستنساخ يخالف القواعد الإسلامية، دون أن تعلل ذلك. إن مسألة الاستنساخ العلاجي غير واضحة تمام الوضوح لدى فقهاء المسلمين. وهنا نقرأ ثلاث ملاحظات مهمة:

أولا: يبدو أن الكثير من الفقهاء الذين يبيحون الاستنساخ العلاجي ليسوا على بينة من أن هذه التقنية تعني تدمير الجنين في باكورة نموه.[٢] وهنا علينا ألا نستنتج أن العكس صحيح، أي أن هؤلاء العلماء كانوا سيحرمون الاستنساخ العلاجي لو عرفوا ما هو. وهذا ما يتضح لنا من خلال العلماء الذين يدعون معرفتهم بوضع الاستنساخ العلاجي، مثل آية الله محمد سعيد الحكيم من النجف. فالحكيم يستخدم بواضح العبارة مشروع القدرة على النمو، أي أن للجنين الحق في عدم المساس به، فقط إذا كان قادرا على أن يتطور إلى إنسان كامل.[٣]

ثانيا: المشكلة الأساسية هي بأي شرط يرابط حق الجنين في عدم الاعتداء عليه. هذا السؤال قائم أيضا في التشريع الإسلامي. نستطيع القول أن للجنين هذا الحق لمجرد أنه سينمو إلى إنسان، إذا ترك لينمو، أو نستطيع أن نقول إن الجنين إنسان في أولى مراحل وجوده ولهذا فله الحق في عدم الاعتداء عليه. والفرق يتضح لدى الجنين الذي ينتج خارج جسم المرأة. فإذا احتكم المرء إلى العلة الأولى للحماية – أي أن الجنين قد ينمو إلى إنسان كامل –، فإن الجنين "الخارج-جسمي" غير جدير بحق الحماية لأنه يتواجد خارج جسم الأم ولا يملك القدرة على النمو إلى إنسان كامل بدون انغراسه في الرحم. وإذا اختار المرء العلة الثانية – أي أن الجنين جدير بالحماية لأنه جنين–، فإن للجنين "الخارج-جسمي" الحق في الحماية.

---

[١] محمد المختار السلامي، الاستنساخ. في كتابه، الطب في ضوء الإيمان، بيروت (دار الغرب الإسلامي) ٢٠٠١، ص. ١٤٥-١٧٢، هنا ص. ١٦٢ و بعد.

[٢] Thomas Eich, „The debate about human cloning among Muslim religious Scholars since ١٩٩٧". In: Heiner Roetz, *Cross-cultural issues in Bioethics: the example of Human Cloning. forthcoming*.

[٣] محمد سعيد الحكيم، فقه الاستنساخ البشرى. النجف، بدون سنة النشء.

ويظهر فقهاء المسلمين على الناحيتين،[1] وهم يشددون هنا على الحكم التقليدي في الإجهاض، المتنامي تاريخيا. هذا يعني أن العلتين ظهرتا معا تاريخيا، لكن لا فرق بينهما من الناحية العملية التاريخية. لم يكن هناك حتى الآن أجنة تنتج خارج الجسم، علاوة عليه كان غير المعروف أن عمليتي التخصيب وتعشيش البييضة الملقحة تسلكان مختلفين زمنيا كل الاختلاف. وهنا يتم التساؤل إن كان الحكم التقليدي في الإجهاض قابلا للتطبيق بكل بساطة و إن كان تطبيق مثل هذا يقود إلى حل للمشكلة حقا.

ثالثا: يجب ولا بد الإشارة إلى أن الكثير من البيانات المرنة، التي أعلنها الفقهاء بشأن استخدام الأجنة خارج-الجسمية لا تتعلق بالاستنساخ العلاجي بل باستخدام الأجنة الزائدة الفاضلة عن التخصيب الصناعي والمجمدة. أجاز بعض الفقهاء هذا النوع من الاستخدام[2]، لكن هناك فرق واضح بين استخدام هذه الأجنة المتبقية والاستنساخ العلاجي. ففي حالة الاستنساخ العلاجي يتم إنتاج الأجنة دون أن يهدف المرء إلى تحقيق الجنين لهدفه الأصلي، أي النمو إلى إنسان. إن استخدام الأجنة المتبقية شيء آخر، لأنها تنتج أساسا لهذا الغرض. هذا يعني القصد يختلف كليا عن الأفعال ذاتها، القائمة خارجا. ولكن القصد عامل مهم جدا في تقييم الفعل في التشريع الإسلامي.

من بين الأسباب التي تجعل مبادرة مؤسسة كونراد أديناور إلى جمع المحاضرين المسلمين والمسيحيين إلى حوار ديني حول هذه المسائل تتمتع بأهمية عالية، لثلاثة أسباب:

أولا بسبب عولمة التقنيات الأحيائية. إذا وجب وضع تطورها واستخدامها تحت قوانين فعالة، فيجب أن تكون هذه القوانين على مستوى العالم أجمع. هكذا يتم التطرق إلى آراء متعددة، هي خلاصة تراث مختلف الأديان. فقد رد الباحث الكوري المذكور أعلاه، هوانغ سوك، على السؤال إن لم يكن قد شعر بالشفقة أثناء تجاربه على المورثات الإنسانية، بأنه بوذي ولا يرى في الاستنساخ سوى استكمالا لحلقة إعادة الميلاد.

---

[1] انظر هنا حسن على الشاذلى، "حق الجنين في الحياة في الشريعة الإسلامية"، في: عبد الرحمان العوضي (الناشر)، الإنجاب في ضوء الإسلام، الكويت، ص.٣٧٥-٤٥٤ و محمد نعيم ياسين، "حقيقة الجنين و حكم الانتفاع به في زراعة الأعضاء و التجارب العلمية"، في: عبد الرحمان العوضي (الناشر)، رؤية إسلامية لزراعة بعض الأعضاء البشرية، الكويت. ١٩٩٣، ص.٢٧٧-٣٧٣

[2] أنظر مثلا. ياسين، "حقيقة الجنين".

ثانيا: تتجه مسائل التقنيات الاحيائية خلاب هذه الأثناء إلى جذور مفهومنا عن الكينونة الإنسانية. فبانتهاء مشروع الجينوم البشرى ، و فك رموز الشفرة الوراثية للإنسان، برز مفهوم جديد، ألا وهو أن الإنسان في جوهره مجرد خلاصة لمورثاته، أن المعرفات الجذرية لحياته البيولوجية مطبوعة في مورثاته. وهذا المفهوم يشكك في مفهومنا عن الإنسان، القائم منذ آلاف عديدة من السنين ويطرح علاوة عليه السؤال: إلى أي مدى يجوز التدخل في مورثات الإنسان، لنوقر عليه بذلك قدرا معينا، مرضا معينا؟ أين يجب على المرء أن يضع الحدود بين العلاج المشروع وغير المشروع، وأين تقع الخطوط المميزة بين العلاج الطبي و تدجين "عرق الإنسان الخارق" الجديد؟

ثالثا: مع المبادرة الإيرانية لدى الأمم المتحدة، اتضح للعالم أن مسألة تقنيات الاستنساخ قد طرحت في البلدان ذات الأغلبية المسلمة وأنها شعبت الأولويات السياسية على المستوى العالمي.

لكم ما الذي يطرحه هذا النقاش بالضبط؟

في محاضرته الاستهلالية، في القسم الأول : "مبادئ أخلاقيات علم الأحياء"، أكد السكرتير العام لمؤتمر الأساقفة الألمان، هانز لانغندورفر، على أن مشكلة الاستنساخ لدى الكنيسة الكاثوليكية مسألة أخلاقية وليست لاهوتية. فإن فكرة أن يصير الإنسان بهذه التقنيات خالق نفسه، هراء مطلق من وجهة النظر اللاهوتية، ولهذا فإن السؤال الجوهري مسألة أخلاقية: هل يجوز للمرء هذا؟ ويجب أن تأتي كرامة الإنسان في المحل الأول، كما يجب أن تتلاءم صيغ الكيان الجمعي، سياسيا واجتماعيا، مع هذه الكرامة، كما يحدث مثلا مع حقوق الإنسان. وعلى هذه الشاكلة أيضا يتوافر حق حماية الجنين ولا يمكن إنكار أن للجنين حياة خاصة منذ البدء. وهذه الكرامة تسبق الاعتراف الخارجي و تنشأ منذ لحظة اتحاد حاملات المورثات وخلق مجموعة وراثية جديدة ونادرة.

في مساهمته قدم هادي أدنلي في البداية لمحة عن مختلف المذاهب الإسلامية و تقييمها المختلف لدورة العقل و تابع أن التوافق بين المسلمين والمسيحيين أسهل في المسائل الأخلاقية مما في المسائل الشرعية الدقيقة، لأن الرؤية الإسلامية تطرح هنا مثلا التحريم

القاطع للكحول. والمسألة الأساسية فيما يتعلق بتقنيات الوراثة هي: متى تبدأ الحياة الإنسانية؟ ويختلف المسلمون هنا مع الرؤية الكاثوليكية، لأنهم لا يعتبرون التخصيب مبدأ للحياة الإنسانية الكاملة والمشكلة الأخرى في الحوار الإسلامي-المسيحي وفي محاولة التفاهم المتبادل، هي أن علماء المسلمين يفتقدون هرمية واضحة وشاملة، والتعددية المستخلصة من هذه الآراء تعتبر، حسب حديث للنبي محمد، نعمة إلهية.

بعدها تطرق ديتمار ميبت إلى مسائل التقنيات الوراثية من وجهة نظر توما الاكويني، وركز في الحوار الديني حول هذه المسائل على أن المسيحية والإسلام يتقاسمان معا مشروع الخالق الأوحد، الدائم، القادر دائما على الإمساك بهذه الخليقة. لكن علم الأخلاق المسيحي، بخلاف الإسلامي، لا يستمد مباشرة من الوحي. ورغم أن ممثلي الديانتين يدافعون دائما عن قداسة الحياة، لكن السؤال عن معنى الحياة يظل يطرح نفسه. ما الذي يجعل الحياة الإنسانية شيئا استثنائيا؟ سبق وأن ميز أرسطو ثلاثة أنواع للحياة، نباتية وحيوانية وعاقلة، ونسفها مع ثلاثة أنماط من الروح. اعتقد الفكر المسيحي أن توما الاكويني تقبل تراث أرسطو بأن اعتبر أن الروح تتواتر مرحليا، وسيعني هذا أنه كان من الرأي القائل أن الإنسان يسير في صيرورة نمو الجنين بمرحلة النباتي أولا، ثم بالحيواني وليصل أخيرا إلى مرحلة الحياة "الإنسانية" العاقلة. يقول ميبت أنه استنتج من أبحاثة أن توما الاكويني لم يُفهم فهما صحيحا. فإنه في الواقع لا يقول بتعاقب مرحلي متقطع لمراحل النمو الثلاثة. ورد البروفسور أدنلي في نهاية النقاش المفتوح سلبا على سؤاله، إن لم يكن المشروع الإسلامي في الروح خلال الحمل، والذي يذكر بشدة بأرسطو، مستمدا من التراث الإغريقي. وقال إن العرب طوروا علم الروح الإسلامي من قبل أن يأخذوه على أرسطو، فلا يمكن أن يكون الحديث والقرآن قد تأثرا به، تاريخيا على الأقل.

في النقاش اللاحق شدد أدنلي مرة أخرى على أنه يرى خطرا كبيرا في بناء الجدال على عوامل لاهوتية لا يمكن تعليلها عقليا، أي على مسائل عقلية بحتة، فمن الصعوبة الاتفاق على مسائل بعينها. والخلاف بين الإسلام والمسيحية لا يكمن في القيم الأخلاقية غير المختلف عليها، بل غالبا في التطبيق المختلف للقيم المشتركة. وعلى الأسئلة المتعلقة بالاستنساخ أجاب، أنه يمكن ببساطة الاتفاق بشأن الاستنساخ البشرى، حيث يرفضه المسيحيون والمسلمون معا، لكن قد تظهر المشاكل في مسائل ما يسمى بالاستنساخ

المحدد في الخلق. لكن الأمر الحاسم عنده، هو أن الإنسان مرغم على تبرير أفعاله وهو قادر على هذا. وعلى هذا التبرير أن يعتمد ثلاث نقاط، أولا أهداف الفعل، ثانيا نتائجه وثالثا وسائله. وعلى هذه الخلفية لا يمكن تبرير الاستنساخ البشرى ومن الصعب تقييم ما يسمى بالاستنساخ العلاجي. وبعيدا عن كيفية توظيفه، سواء في الأبحاث كما يحدث الآن أو في العلاج في فترة لاحقة، في هدف راق. لكن المشكل يكمن حاليا في وسائل الوصول إلى هذا الهدف، لأنه من اللازم حتى الآن أن يتم إنتاج جنين مستنسخ ليدمر فيما بعد.

في الحوار التالي أنذر شوكنهوف بشكل أوضح من "النتيجة الطبيعية الخاطئة". حيث دائما ما يتم التساؤل: هل يجب إنقاذ الأجنة "المتبقية" التي "تقتلها" الطبيعة في سيرورة الحمل بمزيد من التوائم، إن كان هذا ممكنا أصلا. وهنا أشار إلى تحليل آخر: "تقتل" الطبيعة أعدادا كبيرة من البالغين أيضا، بالزلازل مثلا. ولنأخذ العكس – لا داع للاحتفاظ بهؤلاء البشر–، فإنه أيضا ليس قاطعا.

في القسم الثالث والنهائي "فرص الحوار الإسلامي المسيحي"، حاضر كل من كلاوس هوك وسهام موساوي. طرح هوك في بداية مساهمته الرأي القائل باتخاذ تعددية المواقف بين المسلمين والمسيحيين فرصة كبيرة للحوار. ونسبيا فإن الجبهات لا تقع بين، إنما داخل، الأديان. وتدل مقارنة الجدال حول أخلاقيات علم الأحياء بين العلماء المسلمين والمسيحيين على قواسم مشتركة كثيرة. يتطور نقاش الديانتين بالتوازي مع التوازنات ذاتها، مثلا الفوائد العلاجية قبالة خطر سوء الاستخدام. الفرق الأكبر بين الخطابين المسيحي والإسلامي، هو أن المسيحيين يعللون حججهم من خلال تصورهم لصورة الإنسان، وبخلاف ذلك فإن المسلمين يقيمون حكمهم على المعايير الشرعية في القرآن.

في مساهمتها الختامية قالت السيدة ميساوي، معتمدة على الكتاب المقدس والقرآن، إن المسيحيين والمسلمين متفقان على أن الخليقة وضعت لتخدم الإنسان وعلى الإنسان واجب استصلاح الخليقة واكتساب معيشته منها. وعلى هذه الخلفية فإن موقف نصوص الديانتين متفتح إيجابا بوجه البحث العلمي، وهذا يجوز أيضا في قطاع الطب. لا تعتبر الديانتان الاستنساخ عملية خلق، فالله هو الخالق الوحيد للأشياء جميعا. ولذلك فإن إشكالية الاستنساخ تكمن في أنه بديل عن عملية الإنجاب الطبيعية – انصهار البييضة والمني. وهذا ما يشكك بالنظام الاجتماعي عموما، المبني على علاقات القربى.

العلاجي، لوجود فروقات في التساؤلات الرئيسية، مثلا متى يمكن اعتبار البييضة المخصبة أو الجنين كائنا إنسانيا.

في شأن تواتر الروح، بيّن ميبت مرة أخرى أن قصة الخلق في الكتاب المقدس ليست عرضا تاريخيا ولا كتابا في علم الأحياء، إنما يتم فيها التبليغ بأن الإنسان مخلوق من الله وقابل للخطأ والفناء. وهنا اعترض على التمييز بين كائن إنساني ذي روح وآخر غير ذي روح، لأن الكينونة الإنسانية، وبذلك الكرامة الإنسانية، مرتبطة كليا بالروح، وستعني فكرة إمكانية وجود كائن إنساني غير ذي روح في مبدأ نشوء الإنسان، أن الإنسان قد يفقد الروح وبذلك الكرامة. وجوابا على سؤال حول إمكانية وضع الأبحاث البيولوجية في إطار قانون ما، قال ميبت إن عالم الأخلاق لا يسأل "ما هو القابل للحصول على الأغلبية؟"، إنما يجب عليه دائما أن يسأل "ما هو الصحيح وما هو الخطأ؟".

في القسم الثاني "الاستنساخ الإنساني- الإمكانات العلمية والشكوك الأخلاقية"، قدم المفتي السابق لمصر ورئيس جامعة الأزهر منذ خريف ٢٠٠٣، أحمد الطيب، ورقة عمل لم يستطع قراءتها شخصيا لضيق وقته. أوضح الطيب في هذه الورقة، أنه لا يمكن اعتبار الربح المادي، التقدم العلمي أو حتى المنفعة العامة، معيارا لتقييم الفعل. فإن هذه الأوجه تتغير، بالأحرى فإنها قابلة للتحول ولو جزئيا. والأديان العالمية، ومن بينها الإسلام، تضع قبالتها نظاما يحصل على مشروعيته من الاستمرارية، وهو لهذا أقل تعرضا لتحولات الزمن. إن نسبية القيم مرفوضة في الإسلام، مثلها مثل الرأي القائل إن الغاية تبرر الوسيلة. والاستنساخ البشرى شأن يحتقره الإسلام، لكنه قد يجيز الاستنساخ العلاجي في ظل شروط معينة.

بالإضافة على مساهمة الطيب، تم ضم مساهمة العالم الشيعي حسن الجواهري من قم، الذي لم يتمكن بدوره من الحضور، إلى الندوة. وذلك للاطلاع على مجمل طيف الآراء الإسلامية، الذي في ضوئه اقتبس أدنلي الحديث النبوي: "كثرة أرائكم نعمة إلهية" . خلص الجواهري في مساهمته، إلى أنه لا يمكن تحريم الاستنساخ البشرى اعتمادا على مصادر الفقه الإسلامي تحريما قطعيا.

وجد إبرهارد شوكنهوف وجها مهما للتوافق بين ديانات التوحيد الثلاث في أن الله لم يعرض جميع طاقات الخلق، ولهذا تترك الأديان الثلاثة مجالا للبحث العلمي والتدخل

أمل الجميع في نهاية الجلسات أن يتابعوا ضفر حبال الحديث وتوسيع نطاقه على مجالات أخرى. ولتحقيق هذا الهدف والتأكيد على أخلاق الحوار المشترك، سيتم طبع هذا المنشور بالعربية والألمانية، فالأمر المهم هو الحديث مع الآخر و ليس حول الآخر.

هل يخلق الإنسان نفسه بنفسه؟

هانز لانغندورفر

يرى الكثير من المسيحيين المؤمنين، وأغلب الظن بعض أنصار الديانات الأخرى أيضا، الخطر الحقيقي في تطور طب الهندسة الوراثية، خضوع الإنسان لغواية شاملة بأن يصبح خالق نفسه بنفسه ويأخذ مكان الله. بطبيعة الحال، فإن تصور الإنسان الخالق غير وارد لاهوتيا. لا يمكن تصور الخلق الذاتي للإنسان في مرآة اللاهوت المسيحي، لأن الحديث في الخلق يرتكز أساسا على مستوى أساسي و عميق على الجانب الآخر للمخلوق، على الله كسبب دائم وسام. على هذا تشهد الإحالة الدائمة والسامية على الله، يشهد عليه الدينان اللذان يلتقيان في هذا الحوار الذي أدين له بجزيل الشكر، باسمي واسم كنيستي.

قد يكون الإنسان "خالقا" بمعنى آخر فقط، إذ يكشف عن شيء جديد في العالم الأرضي، وهكذا يكون خلاقا. وحيث يكون هذا الجديد قيما، أو جذريا، يمكن للمرء، أن يدعي أن الإنسان "خالق" توافقا مع الاستخدام اللاهوتي للغة. هذه الصيغة التي يلفظها المرء ببساطة إذا تعلق الأمر بالتأثير في هندسة الحياة الإنسانية وتشكيلها تشكيلا آخر. والأمر لا يتعلق وقتها بمسألة الإيمان بمعناه الضيق، إنما بالمسألة الأخلاقية عن سلامة ما يفعله المخلوق، وما الذي يحق له فعله، في ضوء إيمانه.

١ - الكرسي الرسولي كضمان للوحدة:

تجادلت الكنيسة الكاثوليكية في الأوجه الأخلاقية للوسائل والاحتمالات الجديدة في مجال الطب الحيوي منذ زمن بعيد وبدقة شديدة، وهنا تم تطوير كم نوعي من المعايير والتقييمات. لأجل فهم أعمق، يهمني بدءا أن نضع نصب أعيننا أن من واجبات السلطة الكنسية – البابا والأساقفة –، في المفهوم الكاثوليكي، أن تطرح مقولات ملزمة، ليس فقط في مسائل الإيمان، بل وأيضا – كما يقال – في مسائل الأعراف. على أعلى مستويات الكرسي البابوي تطرح في هذا الشأن بعض الرسائل في مسائل الطب الحيوي، مثلا الإرشاد العام لرابطة الرهبان

والأديرة حول احترام الحياة الإنسانية البادئة وكرامة التناسل لعام ١٩٨٧ والرسالة البابوية ليوحنا بولص الثاني ***evangelium-vita***، حول قيمة الحياة الإنسانية و قداستها ١٩٩٥.

هذا لا يعني أن الكنيسة الكاثوليكية لا تكيل للاهوتيين والمختصين قيمة خاصة بشأن توضيح مسائل السلامة الأخلاقية. لكن الحكم الموحد والرابط يعود بالدرجة الأولى إلى المنصب الكنسي، الذي يمكن له وحده اتخاذ الأحكام النافذة، ويقوم بهذا أيضا في مسائل الطب الحيوي، مع حق جواز هذه الأحكام في مناطق عديدة من العالم.

٢- التزام الكنيسة الكاثوليكية في مجال حماية الحياة:

في مجال حماية الحياة بشكل خاص، لا بد من تطبيق الالتزام الكاثوليكي بمجال حماية الحياة على المستوى المعياري، في الواقع. وهنا لا يمكن الاستغناء عن جهود الكثير من الموظفين الفخريين والناشطين في الروابط الكنسية، مثلا اللجنة المركزية للكاثوليك الألمان، كلسان حال مركزي لغير المتدينين في ألمانيا، أو رابطة الكاريتاس الألمانية بجميع أبرشياتها وتفرعاتها المختصة. ولا يندر أيضا أن تتحدث وتتعامل الكنيسة الكاثوليكية مع مجلس الكنيسة البروتستانية في ألمانيا أو مع الكنائس الضيف والعضو في مجموعة عمل الكنائس المسيحية في ألمانيا **ACK**. وهكذا فقد أعار البيان المشترك لجميع الكنائس المسيحية والروابط الكنسية في ألمانيا، تحت شعار "الله صديق الحياة" لعام ١٩٨٩، اهتمامه التام إلى التحديات والواجبات في مجال حماية الحياة وعمل البيان الموقع قبل ١٥ عاما على مواضيع ما تزال آنية ومثيرة، كالقيمة الاستثنائية للكرامة الإنسانية عطفا على الأجنة، الأطفال غير المولودين والبشر المعوقين وزرع الأعضاء والمرافقة عند الموت.

بدأ مؤتمر الأساقفة الألمان واللجنة المركزية للكاثوليك الألمان منذ عام ١٩٩١ بإقامة "أسبوع لأجل الحياة"، بدورة سنوية. هذا الأسبوع الذي يقام منذ ١٩٩٤ بالاشتراك مع الكنيسة البروتستانتية في ألمانيا، حمل على عاتقه واجب الالتزام بتشجيع الحياة و حمايتها في جميع مراحلها، في المجتمع والوعي العام. ويقارب الأسبوع أحدث التطورات العلمية، فمثلا أقيم "أسبوع من أجل الحياة" في عام ٢٠٠٢ تحت شعار "اختيار الحياة منذ البدء، عوض الانتخاب"، الذي خصص لمواضيع أبحاث الخلايا الجذعية والتشخيص ما قبل زرع

الأعضاء. وفي هذا العام كان موضوعه، أكثر المواضيع إثارة في الوقت الراهن، أي موضوع المرافقة عند الموت.

٣- الأسس المعيارية:

هناك من القناعات الأخلاقية، ما تضعها الكنيسة الكاثوليكية – وليس فقط هي – في مركز اهتمامها عندما تميز بين معايير البحث والتقدم في المجال الطبي، الجديرة بالتشجيع، والوسائل والبرامج العلمية، التي لا يمكنها الموافقة عليها.

- المرجع الأول هو القناعة التامة بالقيمة السامية للكرامة الإنسانية، التي علينا احترامها احتراما مطلقا وعدم التفريط فيها أبدا. حسب الكتاب المقدس، فإن الإنسان صورة الرب، الذي يساهم في حياته، الأمر الذي يتجلى بشكل خاص في أسرار الكنيسة، خاصة العماد. الكرامة الإنسانية هي العلة في الحق الاستثنائي في الحياة والمتطلبات الاجتماعية الاستثنائية، التي يجب أن تتوافق معها الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ليس فقط عبر إجماع عام يتظهر في الصياغة والاعتراف الرسمي بحقوق الإنسان.
- إن صاحب هذا الحق الأساسي في الحياة ومطلب الحماية المتوافقة معه، هو أيضا الإنسان الجنين، الإنسان غير المولود ومنذ لحظة البدء. وطبعا فلا بد من الاسترسال في تحديد السبب الذي يدعو الكنيسة الكاثوليكية إلى إقرار ذات الحق الكامل في الحياة للإنسان غير المولود، للإنسان الضعيف، مثله مثل القوي. وأخيرا علينا القول من باب البرهان القاطع، أنه من غير المستبعد ولا يجب – عبر تضييق مبسط للحدود خلال تطور الجنين – إنكار أن الجنين كائن حي منذ البدء، يتمتع بكيان مستقل. وسيكون علينا أن نعلل رأينا تعليلا مسهبا، إذا ما أردنا الحديث عن حياة "شخصية" للجنين، ذلك في إطار انعكاس لرغبة أعمق.
- إن نتائج هذا الموقف الأخلاقي واضحة: من وجهة النظر الأخلاقية، لا نتقبل موانع التعشيش ولا وسائل الإجهاض المبكر (Ru ٤٨٦ مثلا)، ولا الإجهاض، الذي غالبا ما يتم بحجة حق المرأة في اتخاذ قرارها أو اختيار أهون الشرين عطفا على كيفية حياة غير المولود أو أمه.

- لأجل تحديد هذا الفكر الذي يرتكز على الكرامة الإنسانية تحديدا منتجا يتعلق الأمر بالتخصيب خارج الجسم عند إشكالية أخلاق الجنس أو أخلاق الطب. حسب الموقف الكاثوليكي، يجب أن يكون الطفل نتاج اتحاد ودي، حميمي بين امرأة ورجل. يجب ألا تخلو الحميمية الجنسية، في إطار تحديد النسل، عن عمد من نية احتمال ولادة طفل (موانع الحمل)، كما يجب ألا يتم إنجاب طفل خارج الحميمية الجنسية الطبيعية عن عمد (أطفال الأنابيب). والأمر الحاسم في الحالتين، هو التصور القائم على أن العملية الجنسية، الحب بين الشريكين ومتابعة منح الحياة ترتبط في عهد غير قابل للحل.
- يعلم الجميع أن الواقع لا يتطابق مع هذه التصورات حتى بين الكاثوليك. وبالنسبة لنا هنا، فليست هذه الواقعة – المهمة طبعا – هي الحاسمة، إنما المهم أن إنتاج الجنين في الأنابيب ليس حلا أخلاقيا صحيحا في المفهوم الكاثوليكي. أقر وأعترف أن هذا الأمر غير واضح تماما في الدوائر الكنسية في ألمانيا أيضا. وهكذا فمن غير الواضح تماما كم من الأسئلة، مثلا عن أبحاث الخلايا الجذعية الجنينية الإنسانية، تطرح في حقل لا يمكن ولوجه بطريقة أخلاقية سليمة.

٤- الالتزام بحماية الحياة يتطلب المثابرة والشدة:

إن التحديات الاستثنائية تضطرنا إلى إيضاحات في مجال مسألة بدء الحياة الإنسانية، دور البحث العلمي واختيار الوسائل التي يجوز استخدامها في تطوير أساليب العلاج التشخيصي الجديدة. مثلا مسألة إن كان الاستنساخ لغاية البحث بهدف تطوير إمكانات جديدة للشفاء أقل سوءا من الاستنساخ البشرى بهدف التناسل مثلا، ما تنكره الكنيسة الكاثوليكية. أراد أساقفتنا، عبر ورقة عمل أساسية بعنوان "الإنسان، هل يخلق نفسه بنفسه؟"، التطرق إلى هذه المسائل التي بدأت تلح منذ مطلع العقد الأخير إلحاحا شديدا وتضغط على قانون حماية الجنين ضغطا ليس خفيفا. هذه الورقة غدت قاعدة يبنى عليها في موضوعات مشروع الجينوم البشرى، التشخيص الوراثي، العلاج الوراثي، الاستنساخ، تطوير أدوية جديدة وبراءات اختراع الحياة.

تبدأ الحياة الإنسانية في المفهوم الكاثوليكي باتحاد الخلايا الجذعية، بتكون الخلية حاملة المورثات. وجميع التطورات اللاحقة عليها، تتصف بنوعية إنسانية وتنمو في إطار حق

الحماية، الذي يجوز للإنسان. إن الكرامة الإنسانية تشترط سلفا أعلى درجات الاعتراف، وهذا من حق كل إنسان، لمجرد ذاته الإنسانية. لا علاقة لها، لا بدرجة تطوره، لا بصحته ولا بمرحلة وعيه. لا يوجد تدرج في حق الحماية بالنسبة لغير المولود، للمريض، للمعوق، للعجوز والمحتضر. ودعمنا منقطع النظير لكون الموقف من الإنسان، كقيمة بذاته، واردا في دستور الدولة، كما في دستور جمهورية ألمانيا الاتحادية وكثير من بيانات حقوق الإنسان، وجذورها، لدى المسيحيين، تعود بالدرجة الأولى على أن الله خلق الإنسان على صورته ذاته وافترض ذلك.

إن تصورنا لشمولية موقفنا الأساسي ينطلق من ثلاثة أهداف: أولا، الانضمام للمناقشات العمومية، و التأثير المناسب على الرأي العام. ثانيا، دعم المواقف، التي تتوافق مع تصور الإنسان في المسيحية. ثالثا، تحريك الجانب الكنسي لكي نجمع ناسا أكثر مما تمكن.

٥- خيارات لأجل المستقبل:

نؤكد بكل وضوح على أن الكنيسة الكاثوليكية، لا تريد بأي شكل من الأشكال الوقوف في وجه البحث العلمي، إنها لا تعارض البحث لذاته، فلا شك في قواها المشجعة للعلوم. لكن الأمر هو أنه علينا أن نساهم في تحديد إطار وحدود للبحث، دونهما يغدو البحث العلمي هدفا بذاته وتنقطع أواصره مع الغايات الإنسانية وقيم مجتمعنا. لنضرب مثلا: أحد الأهداف القريبة للبحث، هو كسب المعارف عن الخلايا الجذعية الإنسانية، حتى يصبح بالإمكان مستقبلا الشفاء من الأمراض، التي لم يكن في الإمكان علاجها حتى الآن. عوض تدمير الجنين، أي الكائن الإنساني، من أجل الحصول على الخلايا الجذعية، طرحت الكنيسة الكاثوليكية حلولا أخرى لا تخالف الأخلاق. وهنا يشير الكثيرون إلى ما يسمى خلايا جذعية تامة أو خلايا جذعية، التي يحتويها دم الحبل السري، التي تستخدم في بعض المجالات وبنجاح.

يجب ألا يكون الأمل في شفاء الأمراض المستعصية أملا مطلقا. لهذا تنبه الكنيسة الكاثوليكية إلى أنه يجب حقا التساؤل عن إمكانية تحقيق الوعود المنتظرة من معارف التكنولوجيا الوراثية وأبحاث الخلايا الجذعية. علاوة عليه يجب اختبار الوسائل التي يمكن عبرها الوصول إلى الغايات المرجوة، فحتى هدف راق، كالبحث العلمي بهدف علاج أو شفاء

الأمراض التي لم يكن بالإمكان معالجتها حتى الآن، لا يجب تعقبه بكل ثمن، والثمن هنا هو قتل الإنسان الجنين. إن تشجيع شراء صحة أحدهم بتدمير آخر، لن يؤدي إلا إلى توحش مجتمعنا.

لقد رفض الموقف الكاثوليكي غالبا لاعتباره موقفا "محافظا"، بأسوأ المعاني. من جهتنا، فإننا نود أن نقوم بكل شيء للحفاظ عليه بالبرهان المقنع ولنجعله صالحا بطريقة ملائمة. ولئن كان الإقرار بهذا الموقف يتعمق بمرور الأيام وكان تأثيره يظهر في الرأي العام على الدوام، فهذا مما لا ينكر في السنوات الأخيرة بحمد الله. أما أن نتمكن من عقد روابط خارج حدود الدين المسيحي أيضا، فهذا ما نأمله، نظرا إلى الخيارات الإنسانية والمحتويات الدينية، التي تتقاسمها الأديان معا.

٦- آفاق الحوار الديني مع الإسلام:

إن الحوار اللاهوتي بين الإسلام والمسيحية كحوار الحقيقة، حقل صعب جدا. "لكن في مجال القيم، فإن المسيحيين والمسلمين يجدون أنفسهم، بناء على قناعاتهم الدينية، مرغمين على العمل المشترك والخدمة المتضامنة"، هذا ما جاء في نشرة "المسلمين والمسيحيين في ألمانيا" ، الصادرة عن مؤتمر الأساقفة الألمان في العام الفائت. يجب أن يقود "حوار الحياة" المسيحيين والمسلمين إلى البدء بمبادرات مشتركة والتسابق فيها في خدمة المهاجرين، المهمشين والمعوقين جسديا، في سبيل الله. لا يجوز المس بالحياة الإنسانية منذ لحظة بدئها وحتى آخر لحظة فيها.

الحياة الإنسانية مقدسة لدى جميع الموحدين منذ بدئها وحتى نهايتها. وكذلك الإسلام يمنع الإجهاض، عملية العقم و قتل الرحمة وتدعو الديانتان إلى أبوة مسئولة. رغم وجود خلافات بشأن مسائل التحكم في الولادات وتحديد النسل، فقد يبرهن التفكير المشترك في مجال حماية الحياة وحتى مسائل أخلاقيات الأحياء، على أن المسيحيين والمسلمين أقرب إلى بعضهما البعض، مما يبدو لهما للوهلة الأولى في ظل النزاع العالمي، متعدد الجوانب.

الاستنساخ لدى الإنسان: المبادئ الأخلاقية والأفق المستقبلية من وجهة النظر الإسلامية

هادي أدنلي

التحول الوراثي

بمطلع القرن ٢١ حدثت تطورات سريعة في مجال الوراثيات. ما كان بالأمس خيالا، صار حقيقة. وبسبب الاكتشافات المهمة في مجال الوراثيات سمي القرن ٢١ "عصر المورثة". ليس من النادر، ولا من الجديد أن تعد الاكتشافات العلمية بحسنات عظيمة، لكنها تبعث في الآن ذاته نقاشات ساخنة في الرأي العام. والتطورات الجارية في مجال التجارب على الخلايا الجذعية من هذا النوع. تقدم حسنات ممكنة، لكنها في الآن ذاته تحمل سيئات متوقعة. فلها القدرة، كما يزعم، على شفاء أمراض مثل السكري، الشلل الرعاشي وضعف الخلايا العصبية، ولها في الآن ذاته القدرة، كما يتوقع، على بعث تأزمات أخلاقية وتدمير الأسس المعنوية للمجتمع الإنساني.

اشتد الاهتمام بهذه الموضوعات عن طريق الآثار الطبية وكذلك المضامين الدينية (وأيضا الفلسفية). يميل العلماء إلى مشاهدة وجهين لأبحاث الخلايا الجذعية، أحدهما واقعي ومؤسس على الفحص العلمي، أما الآخر فذو طبيعة أخلاقية ومؤسس على الأفق الدينية والفلسفية. يزعم العلماء أن "العلم يعتمد على الوقائع وأن على كثير من المزاعم الغريبة، التي تشاع عن التجارب على الخلايا الجذعية في ساحتي العلم والرأي العام، أن تتجاوز امتحان المصداقية المستقلة المهم"[١]. وحسب هذا الموقف، فإن مسائل فلسفية (أو لاهوتية) معينة مثل "متى تبدأ الحياة؟"، واقعة خارج إطار الفحص العلمي. لكن ليس جميع العلماء متفقين على هذا الرأي. يعتقد البعض أن الإيديولوجية دخلت إلى بعض المسائل العلمية، لأن العلماء ليسوا في وضع

[١] Fred H. Gage and Inder M. Verma, "Stem Cells at the Dawn of the ٢١th Century," *Proceedings of National Academy of Sciences* ١٠٠, suppl. (Sept. ٣٠, ٢٠٠٣): ١١٨١٧.

يسمح لهم بالبرهان على مواقفهم اعتمادا على الوقائع. وبالنسبة لهم "للعلم ما يقوله حول مبدأ الحياة".[١]

يعتبر الكثير من اللاهوتيين والفلاسفة أن الحياة الإنسانية ليست مجرد مجموع الروابط بين الذرات، ولا يمكن اختزالها في معلومات جزيئية. يقولون إن مبدأ الحياة الإنسانية لا يمكن تعيينه وتضمينه عبر التجارب العلمية. تدعو الآراء المتباينة حول الموضوعات المتعلقة بالحياة الإنسانية إلى ضرورة إجراء الحوار بين العلماء واللاهوتيين وتتطلب الحفاظ على قنوات الاتصال مفتوحة، حتى لو لم يكن اللاهوتيون مقتنعين تماما بالتمييز الحاد بين الوقائع والقيم.

إن تردد العلماء في مناقشة القيم و إهمال اللاهوت في تبيان الوقائع، يؤثران سلبا على إمكانية الإجماع على مسألة الاستنساخ البشرى. إن جماعة العلماء الحديثة تتطلب خبرات تقنية على حساب تقاربات جمعوية في المواضيع العلمية والأخلاقية. من المهم التأكيد على أن الوضع لم يكن هكذا حتى الآن. فتاريخ الطب في الإسلام مثلا يضمن للأطباء، بالإضافة إلى التدريب التربوي، دروسا في الدين والفلسفة. يقول ابن هندو، أحد أطباء القرون الوسطى، في كتابه "مفتاح العلوم" إن على طالب الطب أن يبدأ دراسته بالمنطق والأخلاق ويضيف: "قبل أن يدرس الطالب الطب، عليه دراسة الأخلاق قليلا كي ينقي روحه من لطخات الشر ويتقبل الفضيلة بالتقليد أو بالحدس".[٢] وعلى غراره يجد داوود الأنطاكي، أحد علماء القرون الوسطى، في كتابه "تذكرة أولي الألباب"، إن على طالب الطب أن يتعلم في المدرسة مجموعة من الفروع. وكذلك أيضا يشير كتاب لقواعد الطب في أحد المشافي العثمانية، أسس مطلع القرن ١٦ في أدرنة، إلى أن على الطبيب أن يبرهن على معرفته بالعلوم الدينية والعقلية والمروية.[٣] ويروي الرحالة والعالم العثماني المعروف، اوليا جلبي، إن طلاب الطب في زمنه كانوا شديدي الاطلاع على فلاسفة اليونان أمثال أفلاطون، سقراط، هيبوقراط، أرسطو، فيثاغورث ..، بحيث أنهم كانوا يناقشون وحدة أفكارهم.[٤] أعتقد أننا مدعون إلى أن نتجادل اليوم في الهوة العميقة بين المواد العلمية، التي تؤدي إلى اعتماد

---

[١] *Discover*, May ٢٠٠٤, p. ٢٤

[٢] Cevat İzgi, *Osmanlı Medreselerinde İlim: Tabiî İlimler*, ٢ vols. (İstanbul: İz Yayıncılık, ١٩٩٧), ٢:١٩.

[٣] Ibid., ٢:٢١.

[٤] Ibid., ٢:٢٣.

المرء على الوقائع فقط، والمواد التي تكتفي بالاستدلال بنظام قيمي. ما نحتاج إليه، هو الرؤية المروية، كي نتعامل مع المسائل الأخلاقية الناتجة عن المجالات المتطورة بسرعة، مثل الوراثيات.

أبحاث الخلايا الجذعية

تعرف الخلايا الجذعية بأنها الخلايا القادرة على الانقسام ذاتيا والتحول إلى نموذج خاص من الخلايا. هناك نوعان من الخلايا الجذعية: الخلايا الجذعية الجنينية والخلايا الجذعية العضوية الخاصة. تنشأ الخلايا الجذعية الجنينية خلال المرحلة المبكرة Blastomere (لدى جنين ذي ستة أيام) وتستطيع أن تتحول إلى جميع أنواع الخلايا في الجسم. النموذج الثاني من الخلايا الجذعية تتحول إلى خلايا دموية معينة وخلايا جهاز المناعة.

إن الاستنساخ عملية خاصة تطبق على الخلايا الجذعية. وهناك نوعان من الاستنساخ، العلاجي والبشرى. يجري الاستنساخ البشرى بأن تحقن نواة خلية جسمية في بييضة غير ملقحة فرّغت من معلوماتها الوراثية وهذه العملية تمكن من تكوّن متعضية تحمل المعلومات الوراثية للخلية التي تم التبرع بها. وبخلاف ذلك فإن الاستنساخ العلاجي يتعلق "بعملية تجريبية تجرى في الأنابيب، حيث تعزل خلايا الجذعية الجينية لدراسة استصلاحها".[١] والفرق بين النوعين، هو أن الاستنساخ البشرى "يتعلق بتكون حيوانات كاملة، أما العلاجي فيتعلق بتكوين خلايا تتواجد في زجاجة اختبار".[٢] ولنعلم أن بعض الكتاب يعتقد أن الاختلاف بين نوعي الاستنساخ سرعان ما سيختفي.[٣]

رغم أن تاريخ تجارب استنساخ الحيوانات الثديية يعود إلى الثمانينات، إلا أنها اشتهرت بولادة النعجة دولي ١٩٩٧. وتم حتى الآن استنساخ سبعة مخلوقات من الحيوانات الثديية، هذا باستثناء الأوليات. أصبح استنساخ الفئران ممكنا منذ عام ١٩٩٨، لكن مجرد ١٠% من التجارب كانت ناجحة. وفي الوقت الراهن، فإن إمكانية استنساخ الإنسان ضعيفة جدا لأسباب تقنية، لا يمكن تحسينها في المستقبل القريب على الأقل. علاوة عليه فإنها تجربة باهظة الثمن، فلإنتاج فرد واحد يلزم ١٠٠ جنين إنساني للحصول على خيوط الخلايا المرغوبة.

---

[١] Gage and Verma, „Stem Cells," p. ١٨١٨.
[٢] Ibid.
[٣] John Harris and Tuija Takala. „A Clear view of cloning," *Nature* (April ٢٠٠٤): ٨٠٣.

رغم أن ثمن التجربة على الفأر لا يتعدى ٢٠ دولارا، إلا أن التجربة على الإنسان تكلف بين ١٠٠ و٢٠٠ ألف دولار.[١] لا تنجو أكثر من ١٠% من الأجنة أثناء إجراء التجارب على الحيوان، وحتى لو ولدت فإنها تكون بالغة الضخامة أو تموت مبكرا. لم يتم حتى الآن استنساخ سوى ١٥ مخلوق بينها ثيران، قطط أفريقية متوحشة، جياد، غزلان وجرذان.[٢]

غالبا ما يتم اشتراط الفروق بين أخلاقيات استنساخ الإنسان والحيوان، حتى لو لم يتم التفكير به مليا. رغم هذا تطرح التطورات الجديدة على التجارب العلمية مشاكلها. فهناك مثلا تجارب يتم فيها مزج المورثات الإنسانية بالحيوانية، للتمكن من ترويض الحيوانات بشكل أفضل. وبعض فقهاء أخلاقيات التطور لا يميزون بالضرورة بين الحيوان والإنسان.

تتصاعد الميول في الحوارات الآنية حول خطر الاستنساخ نحو حظره كليا. إلا أن بعض كبار والعلماء، مثل جيمس واتسون المشارك في اكتشاف بنية DNA، يدعمون استنساخ الإنسان لغاية تحسينه من الناحية الطبية الحيوية. من الجدير بالملاحظة أن تصدر بلدان مثل كوريا، سنغافورة والصين (وقريبا بريطانيا واليابان) قوانين صارمة ضد الاستنساخ البشري في الداخل، بينما هي تدعم الاستنساخ العلاجي. لقد تم الالتفاف على مبادرة الأمم المتحدة لحظر استنساخ الإنسان على مستوى العالم وتقرر اتخاذ القرار النهائي في العام التالي.

المزيد من الوقائع: لماذا التجارب على الخلايا الجذعية

لم تتجاوب أمراض معينة مثل السكري، الشلل الرعاشي، أمراض القلب والأمراض العصبية حتى الآن مع المعالجة الدوائية وتوضع الكثير من آمال علاجها في أبحاث خلايا الجذعية، وخاصة الاستنساخ العلاجي. في الأبحاث الحالية مثلا، حقن العلماء الخلايا الجذعية من جنين فأر مستنسخ في فأر آخر تعرض لجراحة قلبية، وخلال شهر واحد "عوضت الخلايا ٣٨% من الخلايا التالفة بنسج سليم".[٣] في الواقع هناك عوائق تقنية: أولا، يتم التعرف على الخلايا الجذعية من خلال سلوكها وليس من خلال مظهرها الخارجي، فليس من السهولة

---

[١] Peter Mombaerts, „Therapeutic Cloning in Mouse," *Proceedings of National Academy of Sciences* (Sept. ٣٠ ٢٠٠٣): ١١٩٢٥.
[٢] *Discover*, May ٢٠٠٤, p.١٢.
[٣] Robert Lanza and Nadia Rosenthal, "The Stem Cell Challenge", *Scientific American* (June ٢٠٠٤), p. ٩٦; Sylvia Westphal and Philip Cohen, "Cloned Cells Today Where Tomorrow", *New Scientist*, ٢١. February ٢٠٠٤, p.٧.

الحصول على النموذج الأمثل من الخلايا الجذعية لأجل التجربة المعينة أو تحديدها بدقة. من بين الخلايا الجذعية، فإن الخلايا الجذعية الجنينية هي المثلى للاستخدام، فلها القدرة على التحول إلى جميع أنواع خلايا الجسم، ولهذا فإنها خلايا متعددة القدرات (معظم الخلايا الجذعية الإنسانية متعددة القدرات تأتي من الأزواج، التي تسعى إلى التخصيب في الأوعية الزجاجية. يتم إجراء التجارب في الأوعية الزجاجية وليس في ركنها الطبيعي، رحم المرأة). وهذا ما يجعل مراقبة تطورها صعبا جدا، علاوة عليه فمن الصعوبة بمكان "إدارة" هذه الخلايا، لأن بعضها يميل إلى التحول إلى نموذج معين من الخلايا، بينما ينمو الآخر ببطء. المهم في الحقيقة هو أن بعض التقنيات الحالية، التي تستخدم في إجراء التجارب على الخلايا الجذعية، لا يمكن تطبيقها على الإنسان لأسباب أخلاقية. وهناك وسيلتان للتأكد من إن كانت خلية جذعية متعددة القدرات أم لا. إحداهما هي حقن خلية جذعية في جسد حيوان فإن شكلت ترتوما Teratoma (نوع من السرطان يحوي ثلاث شرائح من الخلايا الجينية)، فإنها متعددة القدرات. في الوسيلة الأخرى لتحديد الخلايا الجذعية يتم تأشير العديد منها ثم تحقن في الجنين، وإذا ظهرت من ثم في مختلف أعضاء الحيوان، فإنها متعددة القدرات. من الواضح أنه لا يمكن تطبيق هاتين الوسيلتين على الإنسان.[١]

العائق الآخر في التجارب على الخلايا الجذعية يكمن في أنها إذا ما تركت تتصرف على عواهنها، فإنها تنمو إلى خليط من مختلف النسج الحية. ولها في الآن ذاته القدرة على التحول إلى خلايا قلبية أو دماغية. باختصار، ليس من السهولة استخلاص النموذج المرغوب من الخلايا الجذعية الجنينية. وأخيرا، حتى إذا ما تم إفراز نموذج الخلايا الجذعية المرغوب، فإن مشكلة جهاز المناعة ما زالت قائمة. رغم إمكانية تطوير الخلايا العصبية في المخبر، إلا أن المالك (الدماغ مثلا) الذي تحوّل إليه، يجب أن يوافق عليها أولا. من المهم ألا تنتج الخلايا المحقونة ورما (خلايا سرطانية) وألا تتحول إلى نموذج غير مرغوب فيه، خلية سنية في الدماغ مثلا (وهذا ما تمت ملاحظته في بعض التجارب).[٢]

وللتغلب على رفض جهاز المناعة للخلايا، يستخدم العلماء تقنية تسمى parthenogenese (من اليونانية: الولادة العذراء). إحدى وسائل تطبيقها، هي دفع البييضة غير الملقحة على

[١] Lanza and Rosenthal, „ The Stem cell challenge", p. ٩٤.
[٢] Ibid.

الانشطار وكأنها ملقحة. وحيث أن سلسلة DNA ذاتها تتضاعف، فإن هذه التقنية أكثر نجاحا من غيرها،[١] هذا فيما يتعلق بمسألة تلاؤم الخلايا مع جسم المريض. إذا تأمل المرء مسألة الرفض من قبل جهاز المناعة، فقد تكون هذه أفضل الذرائع لصالح الاستنساخ العلاجي.

بعيدا عن الخلايا الجذعية الجنينية، يجري العلماء تجاربهم على نموذج ثان من الخلايا الجذعية، يكوّن أنواعا مختلفة من الخلايا في الجسم. يحتمل أن تكون هذه الخلايا أيضا قابلة للاستخدام في شفاء بعض الأمراض أو استعادة ما تلف من أعضاء الجسم. الخلايا الجذعية، التي عثر عليها في نقي العظام، تشكل مصدرا لأكثر من ستة نماذج من الخلايا الدموية وتستطيع "أن تفيد كل عضو بمهارة فائقة". (لوحظت هذه الإمكانات لدى ما يسمى الخلايا الجذعية الجنينية المبكرة، التي عثر عليها في حبل السرة). يأمل العلماء بالعثور على خلايا مشابهة في المستقبل.[٢] والخلايا الجذعية هذه، بخلاف الخلايا الجذعية الجنينية، مهمة جدا لوجهة نظرنا، لأنها قادرة على تمكيننا من التخلي عن استخدام الأجنة البشرية في التجارب. لكن فقط نتائج التجارب اللاحقة، ستبين إن كنا مصيبين أم لا.

وجهة النظر الإسلامية في استنساخ الإنسان:

للإسلام، كما لليهودية والمسيحية، تاريخ طويل وغني في علم الأخلاق. منذ وقت قصير قدمت دراسة عن الموروث الأخلاقي في الإسلام خمسة نظم قيمية مختلفة طورها المسلمون:

[١.] الموروث الفارسي، الذي يعتمد الطاعة قيمة رئيسية.

[٢.] الموروث اليوناني، الذي يعتمد السعادة قيمة رئيسية.

[٣.] موروث المتصوفين، الذي يعتمد الفناء قيمة رئيسية.

[٤.] الموروث العربي، الذي يعتمد الفضيلة قيمة رئيسية.

[٥.] وأخيرا الموروث الإسلامي، الذي يعتمد التقوى والعمل الصالح قيمة رئيسية.

[١] Ibid., p. ٩٧.
[٢] Ibid., p. ٩٨- ٩٩.

ولكل نظام قيمي طبعا تشكيلة مختلفة من المشاريع والمبادئ. وإذا نما المرء في أحد هذه النظم، فإن مبادئه الأخلاقية تختلف عن التقاليد الأخرى.[1] لهذا فمن الضروري إبراز بعض الآراء الأساسية حول التعامل مع المشاكل الأخلاقية والشرعية في الإسلام. أولا، أهم مصادر المسائل الأخلاقية والشرعية هو القرآن. يطالب المسلمون بالعودة إلى القرآن لحل مشاكلهم، حيث يجدون فيه قواعد الشفرات الأخلاقية والإرشادات الشرعية، بدءا بالفضائل المعنوية حتى القواعد المحددة. ثانيا، المصدر الثاني بعد القرآن، هو السنة، التي تتمتع بالمكانة الأكبر بعد القرآن. وكما تفعل آيات القرآن، تقود الأحاديث النبوية المسلم في حياته الدينية والأخلاقية. ومثال الرسول يمثل تفسيرا للقرآن وفي الآن ذاته نموذجا لتطبيق التعاليم.

وحيث لا تتوافر مقولة واضحة في القرآن والسنة، فإن إجماع المسلمين يمثل المعيار الثالث. المعيار الرابع، هو القياس. حيث تقارن الحالة الراهنة بحالة جاء بها حكم في القرآن أو السنة. ورغم أن أغلب فقهاء المسلمين يقبلون القياس مصدرا مشروعا، فإنه لا تمتع بالمكانة ذاتها، التي تتمتع بها المصادر الثلاثة الأخرى.

وعلينا نهاية أن نذكر المعيار الخامس باختصار، أي المصلحة. المصلحة مهمة خاصة لغايتنا، حيث أنها تعتمد مشروع الضرر والنفع. وعلى هذا المبدأ فهناك مجالات معينة يجب حمايتها من الضرر، وهي: الدين، الحياة، العقل، النسل، المال.

يشكل منطق إيجاد الحكم الشرعي والأخلاقي في الإنسان هذه المبادئ أو المعايير الخمسة (تزيد أو نقص حسب المذهب). وذرائع معارضة الاستنساخ لدى الإنسان تقوم على أسس المعيارين الأول والثاني وبالعكس، يقوم جواز الاستنساخ العلاجي على المعيار الخامس.

هناك صعوبات معينة تصادفنا إذا تعلق الأمر بالإجماع على المشاكل الشرعية والأخلاقية لدى المسلمين. أحد هذه المشاكل عدم توافر سلطة عليا أو مركزية في الإسلام، تأخذ قرارا نهائيا في المسائل الأخلاقية والدينية. فعملية إطلاق الأحكام في المسائل الشرعية عملية فردية. وهذا لعدم توافر سلطة مركزية تضع القواعد للحالات الدينية والأخلاقية. ويحاول الفقهاء المسلمون بذل قصارى جهدهم ليقدموا رأيهم الخاص (الاجتهاد). كل فقيه لديه الحق في رأيه. في أحد النصوص الشرعية العثمانية، *mecelle* (المجلة) ، من المفترض أنه يعمم

[1] محمد عابد الجابرى، العقل الأخلاقي العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)

المسائل الشرعية، يقول في ذلك: "لا يلغي الاجتهاد الآخر".[١] علاوة عليه يشجع الإسلام تعددية الآراء في المسائل الحقوقية (وهناك حديث مشهور للنبي، مفادها أن تعدد الآراء نعمة إلهية). أخيرا علينا أن نضيف، أنه ندر أن أجمع العلماء كلهم على أمر ما في الماضي. ولو فعلوا ذلك، فقد كان إجماعهم على المبادئ الأساسية للإسلام كوجود الله ووحدانيته، كنبوة محمد وضرورة الدين. وحتى لو توافر الإجماع في الحالات الشرعية، فإنه غير ملزم للأجيال القادمة، كما أن الحكم الشرعي الفردي غير ملزم للفقهاء الآخرين.

وبسبب هذه العملية، فإنه يصعب على الإسلام، أكثر منه على المسيحية، اتخاذ حكم في مجال الاستنساخ لدى الإنسان وكثير من المسائل العملية المتعلقة به. وهذا يوضح سبب تعدد أطياف الآراء في موضوع الاستنساخ بين الفقهاء المسلمين. ورغم أن عملية إطلاق الحكم في المسائل الشرعية والأخلاقية، قد تكون فردية، إلا أنه يجب أن يكون هم أنصار الأديان المختلفة، خاصة الإسلام والمسيحية واليهودية، التنسيق معا في موضوعات تمس مستقبل الإنسانية (أو العالم).

بعد هذه الملاحظات النظرية عن مصاعب الإسلام في الشريعة والأخلاق، علينا أن نلقي نظرة خاطفة على المصادر التي نجد فيها إرشادات تساعدنا على الجواب على الأسئلة المتعلقة بالاستنساخ لدى الإنسان. أولا، يقدس القرآن الحياة الإنسانية ويضع الوصايا لتكريم الإنسان. وما قصة خلق آدم، الذي نال "الروح الإلهي" وسجود الملائكة له، إلا إشارات واضحة على أن الإنسان يعلو ما تبقى من خلق الله (قرآن ١٥: ٢٦- ٣٠). فالبشر يحملون في ذواتهم "روحا إلهيا" يجعلهم أحياء وواعين. إنه هذا الروح الإلهي ما يقدس الحياة الإنسانية. يتوافر في الحياة الإنسانية شيء غير مادي، لا يختزل، شيء يتعالى على هذا العالم. وعلى أساس هذا "الروح الإلهي" يأخذ الإنسان مكانته المميزة على سلم الوجود. ولهذا فإن الفقهاء المسلمين يعتبرون الاستنساخ خروجا على كرامة الإنسان.

الذريعة الأخيرة ضد الاستنساخ لدى الإنسان لها علاقة بفكرة الإله في الإسلام. يصور القرآن الله على أنه ذلك الذي يهب الروح ويقبض الحياة (قرآن ١٦: ٦١ و ٣: ١٤٥). ولهذا يعتبر البعض، وإن لم يكونوا كثيرين، استنساخ الإنسان تطاولا على صفة الله الخالق. علاوة عليه يمكن اعتبار الاستنساخ لدى الإنسان تدخلا في الطبيعة الإنسانية. يقول بعض فقهاء

[١] *Mecelle*, Art. ١٦.

المسلمين أن الاستنساخ إخلال بفطرة الإنسان. الله فاطر كل شيء ويجب أن تبقي خليقته كما هي. يعتبر الاستنساخ لدي الإنسان، إخلالا وإفسادا لخلق الله. يقول القرآن بصدد إفساد خلق الله: {فاقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون}. (قرآن ٣٠: ٣٠)

الذرائع الأخرى ضد الاستنساخ لدى الإنسان ترتكز على النقاط التالية. يأخذ القرآن الاختلافات بين الجنسين في عين الاعتبار. خلق الرجل والمرأة ليكتملا بالعائلة ودرب الإنسان الطبيعي للتكاثر، يسير عبر الاتحاد الجنسي (قرآن ٤٥: ٦؛ ٣٧: ٩). علاوة عليه فإن حاجة الرجل والمرأة إلى بعضهما البعض أساس التنسيق في العائلة والحياة الاجتماعية. ولعدم توافر الأب أو الأم عواقب وخيمة على تربية الأطفال. علاوة عليه يضع الإسلام قيمة عظمى للحفاظ على النسب. (قرآن الأحزاب: ٥) عموما يمكن تقسيم الذرائع التي يحتج بها الإسلام ضد الاستنساخ لدى الإنسان في الخطوط العريضة التالية.

أولا الذريعة القائمة على تقديس الحياة والكرامة الإنسانية. ثانيا الذريعة القائمة على الخلق: إن خلق الحياة والموت بأمر الله وحده والاستنساخ تطاول على الله. ثالثا الذريعة القائمة على الفطرة: خلق الله الرجل والمرأة والاستنساخ يتدخل هنا ويبدل هذه العملية التي حددها الله. رابعا الذريعة القائمة على المصلحة العامة: يدعو الاستنساخ إلى عقد ومشاكل اجتماعية صارخة.

من السطحي هنا أن نذكر أن هناك لكل ذريعة ضد الاستنساخ ما يعارضها في الثقافة المرحلية. ولن يفاجئنا إذا شكك احدهم بالهيكلية التعددية لإطلاق الأحكام في المسائل الشرعية والأخلاقية في الإسلام. فمثلا يعتقد أحد الفقهاء المسلمين، يوسف القرضاوي، أن الاستنساخ لدى الإنسان ليس تطاولا على الله، لأن كل شيء يحدث برضا الله، حسب رأيه. إن أغلب علماء المسلمين، الذين لم يستطيعوا الاتفاق على الداعي الرئيسي لمعارضة الاستنساخ لدى الإنسان، متفقون على عدم إمكانية تبرير الاستنساخ لدى الإنسان في الإسلام.

الاستنساخ العلاجي

وهنا أريد أن أتعرَّض لشئ من الحجج القائلة بالاستنساخ العلاجي في فكر الأخلاق الإسلامي. إن بداية حياة الإنسان محل اهتمام علماء الإسلام منذ القدم. وإن آيات القرآن التي

تتحدّث عن خَلق الإنسان تشير إلى أن تكوُّنَ الجنين يمرّ بمراحل معيـّنة . وإذا سلّمنا بأن "نفخة الروح" هي التي تجعل من الجنين بشراً ، فإذاً نستطيع أن نقول بأن حياة الإنسان لا تبدأ من لحظة الإخصاب لأن دخول الروح فيه لا يتمّ إلا بعد مرحلة محدّدة. وكذلك يصف القرآن تشكيل الجنين البشري في أطوار معيَّنة وأنه لا يكتمل تخليقه إلا في طور معلوم منها: {ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين ، ثم جعلناه نطفة في قرار مكين، ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما ثم أنشأناه خلقا آخر فتبارك الله أحسن الخالقين} (قرآن ٢٣: ١٢-١٤). من هذه الآيات استنتج علماء الإسلام أن الحياة الإنسانية لا تكون إلا "في طور متأخر من أطوار تكوُّن الجنين البيولوجية."[١] وكذلك الأحاديث النبوية تشير إلى أن دخول الروح يتم في فترة ما بين ٤٠ إلى ١٢٠ يوماً من الحبَل (بعد الإخصاب).

ومن الحجج التي تؤيد الاستنساخ العلاجي حجة تقوم على الأخذ بأسباب المصلحة الطبية والرعاية الصحية، فإن الدراسات الطبية والإجراءات العلاجية تُعتبَر من باب فروض الكفاية التي إذا قام بها البعض سقطت عن الباقين، وإذا لم يَقُم بها أحد وقع إثم ذلك على جميع أفراد الأمّة.

من أهم الواجبات الدينية حماية النفس البشرية، ويأتي على رأس ذلك المحافظة على بدنها، وإن علم الطب لا غِنى عنه لِنَيْل الفلاح في الدين والدنيا (البخاري، "بدأ الخلق"، ٦ ؛ مسلم "القدر"، ٢،٤). و يعتبر الطب في الإسلام من الناحية الدينية من أسمى العلوم، وذلك انطلاقاً من موضوع بحثه، فهو يبحث في الجسم الإنساني الذي يمثل أكرم المخلوقات في هذا العالم، ولذا فإن علم الطب يعتبر أعلى العلوم مرتبة بعد علوم الدين.[٢] ولا شك في أن الطب في الإسلام استمد هيبته من حَثِّ النبي للصحابة على البحث عن علاج أمراضهم. فهو يقول في أحد أحاديثه: "إن الله لم ينزل داء إلا أنزل له شفاء فتداووا".[٣] إن الاستنساخ العلاجي، كما ذكرت آنفاً، له القدرة على علاج بعض الأمراض التي تستعصي على طرق العلاج العادية.

[١] Abdulaziz Sachedina, http://www.people.virginia.edu/~aas/issues/cloning.htm.
[٢] İzgi, *Osmanlı Medreseleri*, ٢: ٣٢.
[٣] Ibid. ٢ :٣٣

بل ويعتبر في بعض الحالات الطريق الوحيد لمعرفة أسباب تلك الأمراض وتطورها وبالتالي علاجها.[١]

ومن الحجج التي تؤيد الاستنساخ العلاجي كذلك باب الضرورة في الإسلام. فمن قواعد الفقه الإسلامي أن الضرورات تبيح المحظورات.[٢] ومثال ذلك من الفقه التقليدي أن شخصاً مهدداً بالموت جوعاً أو عطشاً سرق أو شرب الخمر إنقاذاً لحياته. فعلى الرغم من تحريم السرقة وشرب الخمر في الإسلام إلا أنه في حالة الضرورة رُخِّص له ذلك استثناءً، لدرء الخطر. وكذلك الأمر في الاستنساخ العلاجي، فإنه ينبني على ضرورة إيجاد الطرق العلاجية.

وأخيراً ما زالت هناك حجة تنبثق من مبدأي المصلحة والضرر تُجيز الاستنساخ العلاجي. فإن تحريم الكحوليات، على سبيل المثال، مبني على الموازنة بين نسبة نفعه وضرره: فقد جاء في القرآن: {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا}. (قرآن ٢ :٢١٩) هذا ومبدأ المصلحة والضرر يُرجَع إليه في أعمال أُخرى عند تحريمها أو حِلّها. ومن الوارد أن الاستنساخ العلاجي قد يسبب بعض الأضرار، غير أنه ليس هناك قول فاصل في الحكم على الضرر والمنفعة عند الكلام عن الاستنساخ العلاجي. ولكن هذه الحجة القائمة على مبدأ المنفعة كثيراً ما تتردد عند الحكم في المسائل الفقهية والأخلاقية.

وربما يرد البعض على ما ورد في مقالتي هذه عن الاستنساخ بأنه متناقض، بما أنني استخدمت فيما يتعلق بالاستنساخ البشرى حُجَجاً مطلقة (أو كانطية) و بمبدأ المصلحة عند الكلام عن الاستنساخ العلاجي حُجَجاً نفعية (utilitaristic). وأنا أرى أن ذلك النقد ليس مبرراً للأسباب الآتية:

على الرغم من أن مسألة "متى تبدأ الحياة البشرية" لم تُحل بعد حلاً يرضي جميع الأطراف المعنية، ولا يبدو لها حل في المستقبل القريب، إلا أننا علينا أن نضع في عين الاعتبار أن أكثرية الأجنة البشرية، إذا تُركت على الطريقة الطبيعية، لا تكمل مشوارها: "فإن الأرقام تجمع على أن ثلثي البويضات البشرية المخصبة تخصيباً طبيعياً إما أنها لا تستطيع أن تجد طريقها إلى الرحم وإما أنها تطرد بعد ذلك. بل وبعض المتخصصين يفترضون أن النسبة

---

[١] Ian Wilmut, "The Moral Imperative for Human Cloning ," *New Scientist* (٢١ Feb. ٢٠٠٤): ١٦-١٧

[٢] Mecelle Art. ٢١.

أفظع من ذلك... فهناك تقديرات بأنها تبلغ في الأطوار المبكرة ٦٠ إلى ٨٠%... فضلاً عن ذلك هناك تقديرات بأن ٣١% من الأجنة المزروعة لا تعيش إلى مراحل الحمل المتأخرة. هذه التقديرات بناءً على دراسة أصدرها جورنال نيو انكلند الطبي وأجراها ألين ولكوكس."[١]

إذا رضينا بأن الأجنة البشرية لها من البداية الوضع القانوني والأخلاقي الذي لأي إنسان، إذاً فهناك سؤال أخلاقي يفرض نفسه علينا، ألا وهو: أ ليس هناك كواث طبيعية تسبب إبادة جماعية في أفظع صورها؟ وهل وصلت بنا البساطة أن نتصور أن إلهً يقتل عباده قبل أن يولدوا؟ إن الذين يعتقدون أن فقدان الأجنة البشرية شئ طبيعي، وبالتالي ليست هناك مسؤولية أخلاقية من الجانب الإنساني، فإنهم نسوا أبرز نقطة في الموضوع، فعليهم أن يثبتوا أولاً إما أن مسؤولية ذلك عند الله (أو الطبيعة) أو أنه ليست هناك مسؤولية بالمرة.

بعض علماء الدين يرون أنه بمجرد التحام الحيوان المنوي ببويضة المرأة، بغض النظر كيف وأين ومتى، فإن الجنين الناتج عن ذلك له جميع الحقوق و الامتيازات التي للإنسان. إلا أنني أرى أن ذلك يوسع دائرة المشاكل الأخلاقية أكثر من كونه مساعداً على الالتزام بأُمور الدين.

إن الحجة القائمة على المذهب الكانطي، التي استُخدِمت ضد الاستنساخ العلاجي، تظهره على أنه يمثل انتهاكاً لكرامة الإنسانية، حيث أنه يتخذ من الإنسان وسيلة لغيره. هذه الحجة بحاجة إلى معالجة دقيقة. فاتخاذ إنسان وسيلة لصحة آخَر شئ، واستخدام الأجنة في الأبحاث الطبية شئ آخَر. إذا اتفقنا على وضع اقتراح للجنين متى يكون إنساناً، هنالك ستكون الأجنّة كل الحقوق التي تكفل لهم الحماية. إلا أننا ما زلنا بعيدين كل البعد عن الاتفاق على تلك المسألة. فإن الخلاف ليس بين علماء الدين وغيرهم من العلماء فقط، بل الخلاف قائم بين علماء مختلف الأديان أنفسهم.

ونقد آخَر قد يُوَجَّه لما جاء في هذا المقال، ألا وهو، إن لم يُنقد بأنه متناقض، فقد يقال إنه توفيقي (ecclectic). اكتفي في ردي على ذلك بأنني أُحيل (الناقد) إلى مقالة ممحصة عن جدوى الأسلوب التوفيقي عند الكلام عن الطب الحيوي كتبها روم هير.[٢]

---

[١] Stephen Hall, „The Good Egg," *Discover,* Mai ٢٠٠٤, p. ٣٤.

[٢] R.M. Hare, *Objective Prescription and Other Essays* (Oxford: Clarendon Press, ١٩٩٩). "Methods of Bioethics" ومقاله "A Utilitarian Approach to Ethics."

هناك مسائل عديدة في الاستنساخ العلاجي ليس عندنا العلم المناسب لحلها. ونظراً لقلة علمنا في هذا الشأن لا نستطيع أن نصدر حكماً نهائياً فيها. فلعلنا نجد قريباً إجابة لبعض تساؤلاتنا.

وعلى الرغم من كل ذلك فإن الحكم الاعتباطي بالمنع في مجال الاستنساخ العلاجي ضرره في مستوى ضرر الحكم الاعتباطي بالإباحة. وإن القرآن لا يتوقع من المسلمين أن يفتوا في مسائل لا يملكون فيها العلم الكافي. والحل الأمثل في نظري هو مواصلة التجارب تحت مراقبة أخلاقية صارمة. وأخيراً يتبغي علينا نحن علماء الدين والفلاسفة أن نتعامل بحكمة مع أخطاء الماضي وأن نتعلم منها. فكم من مرة أثبت العلم خلاف ما كنا نعلم، من حركة الأرض إلى الدورة الدموية. واسمحوا لي أن أختم بجملة مشهورة حاسمة للجدال في المناقشات الدينية في الإسلام، ألا وهي: "لا يعلم الحقيقة كاملة إلا الله."

خلاقيات علم الأحياء من وجهة النظر المسيحي

ديتمار مييت

التحديات والركائز الأخلاقية

بدءاً أود التطرق إلى تحديات التقنية الوراثية والطب الأحيائي، مثل تكنولوجيا التناسل، التكنولوحيا التي تستعمل الخلايا الجنينية، التكنولوحيا الوراثية بمعناها الضيق، أي الفحص التشخيصي، الاختبارات المتسلسلة، العلاج الوراثي (البدني والجنيني) وأخيرا، تحسين الإنسان (enhancement) والمنشطات الرياضية ضمنا وما إلى ذلك.

إن التفكير المسيحي-الكانطي في الكرامة الإنسانية يقدم ركيزة أخلاقية مشتركة. إن الكرامة الإنسانية تشكل مركزا رئيسيا في الدستور الألماني ويصيغها الفيلسوف كانط كما يلي: "قدّر الإنسانية في كل إنسان". تناقش نقاطا أخرى في مناقشات خلاقيات علم الأحياء بالنسبة لتكنولوجيا التناسل. السؤال هو: إلى أي مدى يحق للإنسان تقرير حق التناسل مثلا. إن معرفة الماهية العائلية تقدم أيضا توصية أخلاقية في تكنولوجيا التناسل. يتعلق الموضوع بالحرية أيضا، لدى ذكر الكرامة الإنسانية. وهذان المعياران، حق الحرية وحماية الحياة، مقتبسان من المنابع المسيحية. يمكننا أن نقرأ رسائل بولص كإنجيل للحرية. يجب إذا لدى التعامل مع الخلايا الجنينية أخذ السؤال عن الخلاف بين ماهية الإنسان الغامضة أو المخطط لها، بالإضافة إلى كرامة الإنسان وحماية الحياة. وهنا يتعلق الأمر بالسؤال: إلى أي مدى يفضل الحفاظ على نصيب الصدفة في تكوين الإنسان، عوض التخطيط المسبق لماهية "وجود معلّم" مرغوب فيه، هذا فضلا عن التخطيط لساعة "وجود" إنساني (بواسطة موانع الحمل مثلا).

إن الركائز الأخلاقية في إطار استخدام تكنولوجيا المورثات التشخيصية هي حماية المعلومات، الحق في عدم المعرفة، مسألة الفرص وحدود تحمل المسؤولية عن المخاطر أو العمل تحت اللايقين نحو المستقبل وأخيرا أيضا مسألة استرجاع الأحكام التكنولوجية المقررة. الجوهري، عند العمل على الخلايا الجينية، هو أنه لا يمكن التراجع عنها علميا.

خطاب أخلاقيات الأحياء ومكانة الدين:

أعتقد أن من أهم أسباب ضرورة توضيح هذه الركائز الأولية، هو أنها من تفرعات علم الأخلاق عموما، على الأقل في الدول التي يلعب فيها الدين المسيحي دورا، أي في أوروبا، الولايات المتحدة، أمريكا اللاتينية والكثير من الدول الإفريقية. لا تقتصر هذه الركائز الأولية على الاستلهام من المسيحية، بل إنها تصيغ مع المسيحية خطابا غدا في هذه الأثناء، خطابا علمانيا. إذن يمكن الحفاظ على استقامة هذه التوصيات، حتى دون أن ذكر الله ضروري.

بدأ الخطاب تحت اسم "أخلاقيات الأحياء" في الولايات المتحدة، في جامعة مسيحية في جامعة اليسوعيين جورج تاون. من معهد كندي هناك انتشرت الأخلاقيات الطبية (بمعنى علم أخلاق الطب الأحيائي) في العالم أجمع، وما زال هذا المعهد حتى اليوم معهدا تعدديا في جامعة كاثوليكية. إذن فإن الخطاب الأخلاقي العلماني، خاصة في مجال أخلاقيات الأحياء موحى به من اللاهوت، من حيث منبعه، لكنه تحرر في هذه الأثناء من المنبع الأصل وأصبحت معقولية الاحتجاج عقلانية بحتة. لكن لا يتم التغاضي عن الحجج ذات الدافع الديني. تعلمنا مكتبة معهد كندي عن هذا الأمر تعليما واضحا بأن مواقف الأديان تلعب دورا مهما في كل مساءلة. وها هي الرئاسة الهولندية للاتحاد الأوروبي تجد في مؤتمرها، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ حول تقييم التكنولوجيا، مفهوما جديدا هو relsification هذا يعني اعتمادا على الأحرف الأولى المعروفة (ELSA)، [١] أن الأديان [٢]تؤخذ بعين الاعتبار وأن على جميع مناحي تقييم التكنولوجيا أن تخدم relsification في تقييم العواقب وتوقعها. والسؤال هنا، هو هل يقودنا الطيف متعدد الألوان للمواقف ذات الدافع الديني إلى أية نتيجة، دون الاعتماد على توصية أولية. ولهذا علينا أن نتساءل دائما، إن لم يكن علينا الاستناد على مفهوم مشترك لكرامة الإنسان وحقوقه، حتى لو لم تكن تفسيراتنا متماهية تماما. بناء عليه، غالبا ما تتم المطالبة بالمشاركة في هذا الخطاب دون إقحام شروط دينية مسبقة، حتى لو كنا نعلم تماما أن له جذورا دينية عميقة. بيّن النقاش حول الدستور الأوروبي أن ما يطلق عليه اسم "البراني"، غالبا ما يبقى في الذاكرة في مجال "الجواني".

---

[١] **E**thical, **L**egal and **S**ocial **A**spects

[٢] ***R**eligious*, **E**thical, **L**egal and **S**ocial **I**ndications

إن علمانية الخطاب الأخلاقي العقلاني لاتتناقض تمام التناقض مع الرؤية المسيحية. فخاصة في الدين المسيحي، وعلى أسس الإيمان بالحلول، الإيمان بتقمص الإنسان للإله يتم التركيز على عدم التفريق مبدئيا بين علمي الأخلاق المسيحي والإنساني، بين الإيمان والعقل رغم أنهما قد يختلفتان في حالات خاصة تاريخيا وعمليا. وهذا تقريبا ما تتضمنه الرسالة البابوية ليوحنا بولس الثاني في "الإيمان والعقل" (*fides et ratio*) .

علينا أن نميز علاوة على ذلك بين الدوافع (كيف أصل إلى درجة تفكير شيء كهذا؟) ومسألة التبرير (ما هي الحجج التي تجعل حكمي مفهوما؟). لهذا فهناك فرق بين علة التحرك الديني من ناحية وعلة البرهان الفلسفي الاتصالي و الشفيف من ناحية أخرى.

كما أعتقد فإن لا يلتفت العلماء المسلمون كثيرا إلى هذه الفوارق. وهذا هو المثير في الحوار مع الإسلام حسب رأي.

العلل الدينية للحركة:

مسألة علة التحرك، أي الدوافع، وليس علة البرهان، تأتي من منظور "الروحانية" وعلم الأخلاق. وأود أن أشعب هذا المنظور في ثلاثة أوجه:

-١الوجه الأول: ما الذي نفهمه تحت مفهوم "الخلق". أشار الباحث في العلوم الإسلامية في توبينغن "فان إس"، أن الإسلام يؤمن بحضور إلهي مطرد في الخلق، هذا يعني أن الخلق يفهم على أنه عملية مستمرة آنية، وليس عملية حدثت ذات مرة. وتشارك بعض المذاهب المسيحية الصوفية الإسلام رؤية عدم حدوث الخلق مرة واحدة، بل آنيته ومداومته. إذا أعاد المسيحي النظر في دينه، فإنه لن يعي إيمانه على أنه إيمان deistic[١]، هذا يعني أنه لن يفهمه على أن الله شد زنبرك ساعة العالم ذات مرة، لتعمل بعدها حسب قوانين معينة، وإلا لكان الله قد انسحب من العالم وتركه على مجرى علمانيته. وهذا تماما ما ليس في وسع المرء أن

[١] مشتق من اللاتينية "ديوس: الإله". عموما هو مذهب الإيمان القائم على العقل. بالمعنى الضيق، يفهم منه ذلك المذهب الكنسي الذي ظهر بنهاية القرن ١٧ في انكلترا، القائم على الإيمان بالقوانين الطبيعية للعقل وليس الوحي الديني. يؤمن أنصار هذه الكنيسة بأن الله خلق العالم (كساعاتي ماهر)، لكنه لم يعد يتدخل بعدها في شؤونه ولا يتحمل مسؤولية ما يحدث فيه.شكل أساسا للبنائين الأحرار في بعض البلدان ووجد في عصر التنوير أنصارا مثل توماس جيفرسون وفولنير وكذلك البرت اينشتاين.

يزعمه على الدين المسيحي، بل العكس، فإن الروحانية والتصوف المسيحيين يعترفان بصيرورة وحدثية الخلق معا، فالخلق يحدث وليس حادثا ماضيا . وهذا ما يتم التأكيد عليه هنا، كما في الإسلام.

ما الذي نستنتجه من هذا الإيمان المشترك، الذي يذكر الخلق كحدث آني ومطرد معا؟ هل يخطو هذا الإيمان المشترك في علم الأخلاق مباشرة، وذلك بأن يمكننا السؤال: ما هي إذا الإرادة الآنية للرب الخالق آنيا؟ في التقاليد المسيحية، يغدو آباء الكنيسة كأغوسطين، وكذلك لاهوتيو العصور الوسطى، حذرين في الجواب. فهم يقولون بأننا نحن محالون للكشف عن إرادة الله في آثاره في الخلق ذاته، كما نتعرض لهذا الخلق علميا وتجريبيا. وهذا يعني أن الاتحاد الروحاني يجمعنا معا على مستوى الدافع،دون أن يقودنا ضروريا إلى مواقف واحدة. هنا ستركز المسيحية على "التمييز عبر اللاتمايز" (distinctionem distinctio per). هذا يعني أننا نعقل الحقيقة المحررة أيضا في الحرية العقلانية. وفي الآن ذاته فإن علم الأخلاق ليس عبدا للإيمان، بل أول معتقي عهده مع العقل الإنساني.

هناك طبعا، في بعد معين للبروتستانتية المتطرفة،هذا المسمى أيضا ب"evangelikal"، من يشتق علم الأخلاق مباشرة من حقائق الإيمان. كما هناك من اللاهوتيين من يقوم بهذا الاشتقاق المباشر و هم يعون المأستاذية الكاثوليكية وكأنها تحت الوحي المباشر من الروح القدس،. ويقينا فإنها تحت الوحي غير المباشر. وقبل أن يوضع هذا المرجع [الروح القدس] في الاعتبار، يجب امتحان علة الحركة وعلة البرهان، فضلا عن قدرته على إمكانية شرحها في إيمان الكنيسة، وأخيرا درجات الاعتبار التي يدعيها.

ولهذا، فإن الكثير من اللاهوتيين الكاثوليك، بما فيهم أنا، يقولون إنه يجب أن يوضع هذا المرجع في عين الاعتبار كمرجع ثانوي معين.

-٢ الوجه الثاني، الذي أود التطرق إليه بالإضافة إلى لاهوت الخلق، هو قداسة الحياة. إننا نجد في المصادر الإسلامية، اليهودية والمسيحية، وصية قداسة الحياة في "Katechismus"[١] الكاثوليكي العالمي الأخير مثلا. ما الذي نعنيه بهذا؟ يعتقد بعض مفسري الكتاب المقدس أن المقصود هنا، هو التقديس وليس قداسة الحياة. إننا مكلفون

[١] كتب التعاليم المسيحية، تصدرها الكنيسة الكاثوليكية بتفويض من أساقفة هولندا، غالبا بصيغة سؤال وجواب

روحانيا بجعل حياتنا "كاملة". يعظنا المسيح في العهد الجديد: "كونوا كاملين، كما أبوكم في السماء كامل"، والمقصود هنا: توصلوا إلى التمام، إلى الصورة النهائية الممكنة (من اليونانية: تيلييوس).

يتحدث توما الاكويني عن الفضائل باعتبارها (ultimum potest)، يعني باعتبارها ما يؤدي إلى أقصى الممكن. وهذه متطلبات ترتبط بقداسة العهد الأول. إذا كانت القداسة تعني جوهريا تقديس الحياة، فإن للقداسة معناها السامي روحيا وهي مهمة جدا كعلة حركة، لكن التكليف بتقديس الحياة ليس حجة أخلاقية مباشرة يمكننا أن نشتق منها معايير أخلاقية.

أود ألا يساء فهمي، فإن أعلاه لا يبدل شيئا في أن يعطي المرء حياة كل إنسان قيمة استثنائية، من وجهة نظر التلاقح المسيحي-الكانطي في كرامة الإنسان. يمكن للمرء أن يرى ذلك أيضا في سيرورة قداسة الحياة، وطبعا ذلك بأن هذه هي الحياة الإنسانية، الحياة الأوحد، التي يقصد الرب تقديسها طقوسيا في القداس، من وجهة النظر الدينية. ولا يغير شيئا أيضا في أن الحياة تحتاج حماية استثنائية. في هذا الشأن يجب أن تكون الأمور واضحة كل الوضوح.

إذا كان الجسد "معبد الروح القدس"، كما يقول بولس، فلنا أيضا أن ندرك أن متابعة وهب الحياة شأن مقدس هو الآخر. وهذا بحد ذاته علة حركة للقيمة الاستثنائية للإنجاب لدى الكنيسة الكاثوليكية، وإن لم يكن علة برهان معياري في الحالات الاستثنائية. علاوة عليه فإن الحياة شرط للحرية، والحرية مشرب الحياة. وهكذا نبصر العلاقة بينهما، إذا فكرنا تفكيرا بينا. ومن هنا، يجب ألا تُحضَع الحرية، "الاستقلالية"، للعب ضد الحياة.

-٣ سبق وأن تطرق البروفيسور "أدنلي" إلى الركيزة الثالثة بالإضافة إلى الخلق والقداسة، فقد طرح فكرة تواتر نفخ الروح. أليس علينا ونحن نتحدث في أفق الإيمان بخلق الحياة، التي نشأت حسب رواية الكتاب المقدس من نفخة إلهية، أن نتحدث أيضا عن "الروح"؟ هذا يعني: عن مبدأ آخر للحياة بخلاف المادة؟ وعلى كل حال فمن الصعوبة بمكان بالنسبة للدين، الحديث عن "المادة الأحيائية" (لغة براءة الاختراع الأحيائية) أو تحويل الحياة إلى عالم الفيزياء أو، وهذه الإشكالية الأعظم، تغيير الإنسان إلى "مفعول" حتى، كما خشي فوكو، يختفي عن الوجود كفاعل.

ليست الحياة شيئا. تبدأ الحياة مع المتعضيات الأول والنبات. وهناك تقليد عريق يعود على أرسطو، لم يطرأ بداية عنده بكل تأكيد، وهذا التقليد يفعل فعله منذ أكثر من ثلاثة قرون قبل المسيح. كان أرسطو يعتقد بثلاث درجات للحياة: النباتي، الحيواني والعاقل. وهذه الدرجات تتوافق مع ثلاثة قوالب للروح.

على مدى تاريخ الديانات الرئيسية، الإسلام واليهودية والمسيحية، فسر المفكرون أرسطو. ومعها يرتبط السؤال عن نفخ الروح المسوّف أو المتواتر ونتيجة عنها تدرّج حماية الحياة. وهل هذا التدرج، كما يناقش في الإسلام، قابل تاريخيا للاستبانة؟ هل أخذ به الإسلام عن أرسطو، أم أنه مستنبط من القرآن مباشرة؟

طرحت هذه الأسئلة على أحبار اليهود أيضا، وتبين أنهم لم يشتغلوا عليها بأنفسهم. لكن يبدو من منظار العصور الوسطى، حيث كان هناك تبادل خصب، خاصة بصدد أرسطو كسند "أحيائية التناسل"، أنه سؤال بالغ الأهمية. اطلعت على نصوص توما الاكويني (توفي ١٢٧٤) في هذا الشأن، هناك لا يوجد نفخ الروح المتواتر الدنيوي.[١] ففي اللحظة ذاتها، حيث توهب روح الإنسان، تصاغ أيضا هيئة روح النبات والحيوان – والإنسان بهذا المعنى نباتي وحسي معا- في لحظة واحدة وحيدة، وإن جرى الحديث عن التعاقب، فهو حالة وجودية ولا يعني تعاقبا زمنيا. لكننا نجد هذه الازدواجية حتى في الكنيسة الكاثوليكية، فنفخ الروح يُدرَك في علم الإناسة على أنه حدث تطوري متدرج، أما في علم الأخلاق فلا.

لكن هنا أيضا يتضح أن تنظير تاريخ نشوء الإنسان، لا يمكن إدراجه مباشرة في مسائل الأخلاق دون أن يضطر المرء إلى عدة خطوات بينية.

لهذا يجب أن نسأل، ما الذي استجد على معارفنا منذ أرسطو؟ لقد تم تجاوز أحيائية أرسطو منذ زمن بعيد. فمثلا، لم يكن أرسطو يعلم أي شيء عن بييضة المرأة وهذا ما يجوز أيضا على علماء الطبيعة العظماء في التاريخ الإسلامي، الذين، باعتمادهم على القرآن والأحاديث النبوية، لم يذكروا البييضة إنما ذكروا سائلا تساهم به المرأة في تكوين الجنين. تم اكتشاف بييضة المرأة لأول مرة عام ١٨٢٧ بعد أن اكتشفها الأسقف "نيلس ستنسن" قي القرن ١٧

[١] D.Mieth, „Konfessionelle Identität in der biomedizinischen Debatte? Relektüre der Beseelungstheorie bei Thomas von Aquin“, in: *Ökumenische Rundschau* ٥١ (Juli ٢٥٥٢) Heft ٣, ٣١٥-٣٢٧.

لدى إناث الحيوانات. مذاك تُقرَأ جميع المساءلات عن تكوين الإنسان بشكل آخر، ألا وهو أننا نستطيع، وبحق، أن نتحدث عن "البدء" لدى اتحاد البييضة والنطفة، لأننا اكتسبنا هذه المعرفة من أحيائية التناسل.

طُرحت هذه المسائل في مؤتمر عالمي للاهوتيي الأخلاق عام ١٩٧٣ وذلك قبل أن تصبح الحالة مزمنة. وفي هذه الأثناء كان بعض الحيرة في تكوين الحياة ما يزال قائم، وأنهاها علماء الحياة عام ١٩٧٨ عندما شاهدوا في المخابر، كيف تنشأ الحياة.

٤ – تلخيص

١ - نستطيع أن نتعلم من الإسلام ألا نكون مغرقين في "deismus" في أمور الخلق، إنما أن نأخذ الحضور الإلهي الدائم في الخلق على محمل الجد. وهذا أيضا في مسائل التطبيقات العملية للدين المسيحي.

٢ - يبدو لي أنه من المعقول جدا أن نسحب المسائل الأخلاقية على لاهوت الخلق بشكل أفضل، وليس على مسائل لاهوت الرحمة. إننا وحتى هذه اللحظة لم ندرج الخلق في وعينا الديني بشكل كاف.

٣ - يمكننا أن نتجادل بحدة في معنى الأخلاقي. كتب "كارل رانر" عام ١٩٦٦ مقالا عن "تجربة الإنسان"، تنبأ فيه في الآن ذاته بالإنسان الذي "يصنع نفسه بنفسه" وحاول مستندا على لاهوت الخلق أن يبرهن على أن تكليف الخلق لا يقع فقط في تشكيل المادة والحياة الخارجتين عن إطار الإنسان، إنما في التشكيل الذاتي للإنسان.[١] من جهة أخرى، فإن اختبار الخلق يعني أيضا اختبار الزوال والقابلية للخطأ الإنسانيين. وهذا الاختبار يقف طبعا بمواجهة إيمان التقدم الساذج في العلوم.

[١] Karl Rahner, „Experiment Mensch“, in: *Die Frage nach dem Menschen, Aufriß einer philosophischen Anthropologie*, Festschrift für Max Müller, hg.v. Heinrich Rombach, Freiburg-München ١٩٦٦, S.٤٥-٦٩.

الوراثة الهندسية من منظور الإسلام

أحمد محمد الطيب

بسم الله الرحمن الرحيم

تتأسس الحضارة الإسلامية على أصول ثلاثة تشكل أضلاع المثلث في بناء هذه الحضارة وتحكم رؤيتها للكون ، وتقويمها للأحكام والأفعال حسناً أو قبحاً . هذه الأصول هي :

١ ـ الوحي :

وهذا الأصل يقع من منظومة الحضارة الإسلامية موقع القلب أو الدماغ من جسد الإنسان وقد شكل المرجعية الأولى في تاريخ هذه الحضارة ، وبعد حجر الزاوية أو السر الخفي الكامن وراء صمود حضارة الإسلام وثباتها رغم الضربات العنيفة والموجعة التي وجّهت إليها على مدى تاريخها الطويل .. والمقصود من "الوحي" الذي تستند إليه هذه الحضارة هو "الدين" الموحي به من الله إلى نبي الإسلام : عقيدة وشريعة وسلوكا وقيما وآدابا .. فهذا الدين (الوحي الإلهي) حدد كل هذه الأركان وصاغها صياغة كاملة ، مما يعني أن "الإسلام" كدين ولد كاملاً مستوفي الأركان وأنه لم يتشكل في رحم تطورات تاريخية ، أو أعيد تشكيله وفق تطورات ثقافية أو فلسفية طوته تحت جناحها .. ويرجع السبب في صمود نظرة الإسلام لمستجدات التطور ، وتقييمها من خلال منظور فوقي ومتعال إلى أن النصوص الإلهية كصيغة مرجعية ، ظلت كما هي وحياً محفوظاً في السطور والصدور ، الأمر الذي مكن لهذا "الدين" أن يبقى واضح المعالم أمام تطور الحضارات وتداخلها وتفاعلها .

٢ ـ العقل :

وهذا الأصل هو الأساس الأول الذي يعتمد عليه "القرآن" في خطابه للناس ، وهو "المحور" الذي تدور عليه تكاليف الشريعة الإسلامية أمراً ونهياً ، وقد نوّه "القرآن" بالعقل وعوّل عليه في أمر العقيدة ، كما عول عليه في أمور الشريعة والأخلاق ، ويحتل "العقل" في القرآن

٣ ـ الأخلاق :

وتأتي الأخلاق لتشكل مع الوحي والعقل أضلاع المثلث في حضارة الإسلام ، وبحيث تكوِّن هي الأخرى ركنا ثابتاً في بناء هذه الحضارة ، وكما كان عنصر "العقل" شديد الظهور في ثروات هذه الحضارة ، فكذلك عنصر "الأخلاق" لا تخطئه العين من أول نظرة في أصول هذه الحضارة . وميزان الأخلاق في الإسلام ميزان ثابت ، لا يتحرك أو يميل مع منطق القوة أو المنفعة أو المصلحة ، وإنما ينحصر في أن هذا العمل أو ذلك هل هو خير فيكون حسناً ، أو شر فيكون قبيحاً .

والمتأمل في موقع "الأخلاق" في دين الإسلام يدهش كثيراً من تغلغل منظومة الفضائل والمكارم في نسيج هذا الدين وكأنه الأصل الذي تدور عليه فروع الدين بأسرها ، فالأخلاق لا تشكل ـ فقط ـ أساس الأحكام الشرعية والسلوكية ، وإنما تذهب بعيدا لتشكل أساس العبادات وثمرتها أيضاً ، وبحيث تنهار العبادة وتفرغ من مضمونها إذا لم يكن لها سند من الأخلاق : وقد وجدت القيم الخلقية ـ كأصول شرعية ـ في مظاهر الحضارة في الإسلام ، فهي أصل في نظام الحكم ، وهي معيار يؤذن به تقدم العلم وتطوره وصدر أساس في التشريع والحرب والسلم والسياسة والاقتصاد والأسرة ، وهذه القيم لم تكن معروفة لدى العرب ، ولا عند الفرس ولا الروم ، ولكن سرعان ما انتشرت تلك القيم في هذه الممالك وتغلبت على ما كان سائداً فيها من قيم مادية متوارثة من قبل ، ولم يجد الفرس ولا الرومان ولا المصريون حرجاً في التخلي عن قيم حضاراتهم والدخول ـ بل النفاذ السريع ـ إلى أعماق هذه الحضارة ديناً ولغة وسلوكاً[١] .

وهذا ولم تعرف الحضارة الإسلامية نسبية القيم الأخلاقية كما هو الحال بالنسبة لبعض الحضارات الأخرى ، ولا المبدأ الميكيافيلي الذي يبرر الوسيلة بالغاية ، ولا الكيل بمكيالين في النازلة الواحدة أو النوازل المتماثلة ، ولا غير ذلك من القيم الوضعية المبتوتة الصلة بهدى السماء ، والتي ارتبطت كلياً بالعقل المستبد ، غير المنضبط بقانون الوحي وخضعت ، لمنطق التطور دون تدخل للتصويب أو التصحيح وكانت من وراء كثير من المآسي التي يعانيها إنسان العصر الحاضر .

---

[١] أنظر د. خلقي ، تاريخ الحضارة الإسلامية ، ٣٠ ، ط. جامعة الخليل ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩١ م .

منزلة كبرى ، وتلاوة القرآن تثبت ذلك ثبوت أرقام الحساب ، وبصورة ينفرد بها عن سائر الكتب السماوية .. وصحيح أننا نجد في كتب الأديان ما يشير إلى شأن العقل صراحة أو ضمناً ، لكن صحيح أيضاً أن هذه الإشارات ما كانت ترد في سياقات مقصودة لبيان حجية العقل في البلاغ الإلهي للناس ، بل كثيراً ما كان ترد بصورة ضمنية أو عرضية ، بل ربما يلمح الناظر في هذه الكتب ـ أحياناً ـ شيئاً من تهوين شأن العقل وقيمته ، وعلى خلاف ذلك نجد نصوصاً قرآنية ـ لا تكاد تحصى ـ سيقت بقصد التذكير بقيمة العقل وحجيته وقوانينه التي هي أعدل الأشياء قسمة بين الناس ، وقد وردت مادة العقل والفكر والنظر والفقه بمشتقاتها في القرآن أكثر من ١٢٠ مرة ، في نصوص صريحة تدعو الناس إلى استخدام العقل بكل وظائفه وقواه في معرفة الله تعالى ، ومعرفة الإنسان وفهم الكون وتدبره . ولم يقتصر القرآن على ذكر العقل فقط ، بل لفت الأنظار في تكرار عجيب إلى كل وظائف القوة العاقلة ، وعبر عنها بألفاظ شتى ، مثل : يعقلون ويتدبرون ويفكرون وينظرون ويسمعون ويفقهون ، هذا فضلاً عن التفرقة الرائعة بين رتبة "العلم" و "اليقين" من جانب و مراتب الشك والظن من جانب آخر : (*وأن الذين اختَلَفُوا فيه لفي شك منه ما لهم به من علم إلا اتباع الظن*) (النساء ١٠٧) (*وما لهم به من علم ان يتبعون إلا الظن وأن الظن لا يغني من الحق شيئا*) (النجم ٢٨) . وإذا كانت حضارة الإسلام حضارة وحي فهي أيضاً وبالقدر ذاته حضارة عقل ونظر .

وحسبك من تغلغل مفهوم العقل والعقلانية في قلب الثقافة الإسلامية أن الخطوة الأولى التي ينطلق منها مشوار العقيدة في الإسلام خطوة عقلية ، وأن الدليل على صدق النبي صلى الله عليه وسلم دليل عقلي ، فدلالة المعجزة ـ كما هو معلوم ـ دلالة عقلية وليست دلالة نقلية ، وحسبك أيضاً أن جمهرة من علماء العقيدة الإسلامية يجمعون على قاعدة يعرفها كل من له إلمام بدراسة هذا العلم ، هذه القاعدة تقرر أنه "إذا تعارض العقل قدِّم العقل وأوّل النقل" ... على أن هذا التناغم أو الانسجام بين الوحي والعقل في دين الإسلام هو الذي جعل من حضارته طوق نجاة تلقفته غالبية الأمم المرهقة بالتناقضات والمفارقات بين شرائع القلب وبراهين العقل ، وما كان لحضارة كهذه أن تصنع تلك المعجزات في الزمن القصير لو لم يكن في لغتها خطاب إنساني متكامل كل يخاطب العقل كما يخاطب القلب ، ويحترم الجسد كما يحترم الروح ، ويقيم العدل والمساواة بين الناس جميعاً ، فالكل سواسية كأسنان المشط ، والكل لآدم وآدم من تراب .

بل نبعث قيم هذه الحضارة رأساً من قانونها المعصوم عن الخطأ ، وهو : القرآن الكريم ، الذي قال عنه العالم الإنجليزي : بورك "والقرآن" ، بالإضافة إلى كونه من أجمل الروائع الأدبية في العالم كله ، دستور كامل من القوانين الأخلاقية والمدنية والعسكرية والاجتماعية ، وهو دستور يضبط سلوك المسلمين الذين يجب أن تكون جميع أفعالهم بمقتضى القرآن "أما كون المسلمين يعتبرون أن قوانين القرآن ثابتة ومعصومة عن الخطأ فيتضح من الحقيقة القائلة بأنه بالرغم من انقضاء ثلاثة عشر قرناً على نزول القرآن فإنه لم يتعرض لأقل تغيير أو تبديل ، وبأن كل كلمة من كلماته وكل حركة من حركاته قد بقيت كما خرجت من بين شفتي رسول الله ، وسيبقى هكذا دون أي تبديل أو تحريف .. القرآن خالص من التدخل الإنساني ، وهذه حقيقة لا يمكن أن تقال ـ لا كلياً ولا جزئيا ـ على سائر الكتب المقدسة للأديان الأخرى" . ثم يقول : والإسلام يفرض على كل مسلم ألا يفعل إلا الشيء الصحيح مهما كان كريهاً وعسيراً ، كما يعبر الصدق في التفكير والعمل الوسيلة اللازمة للخلاص والنجاة .. ولقد أثبت المسلم بوصفه مواطنا في هذا العالم أنه يملك . الرفقة والصداقة إلى حد مذهل ، هذه الصفة التي جعلته موضع الإعزاز في كل مكان ساقه القدر إليه" [1] ومتصور العالم الإنجليزي (بيكتهول) الفرق بين حضارة الإسلام وحضارة الغرب في مقارنة طريفة يورد فيها المناقشات التي دارت في الصحف البريطانية حول السؤال التالي . لنفرض أن تمثالاً يونانياً على جانب عظيم من الجمال لا مثيل له ولا يمكن أن يعوض ، قد وضع إلى جانب طفل حي في غرفة واحدة ، ولنفرض أن النار اندلعت في هذه الغرفة ، ولم يكن بالإمكان إلا إنقاذ واحد منهما : التمثال أو الطفل . فأيهما يجب أن ينقذ ؟ يقول الأستاذ بيكتهول : "إن كثيرين من المراسلين ومن رجال الفكر والمناصب الرفيعة قالوا يومئذ : إن التمثال هو الذي يجب أن ينقذ ، وأن الطفل يجب أن يموت ، وكانت حجتهم في ذلك أن ملايين الأطفال يولدون كل يوم ، بينما تلك الرائعة الفنية اليونانية القديمة لا يمكن أن تعوض ، ولعمري إن هذا الرأي لم يكن بوسع أي مسلم أن يبديه ، فهو آخر شكل من أشكال عبادة الأوثان" [2].

ويمكن القول بأن المقاصد العليا من الأفعال المطلوبة ـ شرعاً ـ من الإنسان أخلاقية في المقام الأول وعلى أساس المقصد الخلقي يتكيف الحكم الشرعي على هذا الفعل أو ذلك ، ويدور

---

[1] نقلا عن : د. مصطفى الشكعة ، معالم الحضارة الإسلامية ٢٤ ـ ٢٥ ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٨٧

[2] المصدر السابق ٣٧ ـ ٣٨ .

معه وجوداً وعدماً ، فالأفعال التي تشتمل على منفعة ومصلحة يبيحها الإسلام أو يأمر بها ، وكذلك الأفعال التي تنشأ عنها لضرار ومفاسد ينهي عنها الإسلام وينفر الناس منها والمصلحة المعتبرة في شريعة الإسلام هي مصلحة المجتمع أولاً قبل مصلحة الفرد وإذا تعارضت المصلحتان فالمصلحة المعتبرة هي مصلحة المجتمع وهي عمل نافع ومفيد حتى وإن ترتب عليها ضرر بالنسبة للفرد ـ ومن هنا كانت "العقوبات مثلا" مصلحة نافعة ومفيدة رغم أنها ضارة ومؤلمة للفرد المعاقب ، لأنها تعود بالنفع على المجتمع والعكس صحيح أيضاً : فشرب الخمر والزنا والربا والغصب ، كل أولئك لا يعد مصلحة معتبرة في منظور الإسلام ، نهي وإن كانت تحقق نفعاً ولذة وفائدة على مستوى الفرد إلا أنها تترتب عليها أضراراً على مستوى المجتمع .. وتأسيساً على ذلك وجدنا في الفقه الإسلامي هذا التقسيم المشهور الذي يقسم المصالح إلى مصالح معتبرة شرعاً ومصالح ملغاة شرعاً ـ ويجب أن تكون على وعي من أن الإسلام حين يلغي بعض المصالح فإنه لا يلغيها باعتبارها مصالح ، بل لما يخالطها من مفسدة تربو وتزيد على المصلحة في هذا العمل أو ذلك.

وقبل أن نفرغ من الحديث عن المصلحة في فلسفة الإسلام يجب أن نشير ـ إشارة شرعية ـ إلى أن الإسلام ينظر إلى "الإنسان" ـ أي إنسان ـ نظرة مقدسة وذلك لأن الإنسان في منظور القرآن إنما هو خليفة الله في الأرض وهو الكائن الوحيد الذي يتحد جسده بهذا السر الإلهي الذي هو "الروح" والروح ـ كما يقول القرآن ـ من أمر الله ، ويتعالى إدراكها وفهم حقيقتها على كل إمكانات العلم والعقل والفلسفة .. وأيضاً تذكرنا بعض الأحاديث النبوية أن الله خلق أدم على صورته ، وأنه كرم بني أدم (*ولقد كرمنا بني أدم*)[1].

ولقد نظر النبي محمد صلى الله عليه وسلم إلى بيت الله الكعبة ويشعر بهيبتها وجلالها ، لكن استدرك ذلك سريعاً وقال : "ما أعظمك وأعظم حرمتك ، والذي نفس محمد بيده لحرمة المؤمن أعظم عند الله حرمة منك"[2] .

وفي هذين الإطارين : إطار المصلحة المعتبرة ، شرعاً ، وإطار حرمة الإنسان في منظور الإسلام نستطيع أن نقوم الخطوة الجبارة التي انتهى إليها العلم مؤخراً في ميدان الهندسة الوراثية وتبلورت فيما يسمى بالاستنساخ " .. وذلك من خلال الموازنة بين المصلحة والمفسدة التي يترتب على هذا الفعل سواء على مستوى الإنسان كفرد أو على مستوى

---

[1] سورة الإسراء (٧٠) .
[2] سنن أبي ماجة ، باب حرمة دم المؤمن وماله، حديث رقم ٣٩٣١ .

الإنسان كأفراد ومجتمعات ـ وقد تبين بما لا يدع مجالاً للشك أن الأضرار والكوارث التي يجرها هذا الاستكشاف على النوع البشري تربو على المنافع التي يحققها للإنسان ـ فهو لا شك سيؤدي إلى خلل في الطبيعة وسيفتح الأبواب على مصارعيها لاستنساخ الأعضاء والاتجار بها ، ثم أنه يخل بتوازن الجنسين ويقضي على السنة الإلهية في الإنجاب والتناسل ، ويشبه أن "يكون لعبة خطيرة تهدف إلى التخلص من أجناس الشعوب"[1] .

ورغم أن هذا الموضوع قد طرح من قبل على بساط البحث حين كنت في دار الإفتاء ، وصدرت فيه الفتوى المدرجة في نهاية هذه الورقة ، إلا أنني وبعد المزيد من الإطلاع على ما كتبه المتخصصون في علم الهندسة الوراثية أرى ـ في كثير من الاطمئنان ـ أنه يجب على عقلاء العالم ومفكريه وعلمائه وأصحاب القرارات الكبرى أن يسارعوا إلى استصدار قرار دولي : بوقف البحث في مجال الأجنة وأن يصرف الجهود والأموال المهدرة في هذا العبث واللعب الخطير إلى معالجة الأمراض التي تصاب بها هذه الأجنة ، وتوجه في ممارسات طبية أو علاجية صحيحة .

[1] عنوان مقال للدكتورة مؤمنة كامل ضمن : الاستنساخ بين العلم والدين ، سلسلة دراسات إسلامية ، القاهرة ٢٠٠٣ . عدد ٨٩ .

عالج البحث موضوع أخلاق الهندسة الوراثية في الإطار التالي :

١. التقنية الجينية الحيوانية والنباتية تندرج في إطار المباح الشرعي بمفهوم التخيير بين الفعل والترك أو بمفهوم أن لا حرج في ذلك لما تقرر في القواعد الفقهية أن الأصل في الأشياء الإباحة .

٢. عمليات الدمج الجيني بين الإنسان والحيوان من جهة والإنسان والنبات من جهة أخرى تعتبر محضورة شرعا لمنافاتها التكريم الآدمي وما ينجر عنها من آثار تمس كليات شرعية .

٣. لا بد من توافر عدة ضوابط في التقنية الجينية الحيوانية والنباتية وهي المذكورة آنفاً .

ثم انتهى البحث بعرض الفتوى الشرعية الصادرة من دار الإفتاء المصرية. ونصها كالتالي:

الحكم الشرعي في استنساخ الإنسان أو الحيوان أو النبات

الاستنساخ بالمعنى المشار إليه حالياً وهو الاستنساخ البشري وهو جريمة أخلاقية وقانونية ترتكب في حق الإنسان وتمثل اعتداء على ذاتيته وخصوصياته التي يتميز بها من بين سائر الحيوانات .. والاستنساخ في هذا المستوى العابث المنفلت من كل القيود والضوابط يعكس الوجه الآخر القبيح ـ والخطير ـ لتقدم العلوم والتقنيات وتطورها خارج إطار الأخلاق ومقاصد الشرائع السماوية .. ورغم أن الاستنساخ البشري قد أحاطته حملة من الشكوك والريب في إمكان تطبيقه وصيرورته أمراً واقعاً إلا أن ما نشرته الصحف حالياً عن الطفلة " إيفا " أثار الرعب في نفوس عقلاء العالم من علماء وسياسيين ومفكرين وقانونيين وغيرهم وذلك لما يحدثه هذا العبث من عدوان ينتهي لا محالة إلى هدم الأسرة وتحطيم الهيكل الاجتماعي للإنسان وتدمير روابط النسب والقرابة وصلات الأرحام ومؤسسة الزواج وهي مؤسسة مقدسة منذ القدم احترمتها الأديان وعولت عليها كثيراً في أحكامها وتشريعاتها وقيمها .. هذا إضافة إلى أن الاستنساخ البشري سوف يقدم لنا إنساناً مبتوراً من أي جذور ينتمي إليها أو يشعر بالولاء لها .. إنساناً مشوه الفكر متحجر القلب أناني الشعور باختصار : إنسان لا أخلاقي ، لا أصل له ولا فرع ، ولنا أن نتصور الصور البشعة للجرائم التي يسهل اقترافها على أيدي هؤلاء المعزولين عقليا ونفسيا وشعوريا .. ولعل هذا ما دعا المؤسسات العلمية في أوروبا وأمريكا إلى المناداة بضرورة التدخل لوضع حد لهذا العبث الذي طال

أخيرا كينونة الإنسان وتاريخه وحضارته ، بل هذا ما حفز الرئيس الأمريكي والرئيس الفرنسي إلى المطالبة بوضع تشريعات قانونية توقف هذا الخطر الذي يهدد الجميع بدون تفرقة .. ومن نفس هذا المنطلق يحرم علماء الإسلام والمسيحية واليهودية هذا اللون من الاعتداء العلمي على خليفة الله في الأرض ويعدونه نشاطا إبليسياً يتعاون عليه شياطين الإنس والجن ـ وصدق الله العظيم : (ولأمرنهم فليغيرن خلق الله) سورة النساء (١١٩) .

إذا تركنا هذا اللون من الاستنساخ المدمر أعني الاستنساخ البشري وذهبنا نتأمل الاستنساخ في مجالات أخرى كالنبات مثلا ، أو في مجالات طبية بهدف الحصول على أعضاء تعوض الإنسان المريض ما يفقده أو ما يتلف من أعضائه كالكبد والكلي وغيرهما .. فهذا الاستنساخ إذا تم وأجريت عليه التجارب العلمية اللازمة وثبتت فعاليته فإنه مشروع وتشجعه شريعة الإسلام التي تشجع كل بحث علمي يصب في مصلحة الإنسان المادية والمعنوية .

وعلى ما سبق : يتضح لنا أن استنساخ الإنسان بصفة كلية حرام شرعاً وخروج على منهج الله في استخلاف الإنسان وعلى الإطار الأخلاقي والاجتماعي حسبما رسمه له القرآن الكريم .

أما استنساخ جزء أو عضو من أعضاء الإنسان إن كان ذلك لتعويض الإنسان المريض عما يفقده أو لعلاجه من بعض الأمراض فهو مشروع ، وكذا الاستنساخ لزيادة إنتاجية النبات أو تحسين سلالة الحيوانات بشرط ألا يؤثر ذلك على توازن البيئة ولا يخل بالمصلحة التي أرادها الله تعالى للكون : إنسانا وحيوانا ونباتا وجمادا .

والله سبحابه وتعالى أعلم ..

أ . د/ أحمد محمد الطيب

الاستنساخ البشرى والانستنساخ لغرض البحث العلمي
في ضوء معايير التقييم الأخلاقي

إبرهارد شوكنهوف

أريد أن أبيّن فيما يلي، أن الفضل في المطالبة بحظر الاستنساخ – هذه المطالبة المعللة تعليلا دقيقا حسب شكلي الاستنساخ، لكنها تشملهما معا – لا تعود ببساطة على أحكام دينية مسبقة أو المطالب السائرة على أعراف بينية، إنما يمكن تعليلها تعليلا عقلانيا. كما يمكن إيضاحها على أسس الحياة الديمقراطية، إذا على أسس نظريتنا الديمقراطية.

الفهم العلمي لديانات التوحيد الثلاثة:

سأبدأ مع العودة إلى الملاحظة التالية، التي غالبا ما يتم الإدلاء بها. إن الإيمان بالخلق، سواء في صيغته الإسلامية أو اليهودية-المسيحية، لا يحظر بأي شكل من الأشكال البحث العلمي والتقنية، أي التدخل في الطبيعة، بل على العكس، فإن تكليف الكتاب المقدس يتضمن بكل وضوح أن الإنسان – لنقل من حيث الطبيعة – كائن حضاري وأنه يحسن وضع حياته بوسائل العلم والتقنية.

وحتى التطور في علم الأحياء التوليفي، الذي حدث حقا باكتشاف علم الأحياء الدقيقة، لا يشكل مبدئيا شيئا جديدا، إذا فحتى الإنسان المستنسخ لن يكون مخلوقا من إنسان آخر، إنما يقع فعل الخلق الإلهي، المختلف أساسا عنه، على مستوى آخر. إن ما يذكره الكتاب المقدس عن فعل الخلق الإلهي يقول: إن الوجود جميعا، خُلق من العدم دون قصد مسبق، دون مادة أو أصل. فإذا ما قام العلماء باستغلال ممكنات طب الأحياء الدقيقة وتعديل الأخطاء الجينية والتخطيط ل"تحسينات" وراثية وتصحيح العوامل الوراثية، فإنهم بذلك يجعلون الاحتمالات الموضوعة سلفا في الخليقة ممكنات.

في عالم حيوي ومتطور يمكن للمرء أن يصيغ أعلاه كما يلي: لم يخلق الله الخليقة بحيث أنه أنجز جميع طاقاتها مرة واحدة، إنما خلقها كمملكة لكثير من الاحتمالات، كعالم يتطور. ويمكن تقدير نشاط الإنسان العلمي-الباحث، فعله التقني، كشكل من أشكال الخلق بتفويض من الله، هذا من ناحية لاهوت الخليقة.

ومن هنا يتضح أن علم الأخلاق المسيحي لا يستطيع أن يسلك مبدئيا سلوكا مخالفا للبحث العلمي، لأنه بذلك يدمر قواعده بذاته. لكن إن كان الإنسان، لنقل، مسئولا عن الخليقة التي فوض بها في فعله في شراكة الخلق، فإن هذا يعني أيضا أنه لا يملك تفويضا عاما لاستغلال الخليقة كما يشاء، إنما يعني أن يتحمل المسؤولية عن فعله الذاتي في العلوم والبحث العلمي.

المعايير الثلاثة لإطلاق الحكم الأخلاقي:

مبدئيا تخضع أخلاقيات العلم، مثلها مثل علم الأخلاق في جميع مجالات الحياة، للمبادئ الأخلاقية ذاتها. إذا لا علم أخلاق استثنائي للبحث العلمي، يخضعه لمطالب أشد لأن ما يقوم به خطر، ولا العكس – كما تطالب الجماعة العلمية لذاتها أحيانا –، أي العفو المطلق للبحث العلمي من المبادئ الأخلاقية الأساسية، بحجة أن ما يحدث في البحث العلمي يعود بالمنفعة على الإنسانية جمعاء. بل على الإنسان أن يتحمل المسؤولية عن فعله الذاتي في مجال البحث والعلوم أيضا، فإنه مرغم على تقديم الحساب وقادر على ذلك أيضا. إن المسؤولية الأخلاقية الشاملة في مجال العلم والبحث العلمي، تنضوي تحت ثلاثة معايير يستطيع المرء على أساسها الحكم على مقصد الفعل والبحث حكما دقيقا.

أولا، على الإنسان أن يبرر أهداف فعله. وهذا ما يعيّن الفعل الأخلاقي كفعل أخلاقي وما يميزه عن الحدث الطبيعي البحت، عن العملية الفيزيائية هو بنيته المبتغاة، فالإنسان يعمل لغايات معينة ومن هنا عليه ثانيا أن يتفكر في مسؤولية فعله، عليه أن يضع النتائج نصب عينيه. وهذا يتعلق ب"تناهي" الإنسان، فإن الفعل الإنساني لا يأتي عموما بنتيجة واحدة فقط، هي المرجوة، إنما بسلسلة طويلة من نتائج الفعل. وهنا تظهر جدية علم الأخلاق، ما هو التقدير، لأجل أية حسنات، ما مدى العواقب الطارئة أو المتوقعة. وهذا التقدير ليس منحى أخلاقيا، يعاني عقدة النقص، لإطلاق الحكم الأخلاقي.

ثالثا وأخيرا، وهذا ما يتم تجاهله غالبا، على الإنسان أن يتفكر في الوسائل التي يستخدمها للوصول إلى أهداف معينة. فإذا كانت هذه الوسائل لا تتفق مع صورة الإنسان و الكرامة الإنسانية ومسعى كل إنسان، فإن هدفا عاليا أيضا لا يبرر استخدام هذه الوسائل.

ومطالب هذه النقطة تماما، الكرامة الإنسانية، هي المحك حيث يتم التلاعب بالكرامة الإنسانية. أي أنها ليست هدفا على الإنسان تحقيقه كي يقدم لها الأضاحي، لأن الكرامة الإنسانية تضع هنا حدودا أمام تحقيق أهداف، قد تقدر تقديرا إيجابيا. ولنتذكر هنا المعادلة الكانطية: قدر الإنسانية في شخص كل إنسان. وأن لا يحق لنا هناك، حيث تم الوصول إلى هذه الحدود، حتى أن نتذرع بتقييم النتائج ونقول: لكن لأن هناك في الناحية الأخرى من اللعبة مصالح صحية عالية، فإنه من المسموح لنا هنا أن نتجاوز الحدود ونضحي بحياة إنسانية من أجل هذه الأهداف.

دور الكنيسة المسيحية في الجدال الألماني حول أخلاقيات الأحياء:

قبل أن أتطرق لهذه المعايير الثلاث – التي نتبعها عادة في فعلنا الطبيعي – لإطلاق الحكم العقلاني في العلم وقبل أن أتطرق إلى ما ينتج عن ذلك عطفا على الاستنساخ وممكنات الاستنساخ الاثنتين، أود أن أدلي بملاحظة قصيرة. جاء في مساهمة السيد لانغندورفر أن علم الأخلاق المسيحي مفتوح – من حيث جذوره – لمعادلات البرهان العقلاني، فإنه لم يرد أبدا أن سحب الكتاب المقدس شهادات الإيمان على إرشادات محددة للفعل. ولا يمكن لهذا أن يتذرع أيضا بالحدود المفروضة. لا يرد في الكتاب المقدس أي شيء عن الاستنساخ، على الأقل بشكل مباشر. وكذلك القرآن لا يتضمن مقولات مباشرة عن الاستنساخ. لهذا فإن علوم الأخلاق الدينية مضطرة إلى إطلاق أحكام عقلانية. في إطار علم الأخلاق المسيحي تتواجد أيضا مشاريع توهن الزعم بأن الكنيسة المسيحية تحاول أن ترغم جماعة علمانية على شيء استثنائي بناء على إيمانها بالخلق، أو أنها ترغم على أخلاقيات متسلطة متجبرة داخل الكنيسة.

من البديهي أن أنماط الحياة الخاصة وأساليب السلوك في مجتمع علماني، من ناحية النظرة إلى الحياة، تعود بالدرجة الأولى إلى حكم مسؤولية الفرد. لكن هذا يجوز فقط مادامت أنماط

الحياة وأساليب السلوك هذه تتعلق بالأفراد. أما إذا لمس فعلي حق الآخرين، فلا يبقى هذا مشكلتي الخاصة. فحالما يتم لمس مسائل التبرير، بمعناها الضيق، أي ليس فقط وجهة الحياة أو أساليب الحياة بل مسائل العدالة، أي الحقوق الإنسانية الأساسية، فليس بإمكان المرء أن يحل الجدال الأخلاقي المتنازع فيه، ببساطة بوسائل حل النزاع الليبرالية، حتى في مجتمع تعددي. وهنا لا يتم السؤال عن الحكم الفردي لكل فرد بعينه، بل عن الاجتماع الحقوقي.

إذا كانت الكنيستان الرئيسيتان في بلدنا تشاركان في النقاش العام، في الخطاب الأخلاقي حول الاستنساخ وأبحاث الخلايا الجذعية، فليس لأنهما تريدان إرغام الآخرين على رأيهما الخاص في الاجتماع الحقوقي، بل لأنهما تتحملان وظيفة قانونية، لأنهما تريان في نفسيهما محاميا للاجتماع على مطالب حقوق الإنسان الرئيسية. إذا فإنهما أيضا المدافعتان عن أولئك الذين لا يجدون ممثلين عنهم في هذا الخطاب.

أود إيضاح هذا في مثال بسيط جدا. إذا كان حماة الحيوان يطالبون بالحفاظ على معايير معينة لحماية الحيوان، فإنهم لا يكافحون لأجل الحق في أن يتصرفوا هم كذلك – كما يرونه صحيحا – إنما كي يتم إلزام الجميع به بقانون الدولة. إنهم يطالبون بحماية الحيوانات التي يجدونها جديرة بالحماية. إنهم لا يريدون إرغام الآخرين على ما اجتمعوا عليه، إنما يريدون أن يروا حقوق الحيوانات مأخوذة في القانون بعين الاعتبار, وهكذا تماما هي الكنيسة المسيحية التي تشارك في النقاش العام كي تنجح في مسعاها في تطبيق الإجماع الحقوقي، الذي يذكر بأسس القانون الجمعي، أما ما لا تريده، فهو أن ترغم الآخرين على أخلاق بينة.

تطبيق معايير إطلاق الحكم الأخلاقي على الاستنساخ البشرى

بعد هذا التوضيح، أود الآن أن أطبق المعايير الثلاثة المبينة – تبرير الأهداف و المسؤولية عن النتائج والتفكر في الوسائل – على شكلي الاستنساخ. لنا النظر إلى شكلي الاستنساخ المذكورة أعلاه، ليس كاستنساخ متناسل و استنساخ علاجي، بل استنساخا للتكاثر واستنساخا لغرض البحث العلمي بهدف الطب الحيوي.

إن الاستنساخ البشرى يلقى تحريما عالميا مطردا. لكن السؤال هو: لماذا يجب حظر الاستنساخ المتناسل إلزاميا؟ ما هي الحجج التي تدعم حدسنا الأخلاقي المباشر وتعلمنا أن

الاستنساخ ينتهك حرمة الإنسانية، يتجاوز حدودا لا يجب تجاوزها. ولإيضاح هذه المسألة نتكئ على المعايير الثلاثة.

لنبدأ أولا بمسألة التوجيه. لا يمكن سلفا الموافقة على توجيه الاستنساخ المتناسل، فإنه يقف على الطرف النقيض لتصورنا عن الإنسان، الذي يمنح الدرجة المركزية للإنسان منقطع النظير ولا إمكانية تمثيل الفرد الإنساني. إذا أرغم كيان إنساني على اتخاذ مورثات آخر معروف من أجل تفضيله على الآخر، فإن الحقل الأحيائي للتاريخ الشخصي سيؤطّر، بحيث أن الفرق بين الشخص الغائب والحاصل، الذي ينشأ حسب إرادة الآخرين، سيزول بوسائل الفعل الإنساني. وهذا هو المرفوض سلفا في التوجيه.

في ضوء المعيار الثاني، معيار تحمل النتائج، أود أن أطور الذريعة الثانية. إذا تأملنا قضية دولي وتذكرنا عدد التجارب التي أجريت للوصول إلى تلك الغاية -٢٥٠ وأكثر- وأخذنا الأضرار الصحية التي تعرضت لها دولي ذاتها بعين الاعتبار، اتضح لنا أنه لا يمكن تقبل ممارسة هذه التقنية ولا على حالة إنسانية واحدة، بل إن التجربة في الحالة الأولى كانت منكرة. وهذه الذريعة لا تريد القول، أنه إذا حدثت وتطورت التقنيات بشكل كاف، جاز عندئذ تطبيقها على الإنسان، بل تقول أنه لا يجوز تطبيق هذه التقنية المليئة بالعيوب، على الإنسان في حال من الأحوال ومنذ البدء.

الذريعة الثالثة تتأمل الصورة التي يتصورها المجتمع الديمقراطي عن الحياة الإنسانية المشتركة. وهنا فمن الجوهري القول بوجود المساواة الكاملة عطفا على الكينونة الإنسانية وظهور الهوية الإنسانية. لكل منا الحق الكامل في الوجود لمجرد كينونته. رغم أن الفضل في وجودنا يعود على الأبوين، إلا أنهما يتصرفان في عملية الإنجاب كأنواع طبيعية، لا تؤثر في الكينونة الفردية لأطفالها. وهذه تماما نتيجة الصدفة الوراثية، إنها تحرم الأبوين، كمشاركين، من الإضافة الموجهة والتأثير. لكن الصدفة الطبيعية لا تأخذ قيمتها الأخلاقية لأنها طبيعية، لأنها شيء مقدس بذاته، بل لأن تركيبة الصدفة هي الحاجز الوحيد الفعال ضد تقدير الهوية الوراثية عبر إرادة إنسان آخر، عبر تدخل طرف ثالث، إذا عبر التوجيه الخارجي. ولا يتوافق هذا التوجيه الخارجي، الذي يرغم الفرد الإنساني على اتخاذ الهوية الوراثية حسب إرادة الآخرين، مع الحق الفردي في الكينونة المعلمة للإنسان.

إذا كان البعض يريد أن يعرف ذاته في المجتمع، على أنه المصنوع من قبل الآخرين، فلن يمكننا بعد العيش معا كبشر متساويين، متمتعين بنفس الوضع القانوني وأحرارا، إنما سيتواجد فرق عميق، أعمق بكثير من الشرخ بين الشباب والشيوخ، بين الأغنياء والفقراء وبين المثقفين والمتمتعين بحظ أقل من العلم -وهذه فوارق يتعايش معها المجتمع الإنساني، رغم أننا نجد في رفعها هي الأخرى واجبا ديمقراطيا هاما. لكن إذا كان سبب الوجود ذاته أساسا للامساواة، أي أن يشعر أحدهم أنه صنيعة الآخرين، فإن الحق في المساواة، في التعامل مع بعضنا البعض على درجة واحدة، لن يتوافر بعد.

الذريعة الرابعة، التي تقرب علمي الأخلاق المسيحي والإسلامي من بعضهما، هي أن علاقة المسؤولية والقرابة بين الأجيال يجب أن تكون قابلة للتحديد البين، لأن هذا أيضا من خواص الهوية الشخصية، فإذا افترضنا أن هذه أزيلت بوسائل الاستنساخ، ستكون هذه ذريعة إضافية لإبراز الكرامة الإنسانية وبديهية المجتمع.

تطبيق معايير إطلاق الحكم الأخلاقي على الاستنساخ لغرض البحث العلمي:

والسؤال الآن هو هل تجوز هذه الذرائع العقلانية – التي تحمل ثمار حظر الاستنساخ البشرى، الضاربة جذورا عميقة في حدسنا الأخلاقي – على الاستنساخ لغرض البحث العلمي. وهنا أيضا يمكن للاحتجاج العقلاني الدقيق أن يعتمد على ما أسميناه معايير الحكم، أي تبرير الهدف، تحمل مسؤولية النتائج والتفكر في الوسائل.

أن التوجيه لدى الاستنساخ لغرض البحث شيء آخر. ولست متأكدا تماما إن كان السبب القاطع لحظر ما يسمى الاستنساخ العلاجي، هو أنه ليس علاجا، بل بحثا علميا. وحتى لو حدث العلاج هنا، فإنه لن يبرر الاستنساخ العلاجي إنما سيبقى الحكم فيه كالحكم في بحث الخلايا الجذعية الجنينية لأغراض خارجية. إن الهدف بذاته جدير بالاحترام. إن عدم الخلاف في أهمية الاستنساخ العلاجي لا يعني أن البحث في الأسس – كما يقال – يتمتع بمرتبة أفضل. من الفضول العلمي -وهذا كما يقال، مصلحة إنسانية أساسية – أن يكون البحث العلمي ممكنا ومشروعا كهدف، حتى لو لم نقطف ثماره مباشرة. وبرأيي لا يأتي للذريعة الأخلاقية بالكثير، عندما نقول أنه لا يأتي بأي علاج مطلقا، أنه "مجرد بحث". سيكون

واجبا وقتها أن نوضح السبب في سوء أن يكون البحث يحثا لذاته. باختصار فإن البحث لغرض البحث يأخذ مرتبة عالية على مستوى التوجيه. ولنقم الآن بتقدير النتائج. أعتقد أنه لا يمكن في الوقت الحاضر تقدير الأمور تقديرا كاملا. وهذا ينتمي إلى جوهر البحث، أن البحث في الأساس – كما يقال – مازال فوضويا، إذا لا يمكن إطلاق حكم مطلق على نتائجه في الوقت الحاضر.

يأخذ معيار اختيار الوسائل بأنظارنا نحو مسألة إن كان يتم قطع مرحلة جنينية بينية – عبر هذا الشكل المعين للاستنساخ، الذي يتكامل به الاستنساخ – أم لا. إذا حدث وتم إنتاج جنين مستنسخ كي نحصل منه على خلايا جذعية، فإننا متورطون في موقف أخلاقي لا يختلف جذريا عن الموقف من البحث العلمي في الخلايا الجذعية الجنينية. وهنا يجب أخذ تطور تقنيات الاستنساخ بعين الاعتبار وكذلك إنهاء دور عامل القدرة الذاتية على التكاثر، الأمر الذي سيقودنا لاحقا إلى الحديث عن أشكال شبيهة بالجنين، عن رابطة للخلايا، عن تربية النسيج الحيوي. إذاً إذا كانت القدرة الذاتية على التكاثر، القدرة الكاملة على التطور غير متوافرة، فمن الصعب حقا الحديث عن جنين. لكن ليست هذه هي تقنيات الاستنساخ المطبقة حاليا، وهكذا فأمر الحظر لا يصدق هنا.

ما يمكن أن يقال عن التمايز بين الجنين المستنسخ لغرض البحث والجنين المستنسخ لغرض التناسل، هو أنهما لا يختلفان أبدا عن بعضهما البعض من ناحية التقنيات في المرحلة الحالية. فالعملية هي ذاتها تماما في الحالتين. الفرق لا يكمن في الأساليب المستخدمة، سيرورة العملية أو التقنيات، إنما في الهدف البعيد الذي تُخضع له هذه التقنيات. ولهذا يجب الآن، حيث أنهما متطابقان، أن يتم التعامل معهما ويحكم عليهما حكما مماثلا.

وعليه يمكن أن نستنتج: إذا اقتنع المرء جديا بتجاوز مرحلة القدرة الذاتية على التطور، لوجب عليه – إذا أنتج جنينا مستنسخا بشكل مخالف للحظر المفروض – أن يحاول قدر الإمكان أن يمكنه من النمو. وهذه تماما الفكرة، إذا تم إنتاج نسخ بشكل مخالف للحظر المفروض، نسخ بالغ، فإنه سيكون طبعا مثلنا – وبعيدا عن نوعية تكونه غير المتوافقة مع الكرامة الإنسانية – فإنه مثلنا صاحب حق في الكرامة الإنسانية وما يتبعها من حقوق. وهذا تماما ما يصلح على الاستنساخ لغرض البحث العلمي. إذا حدث وتم إنجاب هكذا نسخ

"بحثي" بشكل مخالف للحظر المفروض، لن يمكننا رميه هكذا ببساطة في القمامة، بل سيكون علينا – إن كان هذا ممكنا – أن نحاول أن نضمن له فرصة النمو. وأغلب الظن أن هكذا شيء سيفشل بالدرجة الأولى، لأن المرأة التي تبرعت بالبييضة لن ترضى بولادة الجنين المستنسخ. لكن هذه تماما ستكون الطريقة المثلى للتعامل معه. بناء عليه يجب علينا أن نعيد النظر في قانون حماية الجنين، الذي يحظر ولادة الجنين المستنسخ.

لكن بمراقبة جميع أشكال الاستنساخ المطبقة حتى الآن – تقسيم الجنين، ونقل النواة على غرار النعجة دولي – يتضح لنا أن لدينا مستنسخا ينشأ، أي أننا بصدد مرحلة جنينية بينية. تحت شرط أن الحياة الإنسانية جديرة بالحماية منذ لحظة بدئها، أي منذ انتهاء عملية التخصيب، يتضح أن لدينا حياة إنسانية جديرة بالحماية، إننا لا نتمكن هنا من رعاية إحدى مصالحنا – بعيدا عن تحديد المراحل المختلفة الجديرة بالحماية – وأن فردا إنسانيا يملك القدرة التامة على النمو، يستهلك هنا ليوضع في خدمة مصالح الآخرين. وهذا ما لا يتفق وحق الحماية والتكريم للحياة التي أنشأناها وجئنا بها.

فما هي إذا الدواعي العقلانية، التي تخدم تركيبة الحماية الشاملة للحياة الإنسانية منذ البدء. إن هذا الحكم مما يطلق عليه اسم الحكم الممزوج. إنه إذا ليس مجرد حدس ديني، كما أنه ليس مجرد مطلب لتحديد القانون، فالفضل فيه يعود من ناحية إلى سلوك ذي أسس تجريبية، ترتكز عليها علوم الطبيعة، علم الأحياء ونظرية التطور ويتمتع بتقدير معياري. حيث تتواجد الحياة الإنسانية – المقصود هنا الحياة الإنسانية الكاملة، أي ليس البييضة ولا النطفة – فلها الحق في الكرامة والاحترام وبذلك حق الحماية والحياة. وهذه هي مقدمة معايير الكرامة الإنسانية. وإذا تأولنا المعارف المتفق عليها في علوم الأحياء في وقتنا الراهن، عن بدء الحياة الإنسانية الفردية في ضوء هذه المقدمة المعيارية، فإننا نستنتج بسرعة، أن علينا أن نأخذ أسرع مرحلة بيولوجية كمبعث لحق الحماية. وهذا على كل حال المعيار الذي اتخذ بأقل ما يمكن من الاعتباط، وأقل ما عرِّف بدقة من جميع اهتماماتنا.

المشكلة أنه لا يحق لنا أن نجيب على السؤال عن مبتدأ الحياة الإنسانية من وجهة نظر مصالحنا المتبدلة، بل علينا أن نحاول أن نجد قدر الإمكان موقفا غير متحيز بيننا وبين الجنين الإنساني المتكون خارج الجسم. إذا وضعنا مصالحنا بين قوسين وحاولنا أن نأخذ

موقفا بعيدا عن الاعتباط قدر الإمكان، فإنه المعيار الأكثر موضوعية، الأقرب والأقل توجيها من قبل شروطنا. وضمن هذه الشروط، فإنه من الواضح أن الاستنساخ لغرض البحث العلمي، مادام يشترط مرحلة جنينية بينية ويخترقها، يقع تحت الحظر المفروض على البحث الجنيني النافذ حاليا.

التطورات التقنية الجديدة وقيمتها في الجدال:

هناك تطورات جديدة، قد تضع الحكم موضع التساؤل، وهذا ما يشير إلى مدى تعقيد الأمور إذا أطلق الحكم الأخلاقي بمرافقة البحث العلمي.

يقول أول تطور جديد أن شيئين اثنين كانا حتى الآن يجعلان الجنين جديرا بالحماية. أولا التركيبة الجديدة لمورثاته، أي كما يقال، معجزة تكون حياة جديدة لم تكن موجودة حتى الآن، في مجموع مشروع الخليقة والقدرة الذاتية على التكاثر. وهذان الشيئان يجريان معا في سيرورة الإنجاب الطبيعية وكلاهما يسيران معا في التخصيب داخل الجسم. لكن لدى الاستنساخ على غرار دولي ليس لدينا تركيبة جديدة للشفرة الوراثية، بل يتم مضاعفة المورثات المتوفرة. إذا يطرح السؤال، إن كانت القدرة على النمو وحدها كافية للحديث عن الجدارة الكاملة بالحماية.

صحيح أن قانون حماية الجنين في ألمانيا لعام ١٩٩٠ لم يكن يعرف آنذاك تقنيات الاستنساخ، التي تطورت لاحقا، إلا أنه انطلق من أن قدرة الكائن الإنساني الكاملة على النمو، هي المبعث على جدارته بالحماية في حالة الشك.

التطور الثاني يكمن في أن الباحثين يناقشون – على الأقل – تقنيات استنساخ جديدة، لم تكن تطبق حتى الآن. إذا كان إنتاج البييضة بكل بساطة في محيط كيمياوي معين ممكنا – كما تدل تجارب شولر –، فإن التذرع بأن النساء يرغمن بضغط خفيف على التبرع بالبييضات، أي ذريعة اتخاذ المرأة أداة، يسقط. من وجهة نظر القاعدة الأخلاقية، يشكل إرغام الإنسان على أن يتواجد فقط ليفيد الآخرين منحى جديدا. إن اتخاذ الآخرين أداة لا يتفق مع كرامة الشخص وكرامة الإنسان.

لكن يستطيع المرء هنا أن يقول إن حب القريب، الوجود لأجل الآخرين، وصية مسيحية أساسية، فما الدنيء في الأمر؟ إن الداعي الذي يجعل حب القريب، كفعل تضحية لأجل الآخرين، يتمتع بمكانة أخلاقية رفيعة هو التطوع. فالتطوع بالبييضة فعل رفيع أخلاقيا. لكن إن – كما يقال – أرغم عليه الإنسان بضغط خفيف أو جلي، يتم آنئذ – والعلاقات الكمية المشترطة تدعونا هنا إلى الخوف من هذا – اتخاذ المرأة أداة للتبرع بالبييضة. وشرطه أن تتم العملية أساسا فعليا ، وحتى هذا لا يتفق مع كرامة المرأة في المفهوم المسيحي، إذا وظفت بغير تطوع للتبرع بالبييضة. نستطيع أن نتبين هذا في مثال صريح. يوجد في انكلترا هذا الحل المزدوج، لدينا في جهة، في المبنى ذاته، في المشفى ذاته، عيادة تناسل يتم فيها التخصيب الاصطناعي، أي استخلاص البييضة بهدف التخصيب الصناعي وفي القسم الآخر للمبنى ذاته نجد هكذا أبحاث تستعمل البييضات الزائدة عن الحاجة.

هنا لا يشكل اتخاذ المرأة أداة، بمعنى ربط جهة بأخرى، خطرا مجردا بل واقعيا جدا، أي يمكن ملاحظته والبرهان عليه. وهذا ما يشكل لكثيرين، خاصة لعالمات الأخلاق المدافعات عن حقوق المرأة، ذريعة إضافية وقاطعة لرفض الاستنساخ لغرض البحث العلمي.

لكن هذا – وأقول هذا من موقفي – ذريعة تحمل تاريخ انتهاء صلاحيتها. ففي اللحظة التي يصبح فيها بالإمكان صنع بييضة بشكل آخر عدا التبرع، تسقط هذه الذريعة. لهذا أعتقد أن علينا متابعة هذا الجدال ثقافيا. علينا أن نفرح لذرائع إضافية تدعم موقفنا، لكن علينا أن نبين بوضوح ما هي الذريعة القاطعة، التي تبرر توقعنا للخطر المطلق.

يبقى لدينا أن نؤكد، أن ذريعة إضافية – ذريعة اتخاذ المرأة أداة – واهية إن أصبح في الإمكان إنتاج البييضة ببساطة في وسط كيمياوي معين. لكن يبقى السؤال، إن كان في إمكاننا حقا أن نتحدث وقتها عن ضرورة حماية مبتدأ الحياة الإنسانية. إذا كان بالإمكان في محيط معين، تحت شروط معينة ظهور البييضة القادرة ربما على التكاثر بطريقة عذرية-وراثية parthogenetisch وإذا كنا قادرين – وأقول هذا من باب الاستعارة الأدبية – أن نصنع مخلوقا توأما لي من خلية في شعري بتقنيات الاستنساخ، أفلا يجب أن نبرهن على ازدواجية واجب حماية الإنسان بشكل قاطع؟ لكن هذه الذريعة ترتكز أساسا على شرط خاطئ، يمكن تعرفه بكل بساطة. فليست خلية الشعر هي صاحبة القدرة على تغيير منحى مورثاتها فجأة،

إنما يحتمل هذا الشيء فقط – إذا كان هذا ممكنا أصلا من الناحية التقنية – تحت شروط صناعية مختلفة محددة بدقة بالغة. والمسؤولية الأخلاقية ذاتها تقول أنه لا يمكن اختلاق هذه الشروط تحديدا.

والمشكلة الأخرى تتعلق بمصطلح القدرة الذاتية على التكاثر (Totipotenz). فاليوم يناقش العلماء احتمال إبطال مفعول المورثة المسئولة عن القدرة على النمو لاحقا، والتي سبق عزلها قبل، أثناء أو بعد عملية الاستنساخ. هذا يعني، إن لم يكن بالإمكان اختلاق جنين مستنسخ، يستطيع المرء تأطير قدرته اللاحقة على النمو أثناء عملية الاستنساخ ذاتها. بحيث يتم الالتفاف على ذريعة القدرة الذاتية على النمو –التذرع بأن المستنسخ كائن إنساني يملك القدرة الكاملة على النمو.

وهذه تأملات لا تستند على تقنيات الاستنساخ المطبقة اليوم، كما هو واضح، لكن على علم الأخلاق أن يكون سباقا في تأملاته. وأظن أن علينا أن نطلق حكمنا هنا: إذا تم تأطير القدرة على التكاثر لاحقا بطريقة صناعية بعد عملية الاستنساخ، فإن هذا لا يغير شيئا في التقييم الأخلاقي لعملية الاستنساخ ذاتها، حيث إن القدرة على النمو كانت متوافرة. ولهذا لا يمكن السماح بتدخل يبطل هذه القدرة. فهذا تماما تدخل مثل استهلاك الجنين القادر على النمو لغايات البحث العلمي.

إذا حدث الأمر خلال عملية الاستنساخ، يطرح السؤال: إن كان يسمح بإنجاب كائن إنساني نزعت منه سلفا ذلك الشيء الذي يشكل الكائن الإنساني، أي قدرته على النمو.

والسؤال الأحدّ يطرح إذا تم الأمر قبل عملية الاستنساخ، فهل يحصل جنين أم يحصل شيء على صورة الجنين. يطرح زميلي في مجلس الأخلاق، ينس رايش، سؤال إن لم يكن هذا الشيء نوعا من أنواع "غوليم"[1]، أي كائنا بين الإنسان وكائن آخر.

هذه مشاكل قد تواجه البحث العلمي إذا ما أخذ هذه الوجهة. هنا يغدو من الصعوبة بمكان أن نبرهن على الخطر المطلق لهذه الحالة، بالضبط لهذه الحالة المشتتة. سيتمكن المرء من هذا فقط تحت شروط فلسفة الطبيعة – كما يطرحها مثلا هانز يوناس، اليهودي من ناحية الدين –

[1] في الأدب الأوروبي: إنسان مخلوق من الطين تبعث فيه الحياة.

ألا وهي أن الكائن الحي يملك شكلا مدينا له، أن الكائن الحي لا يستطيع الوصول إلى كمال مدين له وأنه ليس من المسموح به أن يضن على هذا الكائن بالشكل المدين له بطريقة موجهة ومرغمة.

إذا أطلقنا هذا الحكم على الإنسان، نجد مباشرة أن ليس من المسموح به أن نخلق إنسانا نضن عليه بأعضاء ضرورية لبقائه على قيد الحياة. والنتيجة ذاتها تجوز إذا طبقنا الأمر على الروابط النووية الدقيقة للاستنساخ في مجال الأجنة.

أرجو أن أكون قد وفقت في تخطيط خارطة الذرائع الأخلاقية الصعبة وفي الوفاء بالحق القائل أن المطالبة بحظر الاستنساخ حظرا شاملا لا ينبعث من تصورات دينية أو حدسية فقط، بل وأن هذا المطلب المبني على قاعدة الإيمان بالخلق، قادر على تقديم الذريعة العقلانية البحت.

الاستنساخ

الشيخ حسن الجواهري*

وقد أحدث هذا الحدث (للنعجة دولي) ضجة في العالم، وسبب الضجة هو التخوّف من استخدام نفس الأسلوب لإنتاج بشر متشابهين في الشكل والمظهر حسب الطلب، وهو الموضوع الذي كان يحلم به هتلر وأشباهه في هذا الزمان. فقد يفاجئنا العلم بإنجاز نسخ للإنسان فتؤخَذ خلية من الإنسان من أي مكان أريد (بشرط أن لا تكون جنسية) وتعزل نواتها التي تحمل الصفات الوراثية، وتزرع تلك النواة في بييضة امرأة بعد أن تسحب من البييضة الصفات الوراثية التي فيها، ثم توضع اللقيحة في رحم المرأة فيتولد جنين طبق الأصل عن صاحب النواة. وحينئذ بما أنّ الدين لابدّ له من أن يقول كلمته في كل مورد من الموارد العلمية لقدرته على مواجهة ومسايرة الحياة فحينئذ نسأل عن عدّة أمور :

أولا : هل توجد حرمة شرعية لهذا العمل بحدِّ نفسه؟

ثانياً : هل هذا الكائن الحي إذا وجد هو ولد شرعي؟

ثالثاً : إذا كان ولداً شرعياً فمن هو أبوه ومن هي أمه؟

رابعاً : هل في هذا العمل خطر على البشرية؟

وقبل الإجابة عن هذه الأسئلة لابدّ أن نستبعد أولا ما قيل من أنّ الاستنساخ عبارة عن تغيير لخلق الله تعالى، وتغيير خلق الله تعالى يحرم بقوله تعالى : إن يدعون من دون الله إلاّ إناثاً وإن يدعون إلاّ شيطاناً مريداً. لعنه الله وقال لأتّخذنّ من عبادك نصيباً مفروضاً ولأضِلّنّهم ولأمنّينّهم ولآمرنّهم فليبتّكنّ آذان الأنعام ولآمرنّهم فليغيّرن خلق الله.

فتغيير خلق الله تعالى محرّم; لأنّه ممّا يأمر به الشيطان; وهو لا يأمر إلاّ بالفحش والمعاصي.

*من كتابه " بحوث في الفقه المعاصر", ج ٢, ص. ٢٩٣-٣٠٤.

و واضح أنّ استبعاد هذا الكلام من حيث إنّ الاستنساخ لم يكن تغييراً لخلق الله تعالى، بل هو كشف سرٍّ من أسرار خلق الله في الحيوان، قد ينجح في الإنسان، فإن هذا السِّر لم يكن مكشوفاً فتوصل إليه الإنسان، فلم يخلق العلماء قانوناً ولم يوجدوا سرّاً في جسد الإنسان الحيوان، على أنّ المراد بتغيير خلق الله في الآية هو الخروج عن حكم الفطرة وترك الدين الحنيف; وذلك بتحريم الحلال وتحليل الحرام، حيث يقول الله تعالى في مكان آخر من كتابه الشريف : **(فأقم وجهَك للدين حنيفاً فِطرت الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيّم)** الروم : ٣٠ .

فإذا أردنا تفسير القرآن بالقرآن – والقرآن أطلق خلق الله على حكم الفطرة وهو التديّن بدين – فيكون تغيير خلق الله هو الخروج عن حكم الفطرة وترك الدين والارتباط بالطبيعة من دون خضوع للسماء في نتائج ما تصل إليه العلوم الطبيعية.

وكذا لابدّ أن نستبعد الحجج غير العلمية للتحريم، فقد ذكرت الأكاديمية الفرنسية للعلوم الأخلاقية والسياسية عندما أعلنت موقفها ضدّ الإخصاب : (...)

وكذا لابدّ أن نستبعد ما يُظن من أنّ الاستنساخ هو محاولة من البشر أن يخلقوا مثل خلق الله تعالى، ومحاولة مثل ذلك ظلمٌ، وأيُّ ظلم؟! لإنّها لا تقع إلاّ ممن لا يقدّر الله تعالى حقّ قدره، فيضل تحت قول النبي (صلى الله عليه وآله) : «قال الله تعالى : ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي ، فليخلقوا ذرة أو ليخلقوا شعيرة» . أخرجه البخاري .

وقد رُدّ هذا بالقول : بإنّ الاستنساخ ليس من جنس الخلق الذي تفرّد الله به (وهو الخلق من العدم)، بل الاستنساخ هو من نوع التركيب يوضع بنواة الخلية التي خلقها الله تعالى في بيضة منزوعة النواة، وسرّ الخلق والحياة موجود في النواة وسيتوبلازم البيضة، فالاستنساخ هو مخلوق الله تعالى (...) .

وبعد أن استعبدنا هذه الإجابات المحرمة للاستنساخ نعود لنرى رأي علماء الإمامية (رضوان الله تعالى عليهم) في عملية الاستنساخ.

وقد أجاب على مجمل هذه الأسئلة آية الله العظمى الشيخ ميرزا جواد التبريزي (حفظه الله) فقال:

«لا يجوز الاستنساخ البشري ; لأنّ التمايز والاختلاف بين أبناء البشر ضرورة للمجتمعات الإنسانية اقتضتها حكمة الله سبحانه ، قال تعالى :(**ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم)** وقال : **(وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا)** وذلك لتوقف النظام العام عليه . بينما الاستنساخ البشري – إضافة إلى استلزامه محرمات أخرى كمباشرة غير المماثل والنظر إلى العورة – يوجب اختلال النظام وحصول الهرج والفوضى ... ففي النكاح يختلط الأمر بين الزوجة والأجنبية وبين المحَرْم وغيره ، وفي المعاملات كافة لا يمكن تمييز طرفيها فلا يعرف الموجب والقابل . وفي القضاء والشهادات لا يمكن تمييز المدّعي عن المدّعى عليه وهما عن الشهود ، والملاّك عن غيرهم ، وفي المدارس والمشاغل والإدارات والامتحانات حيث يسهل إرسال (النسخة) بدل الأصل فتذهب الحقوق ، وفي الأنساب والمواريث حيث لا يتميّز الولد عن الأجنبي – إضافة إلى كون (النسخة) لا يعدّ ولداً شرعياً لوالده «صاحب الخلية» – فتضيع الأنساب والمواريث . وهذا غيض من فيض، وعليه فقس سائر الأمور حيث لا يبقى نظام أو مجتمع ... والله العالم» .

أقول : إنّ هذه الفتوى المتقدّمة قد نظرت إلى العنوان الثانوي اللازم لنفس العملية – وهو اختلال النظام – ولم تنظر إلى نفس العملية بعنوانها الأولي، وهو أمر صحيح إذا طُبّق هذا الاستنساخ بصورة واسعة أدّت إلى اختلال النظام، أمّا إذا طبق بصورة ضيقة بحيث لا يلزم منه المحاذير التي ذكرت فلم تتعرض الفتوى له.

ولكنّ الأمر الذي يجب أن نتوقف عنده هو التصريح بعدم عدّ الولد ولداً شرعياً لوالده صاحب الخلية، حيث إنّ الولد لغة وشرعاً ما تولّد من الشيء، وقد تولد هذا الولد – حسب الفرض – من الخلية والبيضة، فهو ولد شرعي وعرفي إذ لا نهي عن لحوقه بأبيه صاحب الخلية، أو بأمه صاحبة البيضة، كما ورد النهي في الزاني حيث قال الحديث الشريف : «الولد للفراش وللعاهر الحجر».

وقد أجاب آية الله السيد كاظم الحائري على هذه الأسئلة بصورة مفصلة ، فقال :

«إنّ نفس عملية الاستنساخ البشري بعنوانها الأولي لو نجحت لا بأس بها إن لم تقارن محرماً . وأمّا مسألة الأبوة والأمومة فمتعينة من باب أنّ الفهم العرفي للأب هو صاحب الخلية، والأم هي صاحبة البيضة، لأن الولادة الحقيقية تنصرف البيضة والخلية اللتين ولدتا الولد.

ولكن نفهم من الآية الشريفة في قوله تعالى : **(ومن آياته اختلاف ألسنتكم وألوانكم)** أنّ حكمة الله البالغة جرت على اختلاف الألسنة والألوان حفظاً للنظام ، وبما أن هذا الاستنساخ يؤدي حتماً إلى اختلال النظام لو طبق بصورة شاملة وواسعة «لعدم معرفة البائع من المشتري والمدّعي من المدّعى عليه ومن الشهود وعدم معرفة الظالم من المظلوم وأمثال هذه الأمور في العقود والإيقاعات والجنايات وغيرها» فيلزم تحريم هذه العملية في صورتها الواسعة لهذا اللازم الباطل حتماً.

وهذا الجواب – كما هو واضح – قد تعرّض بصورة مفصلة لحكم المسألة في عنوانها الأولي والثانوي، وقد تعرض لمسألة الأبوة والأمومة لهذا الكائن لو وجد ، وهو جواب متين ومقبول عرفاً; لأنّ الولد قد نشأ من الخلية والبيضة، ولولا هما لما نشأ الولد، بما أن معنى الولد والتولّد الحقيقي هو تولد الشيء من الشيء، وقد تولد هذا الولد من طرفين (خلية + بيضة) كما هو المفروض، ونشأ منهما فان العرف ينسب هذا الولد إلى صاحب الطرفين وهما صاحب الخلية وصاحبة البيضة. وقد ذكر في مجمع البحرين : أنّ التفسير المفهوم من الوالدية هو أن يتصوّر من بعض أجزائه حيّ آخر من نوعه على سبيل الاستحالة لذلك الجزء. وهذا الولد قد تصوّر وتكوّن من الخلية والبيضة.

وعلى هذا فلو وضعنا هذه اللقيحة في رحم طرف ثالث (امرأة أجنبية عن صاحبة البيضة) فإنّ الأم تبقى هي صاحبة البيضة والأب هو صاحب الخلية; لأن التولّد غير التغذّي، فإنَّ هذا الولد قد نشأ ووجد من طرفين (خلية وبيضة) فلو وضع في رحم حاضن فهو قد تغذى على طرف ثالث والمغذية ليست هي الأم الحقيقية (كما أنّ المغذية للطفل بلبنها – وهي المرضعة – ليست أمّاً حقيقية، بل هي أم مرضع ومجازية).

نعم، قد يحكم بمحرمية هذه الأم الحاضن للطفل للأولوية من الأم المرضع الذي ترعرع الطفل على لبنها.

وحتى لو تكوّن النسيخ من خلية المرأة وبيضتها – كما في النعجة دولّي حيث كانت الخلية من نعجة حامل – فإن الولد ينسب إليها لأنّها هي ولدته.

تحريم ولي الأمر:

إنّ نفس عملية الاستنساخ البشري بعنوانها الأولي التي قيل بحليتها لو نجحت في الإنسان إن لم تقارن محرماً آخر يمكن لولي الأمر تحريمها بالحكم الولائي (الحكومي); وذلك إذا أخذنا بنظر الاعتبار أنّ الدول الغربية التي تجري فيها أبحاث الاستنساخ على أقسام :

فمنها : من منعت أبحاث الاستنساخ البشري.

ومنها : من حَرَمتها من معونة ميزانية الدولة.

ومنها من جمّدتها سنوات حتى تبحثها اللجان المتخصصة ثم ينظر في أمرها من جديد، لهذا فقد يرى ولي الأمر تحريم ذلك لئلا يسعى رأس المال الخاصّ وشركات الأدوية إلى تخطّي هذا الخطر بتهيئة الأموال واستمرار الأبحاث في دول العالم الثالث واستغلالها حقلا للتجارب البشرية كما كان ديدنها في كثير من السوابق، ولكن مع ذلك نقول : إنّ هذا التحريم ليس حكماً شرعياً لا يتبدل، بل هو حكم ولائي حكومي قد يتبدل في زمان ما أو مكان ما.

تحفظ من القول بالإباحة بالعنوان الأولي:

إنّ الفتوى المتقدّمة بحلية عملية (...) الاستنساخ بالصورة المتقدّمة لابدّ من تقييدها بعدم الضرر (...) ولكن لما كانت بعض المضار لا تظهر قبل مرور وقت طويل فلابدّ من عدم التسرع قبل التثبت والتأكد قدر الاستطاعة من عدم الضرر عند العامل لعملية (...) الاستنساخ البشري، ولهذا قد نرى الإرشاد لإجراء التجارب على الحيوان لاستنساخه أو استتئامه، فإن سلِم من التبعات والأضرار وتأكّدنا من عدم الإضرار لو طبِّق على الإنسان فنجيز ذلك بصورة لا تؤدّي إلى الإخلال بالنظام «ولا ينبغي أن تنسى الإنسانية درسها الكبير بالأمس القريب في مجال انشطار الذرة، إذ ظهر لها بعد حين من الأضرار الجسيمة ما لم يكن معلوماً ومتوقعاً» إذن لابدّ من أن يستمر ترصد نتائج التجارب النباتية والحيوانية لزمن طويل لنأمن من الإضرار والتبعات، فإن حصل لنا قطع بعدم الإضرار بتطبيقها على الإنسان فنسمح بذلك بصورة لا تؤدي إلى الإخلال بالنظام، والله العالم. (...)

خلاصة البحث:

(...)

أولا : أنّ عملية الاستنساخ في البشر بعنوانها الأوّليّ – لو نجحت – لا بأس بها إن لم تقارن محرّماً آخر، من قبيل كشف العورة أمام الأجنبي .

ثانياً : أنّ الأب في عملية الاستنساخ هو صاحب الخلية، والأم هي صاحبة البيضة، فبالإضافة إلى أنّ مفهوم الولد هو ما تولّد من الشيء وهذا الولد تولّد منهما يفهم العرف أن صاحب الخلية هو الأب، إذ لا يفهم العرف أنّ هذا الولد نشأ من غير أب، كعيسى (عليه السلام).

ثالثاً : إذا أدى الاستنساخ البشري إلى اختلال النظام – كما لو طبق بصورة واسعة – فهو أمرٌ محرّم; لأنّ الشارع المقدّس جرت حكمته على حفظ النظام باختلاف الألسنة والألوان.

وبهذا الذي تقدّم يتبيّن لنا : أنّ العلماء الذين قاموا بالاستنساخ أو الاستئناس لو أداموا عملهم هذا ونجحوا فيه في الإنسان فإنّ عملهم هذا سيكون عبارةً عن اكتشاف سرٍّ من أسرار الخلق التي خلقها الله سبحانه وتعالى في الجسد، فلم يكن لأحد الحقّ في القول بأنّهم قد خلقوا قانوناً أو أوجدوا سرّاً في جسد الإنسان أو الحيوان، بل هم كشفوا هذا السرّ الذي أودعه الله في الجسد فلم يأتوا بشيء جديد غير الاكتشاف.

إذن ليس في هذا العنوان أيّ تحدٍّ لله ، كما يحبّ البعض أن يسمّيه اهتزازا بين العِلم والدين .

الإسلام والمسيحية، هل هناك أهداف مشتركة في أخلاقيات الأحياء (Bioethik)

كلاوس هوك

استهلال

يهمني جدا أن أؤكد مقدما على أنه ليس من حقي إملاء أهداف معينة وحيدة الجانب في مسألة أخلاقيات الأحياء، كأهداف ***مشتركة*** ، نوعا ما، للدينين معا. يمكن، بل يجب تحديد هذه الأهداف المشتركة في سيرورة الحوار بين المسلمين والمسيحيين. وهذا مما تقتضيه العوامل المشتركة في الحوار بين الأديان.

طبعا تجدر الإشارة إلى هذا الأمر لوجود تفاوت في الإسلام، والمسيحية أيضا، حتى في هذه المسائل والأمور الرئيسية. علينا أن نقر هنا بوجود هكذا تعددية في المواقف. علاوة عليه أود أن أعتبر هذه التعددية فرصة ثمينة، لأنها تبرهن على عدم وجود "الموقف" الإسلامي ولا "الموقف" المسيحي الموحد بشأن أخلاقيات الأحياء. بل ربما لم يكن الخلاف بين المنظورين الإسلامي والمسيحي، بقدر ما هو خلاف بين المسيحيين والمسيحيين، وبين المسلمين والمسلمين أنفسهم في هذه المسائل. وهذا بذاته يخفف علينا العبء، فبذلك ليس علينا تحديد خطوط الجبهة بين المسلمين والمسيحيين، إلا لكان علينا أن نفك تلك الخطوط أولا. رغم هذا يظل واجبنا الصعب في تحديد الأهداف المشتركة معقدا بما فيه الكفاية.

بناء عليه لن أحاول الآن التعرض للأهداف المشتركة بين المسلمين والمسيحيين في أخلاقيات الأحياء كنظرية مثبتة. أود عوض ذلك أن أركز على وضع الخطوط العريضة لإطار ما لحلقة النقاش. سأتطرق هنا كخطوة أولى إلى مسألة أخلاقيات الأحياء في إطار الطب الأحيائي والتقنية الوراثية، ثم أمد الأفق إلى السؤال عن أخلاقيات الأحياء بشكل عام. من المؤكد، في السياق العام، أن يتم الحديث أيضا عن وجهة النظر هذه أو تلك، تلك التي قد تشكل منطلقا حقيقيا لتطوير المواقف وصياغة الأهداف المشتركة.

التوافق في بنى الخطابين الإسلامي والمسيحي في أخلاقيات الأحياء:

١ – بنى الخطاب المسيحي في أخلاقيات الأحياء: عموما يمكن التمييز بين منظورين مختلفين في النقاش المسيحي حول أخلاقيات الأحياء. أحدهما يركز على ***السؤال عن العواقب*** (أين يؤدي هذا؟)، ما هي المحصلة، كيف يمكن الحكم على نتائج التكنولوجيا الأحيائية من وجهة نظر علم الأخلاق؟ هنا يمكن طبعا الحكم على عواقب فعل محدد (المنظور الأخلاقي من ناحية الفعل). كيف لي أن أحكم، مثلا في الحالة التالية، إذا كان بمقدور عائلة مهددة بخطر مرض وراثي أن تخطط للنسل عبر التشخيص المبكرللمورثات المريضة بشكل أفضل؟ كما يمكن السؤال عن العواقب عطفا على نظام قواعدي معين (المنظور الأخلاقي من ناحية القاعدة). كيف يمكن لي أن أحكم إذا اقتصرت التقنية الوراثية على الاستنساخ العلاجي وامتنعت عن الاستنساخ البشرى؟

غالبا ما تظهر وجهة النظر هذه في خلفية الجدل المسيحي. هذا لأن علم الأخلاق اللاهوتي المسيحي يضمر تحفظات على مشروع الأخلاق اللاهوتي، الذي يحاول دائما قياس الصحيح أخلاقيا على نتائج الفعل. خاصة ***النفعية*** Utilitarismus،[١] كنموذج رفيع لهذه ***العواقبية*** Konsequentialismus،[٢] تنظر إليها الكثير من مشاريع الأخلاق اللاهوتية نظرة ارتياب. فهذه تتساءل، بالدرجة الأولى عن المنطلقات والتوجهات المفروضة والملزمة وتمتنع عن الحكم على الصحيح أخلاقيا حسب العواقب الناتجة عنه، بل حسب أعظم فائدة محتملة منه.

المنظور الآخر لا يسأل عن النتيجة، بل عن ***صفة المحرم أو المفروض في فعلنا***. (ما الذي يجب أن يكون؟). ما الذي يسمح للتكنولوجيا الأحيائية أن تفعله وما الذي عليها أن تكف عنه؟ هنا يمكن السؤال عن مدى صحة فعل معين أخلاقيا في حالة معينة دون السؤال عن النتيجة (المنظور الأخلاقي من ناحية الفعل). مثلا: كيف يمكن الحكم على التشخيص الوراثي الوقائي؟ كما يمكن السؤال عن القواعد الأخلاقية العامة التي يجب الالتزام بها

[١] O. Höffe (Hg.), Einführung in die utilitaristische Ethik, München ١٩٧٥; B. Williams, Kritik des Utilitarismus, Frankfurt a. M. ١٩٧٩.

[٢] Ph. Pettit (Hg.), Consequentialism, Aldershot u. a. ١٩٩٣; M. A. Slote, Common Sense Morality and Consequentialism, London u. a. ١٩٨٥.

(المنظورالأخلاقي من ناحية القاعدة). مثلا: كيف يمكن الحكم على الاستنساخ العلاجي والمتلاحق عطفا على سلامة نظام الخليقة؟

وهذا المنظور يتمتع بأهمية أعلى في الجدال المسيحي مما يتمتع به المنظور(العواقبي) konsequentialistisch . ما يعود بالدرجة الأولى على أن علم الأخلاق المسيحي اللاهوتي يعتبر تقليديا علم أخلاق واجباتي-انطولوجي deontologie (مشتق من اليوناني *tβ deon* "بمعنى الذي يجب أن يكون"، بعكس ما هو كائن، أي "ملزم")[١]. إن القوة الاستثنائية لهذا المنظور تكمن في أنه بخلاف العواقبية Konsequentialismus لا يختزل التصرف الصحيح أخلاقيا في قيمته الذرائعية فقط ويفتح آفاقا جديدة، خاصة أمام المسائل التي لا تجد لها حلا بالوسائل العواقبية[٢]، والخطر يكمن في اختزاله في أخلاقية دائرة الحلال والحرام الضيقة، لدى تفسيره كعلم واجبات معياري.

بعيدا عن اختيار هذا المنظور أو ذاك يمكن لنا التأكيد على أن صيغ مبادئ أخلاقيات الطب الوراثي في المفهوم المسيحي مطبوعة بطابع الانتروبولوجيا (الإناسة) المسيحية والشروط الإناسية. إن منطلق مشاريع أخلاقيات الأحياء هو الإنسان، باعتباره مخلوقا إلهيا، وكرامته القائمة على ذلك.

٢ – بنى الخطاب الإسلامي في أخلاقيات الأحياء: يمكن ملاحظة آراء مشابهة –إن كنت مصيبا- في إطار المشروع الإسلامي. فهناك إذا تطابق بين الإسلام والمسيحية من ناحية بنى الخطاب الدائر حول أخلاقيات الأحياء.

غالبا ما يقوم معيار *المصلحة* بدور مهم، والأمر يتعلق هنا بدوره بالسؤال: ما هي المحصلة، كيف يمكن الحكم على عواقب التقنية الأحيائية من منظور الأخلاق؟ فهنا أيضا نجد منظورا يسأل عن العواقب (أين يؤدي هذا). مثلا: هل يسمح باستخدام الاستنساخ العلاجي، حيث أنه يخدم البشرية؟ المنظور الآخر ينطلق من المعيار القرآني ويسأل عن التطبيقات العملية في

[١] W. D. Ross, The Right and the Good, Oxford ٢٠٠٢ (١٩٣٠); W. D. Ross, Foundations of Ethics, Oxford ٢٠٠٠ (١٩٣٩).
[٢] J. Rawls, Eine Theorie der Gerechtigkeit, Frankfurt a. M. ٢٠٠٣ (١٩٧١).

التكنولوجيا الأحيائية، سواء التي تخالف هذا المعيار أو التي توافقه. وهنا أيضا يتم طرح السؤال: ما الذي يسمح للتكنولوجيا الأحيائية أن تقوم به وما الذي عليها أن تمتنع عنه؟ فالأمر يتعلق هنا أيضا بمنظور لا يسأل عن النتائج، إنما عن **الحرام والمفروض في فعلنا**. (ما الذي يجب أن يكون؟). مثلا: هل يتعارض استخدام الاستنساخ البشرى مع سلطان الله كخالق؟ وإلى أي مدى يتناغم الاستنساخ العلاجي مع القواعد الأخلاقية التي تأخذ في التقاليد الشرعية الإسلامية قيمة قياسية عالية؟

بخلاف النزوع المسيحي الرئيسي في أخلاقيات الأحياء، فإن صياغة مبادئ أخلاقيات الأحياء في الفكر الإسلامي أقل تطبعا بالإناسة الإسلامية والشروط الإناسية. ونتيجة، فإن ناحية الكرامة الإنسانية تلعب هنا دورا أقل شأنا، رغم أن هذه لا تتلاشى نهائيا. إن منطلق مشاريع أخلاقيات الأحياء يرتكز في الإسلام غالبا على الشريعة والتساؤل عن العواقب الأخلاقية والحقوقية لبعض التطبيقات، في هذا العالم والعالم الآخر.

التوافق في محتوى، مواضيع ومساءلات الجدال الإسلامي والمسيحي في أخلاقيات الأحياء:

هناك في علم أخلاق العالمين، المسيحي والإسلامي، طيف متعدد الألوان من المواقف، فيما يتعلق بمسائل التقنية الوراثية والطب الأحيائي. فبالنظر إلى المواضيع، المحتويات والمساءلات، نلاحظ تقاربا لافتا للنظر في الجدال حول أخلاقيات الأحياء بين المسيحيين والمسلمين. من الأمثلة على ذلك:

١ – هل يتناغم استخدام هذه التقنية مع ***المقاصد الإلهية للخلق***، أم أنها تدخل **لا مشروع في *خليقة الله***؟.

في الحالة الأولى تعتبر التكنولوجيا الأحيائية شيئا لا يمس القدرة الإلهية وبالتالي يفترض الحكم عليها حكم استخدام التقنية عموما. وفي الحالة الثانية يعتبر استخدامها تدخلا في قضية لاينالها إلا الخالق، لأنه لا يحق إلا له أن يأخذ بناصية الحياة الفردية في هذه الصيرورة.

٢ – لأي أمر القيمة العظمى، أهو حق الأجيال القادمة في ***النقاء الوراثي*** أم حق الجيل الحاضر في ***تقرير مصير مورثاته***؟

في الحالة الأولى يعي الإنسان مسؤوليته عن الحفاظ على نقاء الخليقة بتخليه عن الممكن وراثيا. في الحالة الثانية يعي الإنسان مسؤوليته عن خير وصحة الإنسانية باستخدام الممكن وراثيا. هنا يرتكز المنطلق المشترك في السؤال عن مسؤولية الإنسان عن الخلق.

٣ – هل تخدم التكنولوجيا الأحيائية خليقة الله إذ تساهم في منع الأمراض والآلام والتغلب عليها، أم أنها تعبير فظ عن تدخل إنساني لمحاولة ***تحسين*** الخلق الإلهي؟

على هذه الخلفية يطرح السؤال عما إذا كان المرض والألم يتعارضان مع الرحمة الإلهية، أم أن قدرة الله على الخلق والطبيعة يتداخلان بحيث تحمل الأمراض والآلام بحد ذاتها ختم الخلق؟ وهنا فإن المنطلق المشترك هو أن الشر يظهر في العالم مع وجود الرحمة الإلهية.

٤ – هل يتجاوز ***الاستخدام العلاجي*** للتقنية الوراثية مخاطر سوء استغلالها، أم أنه سيتم التخلي عن استخدامها سلفا بناء على ***احتمال المخاطرة بسوء*** الاستخدام؟

المنطلق المشترك هنا قد يكون إشكالية التناقض بين السعي نحو الخير في مواجهة المخاطر البينة قي توقعات نتائج أخطار التقنية.

المسلمون والمسيحيون – الأسس المشتركة في مسائل أخلاقيات الأحياء:

قبل أن نتمكن من تعيين الأهداف المشتركة بين المسلمين والمسيحيين في أخلاقيات الأحياء، علينا أن نتحدث عن بعض العوامل التي تتمتع في هذا المجال بأهمية خاصة. علينا أن نقر مثلا بأن الخطاب المسيحي والإسلامي في أخلاقيات الأحياء مصبوبان في "نظم"، في منظورات دينية مختلفة. ولأضرب مثالا على هذا: يرد الخطاب الإسلامي غالبا على أسس الفقه. إنه يستند على الشريعة في بعديها الحقوقي والأخلاقي، علما أننا لا يمكننا الفصل التام بين هذين البعدين. علاوة عليه يعود تطور الجدل في أخلاقيات الأحياء في الإسلام على الفتاوى. وهذه استعلامات حقوقية في مسائل بذاتها، لا يمكن تعميمها. لكن هذه العملية تضمن مجالا كافيا من الحرية والحيوية، ضروري جدا للتطوير المبدع في جدال أخلاقيات الأحياء، وغيرها أيضا.

على العكس من ذلك، يرد الخطاب المسيحي في أخلاقيات الأحياء على أسس اللاهوت. إنه يعتمد على مختلف مجالات اللاهوت، مثلا نظرية الخلق أو الإناسة (المسيحية)، ويعكس من

ثم مضامين المقولات اللاهوتية في مجال الأخلاق. علم الأخلاق اللاهوتي هذا، يبحث عن الحوار مع العقل الأخلاقي المتفتح بحيث تتعدد وجوه الجدل المسيحي في أخلاقيات الأحياء دائما في المنطقة الواقعة بين الأخلاق "الحرة" والدوغما المسيحية. هنا إذا تضمن العودة الناقدة الدائمة إلى الخطاب اللاهوتي المجال الضروري والحيوي للتطوير المبدع في جدال أخلاقيات الطب الوراثي.

في الإسلام نجد العلاقة بين الدين، الحق وعلم الأخلاق على شكل آخر مما في المسيحية،[١] فاللاهوت الإسلامي، "*الكلام*"، كدياليكتيك أو *علم التوحيد*- كعلم لتوحيد الله-، يشتغل أساسا على ذات الله، على صفاته ولا يهتم قط بمسائل الأخلاق. أما مشاكل السلوك الأخلاقي، فإنها من شأن ***علم الأخلاق***. وهذا ليس علما قائما بذاته، إنما فرع يتدرج تحت العلم الذي يعالج كل شيء يرتبط بالسلوك الإنساني. فليس اللاهوت، إنما الفقه، يعطينا المعلومة عن العلاقة بين الله والإنسان وعن مسائل الفعل والسلوك الصحيحة.

قد يكون لزاما علينا إدارة النقاش عن الأهداف المشتركة في إطار مشاهد "*حقيقية*". هنا لن تساعدنا مشاهد البعث المرعبة القائمة على نسخة أصلية لترويض الإنسان (ما أسميه "مرض فرانكشتاين")، ولا جنون العظمة القائل أن بإمكاننا إنتاج نموذج الإنسان الخالي من المرض والضعف بوسائل التقنية.
في محاولتنا تحديد الأهداف المشتركة، علينا رغم كل الطموح أن نلبس الأمور المشتركة لباس الواقع. من المتنازع فيه إن كان بمقدور أخلاقيات الأحياء أن تحدد مسار التقنية الوراثية أو الطب الوراثي، أو إن كانت التكنولوجيا الأحيائية قد دخلت مرحلة من التطور، بحيث أنها فلتت جزئيا من عقال المجتمع ولم يعد في الإمكان إخضاعها له.

[١] P. Antes, “Ethik” im Islam, in: C.H. Ratschow (Hg.), Ethik der Religionen, Stuttgart u. a. ١٩٨٠, pp. ١٧٧-٢٢٥; P. Antes, Islamische Ethik, in: P. Antes (Hg.), Ethik in nichtchristlichen Kulturen, Stuttgart u .a. ١٩٨٤, pp. ٤٨-٨١.

منطلقات البحث عن الأسس المشتركة:

يتوافر لنا في بحثنا في الحوار المسيحي الإسلامي عن أهداف مشتركة في أخلاقيات الأحياء مبنيان رئيسيان، لنا اعتبارهما منطلقات للبحث.

المبنى الأول يتطرق إلى "مثلث العلاقة" بين الله، الإنسان(ية)/المخلوق والطبيعة/الخليقة. في هذا الإطار يتطور في مجال أخلاقيات الأحياء الخطاب المشترك، الذي يستند بالدرجة الأولى على تفضيل الإنسان على المخلوقات من ناحية ويؤكد من ناحية أخرى حدود الإنسان كمخلوق إلهي أمام الله كخالق مستقل.

كما ورد أعلاه، فإن أسس أخلاقيات الأحياء مطبوعة في المسيحية بطابع الإناسة (المسيحية) والشروط الإناسية. إلا أنه يوجد في الإسلام أيضا منذ زمن مغرق في القدم آراء أخلاقية، تستلهم بدورها من انعكاسات الإناسة الإسلامية. علينا هنا أن نضع في الحسبان، أنه لا يتواجد في الإسلام" صورة" الإنسان تلك، بعينها، فحتى القرآني، لا يؤخذ على أنه صيغة محددة، بل تتخلله قائمة طويلة من الاستقراءات المتممة، تحاول أن تجمع بين الخيار الإنساني والجبرية. [١] حملت المرحلة ما بعد القرآنية "انهيار صورة الإنسان الإسلامية في اللاهوت الإسلامي"،[٢] ذلك قبل أن يؤسس النزاع مع الفلسفة الأوروبية لمشاريع جديدة في الإناسة الإسلامية. [٣] وهذه تظهر رغم كل الفروقات بعض الأمور المشتركة، التي يمكن تلخيصها فيما يأتي: "الإنسان مخير، وعلى أساس هذه الحرية فإنه يسأل أمام الله وهو حقيق بهذه المسؤولية، عندما يسير فعله في ضوء الحكم القرآني".[٤]

المبنى الثاني يعود على موقع الإنسان في العالم. لقد خلق الله الإنسان سيدا وحارسا(كممثل له، بل خليفة) على الخليقة وبهذا حمله المسؤولية عن هذه الخليقة، عن الخليقة ***جمعاء***. وإذ قبل الإنسان هذا القدر على عاتقه، فإنه مرغم على خدمة خير الإنسانية، ذلك دون أن يهمل مسؤوليته تجاه الخليقة ككل.

---

[١] J. Bouman, Gott und Mensch im Koran: Eine Strukturform religiöser Anthropologie anhand des Beispiels Allah und Muhammad, Darmstadt ١٩٧٧.

[٢] T. Nagel, Der Koran: Einführung - Texte - Erläuterungen, München ١٩٨٣, pp. ٢٢٢.

[٣] T. Nagel, Zum Menschenbild im modernen Islam, in: ١٩. Deutscher Orientalistentag in Freiburg ١٩٧٥, Wiesbaden ١٩٧٧, pp. ٥٥٩-٥٦٦.

[٤] K. Hock, Anthropologische Fundamente islamischer Wirtschaftsordnung, in: E. Herms (Hg.), Menschenbild und Menschenwürde, Gütersloh ٢٠٠١, pp. ٩٢-١٠٦.

إن مقولة الموقع الإنساني الرفيع ضمن الخليقة تأخذ أبعادا رحبة من وجهة النظر الإسلامية.[١] فرغم ضعفه ورغم قابليته للشر، فقد جعله الله خليفة له على الأرض (القرآن الكريم ٣٠/٢). ولهذا فإن المفهوم القرآني في هذا الشأن جذري نوعا ما عندما يتعرض ل"إنابة" الإنسان، بحيث يراه خليفة، فهنا نجد أن الله قدّر الإنسان "خليفة" (للملائكة). لاهوتيا يعني هذا، أن الأرض خلقت ليعمرها الإنسان، لكن على ذلك يقوم أيضا قدر الإنسان، المحدد لجميع أفعاله. "فعلى الإنسان أن يولي شطر الغايات الروحية للواجب الملقى على عاتقه وألا يتوجه نحو الحاجات والنزعات المادية فقط".[٢] وبناء على هذه "الخلافة" تقوم مسؤولية الإنسان عن الأجيال القادمة والخليقة جمعاء، وليس عن المجتمع الآني فقط.

من أخلاقيات الأحياء إلى أخلاقيات المجال الحيوي، إلى أخلاقيات الحياة:

أقترح أن نجمع الحوار الإسلامي المسيحي في الأهداف المشتركة في أخلاقيات الأحياء في رابطة أقوى. يجب ألا نفهم أخلاقيات الأحياء على أنها مجرد "أخلاقيات مجالية" Bereichsethik، أي أخلاقيات تطبق على مجال إشكاليّ معين. فإن اعتبارها أخلاقيات مجالية يعرضها لخطر تعيينها علم أخلاق يتعلق بموضوعة التقنية الوراثية والطب الأحيائي فقط، وخطر الانزلاق إلى موقف ***يتفاعل*** فقط مع التطورات الجديدة في هذا المجال. إن أخلاقيات الأحياء، إذا اعتبرناها أخلاقيات مجالية، تبقى مجرد رد فعل يتعرض دفاعيا فقط إلى احتمالات فعل جديدة، تنتج عن تطور التقنية الأحيائية.

علينا عوضا عن ذلك أن نفهم أخلاقيات الأحياء على أنها قراءة عامة، ترى مجمل السلوك الإنساني العملي في المجال الحيوي في وحدته، وينعكس أخلاقيا على هذه الوحدة. وهذا قد يفتح أمامنا أبعادا رحبة، بحيث لا تتجاور عدة أخلاقيات مجالية (أخلاقيات البيئة، أخلاقيات الحيوان، أخلاقيات الطب الأحيائي ...)، إنما تتحد في أخلاقيات الأحياء، التي تحدد الخطوط العريضة والمبادئ الأساسية للتوجه الأخلاقي، بصفتها "أخلاقيات المجال الحيوي"، "أخلاقيات الحياة" الإيجابية. والخطوة الجديرة بالتقدير في هذا الاتجاه، هي جهود لجنة أخلاقيات الأحياء العالمية لدى اليونيسكو، في محاولة العمل على الإعلان العام حول معايير

[١] K. Cragg, The Privilege of Man, London ١٩٦٨.
[٢] P. Antes, Der Islam als politischer Faktor, Hannover ١٩٩٧, p. ٧٤.

عالمية لأخلاقيات الأحياء، الذي يضع المسؤولية عن وتجاه المجال الحيوي في موقع مميز في بيانها الأخير آب/أغسطس ٢٠٠٤. برفض تفتيتها إلى أخلاقيات مجالية منفردة وربط الخطابات في "أخلاقيات للمجال الحيوي"، تأخذ أخلاقيات الأحياء موقع المهاجم وقد تستطيع أن تؤثر في الوجهة، التي يأخذها تطور التكنولوجيا الأحيائية. والطريق إلى هنالك معبد بالعمل الشاق ويسير فقط على جهود بناء التحالفات الاستراتيجية، جهود التفاهم والاتفاق على التقاليد، هذه الجهود التي تتفرع عنها معايير أخلاقية وأسس حقوقية ملزمة.

ومن هذه الناحية، فإن الحوار الإسلامي-المسيحي حول الأهداف المشتركة في أخلاقيات الأحياء، يفتح أفقا مفعمة بالتفاؤل.

البيوتكنولوجيا أو ما يـعارضـها ؟

سهام الدبّابي الميساوي

إذا ما انطلقنا من تعريف البيوتكنولوجيا رأينا أنّها مجموعة من التقنيات التي تهدف إلى استغلال الجراثيم والحيّيات (micro-organismes) والخلايا الحيوانيّة والنباتيّة مثل الانزيمات (Enzymes) لإنتاج ما يصلح ويفيد. وقد أفادت البيوتكنولوجيا الصيدلة والطبّ والفلاحة وتربية الحيوان والصناعة الغذائيّة فساهمت في تطوير الصناعات الغذائيّة والأشربة المختمرة وتحسينها وأثرت في الصناعات النشويّة (Industries de l'amidon) تأثيرا باكتشافها لمواد كثيرة منها السوربتول (Sorbitol) والفركتوز (Fructose) والحوامض اللبنيّة (Lactiques) والغلوكوزيّة (gluconiques).

وساهمت البيوتكنولوجيا في ميداني الفلاحة وتربية الحيوان فغيّرت التقنيات العتيقة وبعثت طريقة تربية الخلايا والأنسجة النباتيّة في الأنبوب (In vitro) وطوّرت طرق انتقاء النّبات وتكثيره وعملت على اختراع أنواع من النبات جديدة، منها ما يصمد أمام مبيدات الأعشاب (Herbicides) والجفاف وملوحة الأرض ممّا وسّع استغلال الأراضي البور التي لم تكن تصلح للفلح والزرع وساعدت على حماية النبات والحيوان من الحشرات والأمراض وساهمت في تنمية الإنتاج الحيوانيّ وحمايته وذلك حيث مدّت البيطرة بطرق تلقيح الماشية وتطوير حمل الأبقار بتجميد السائل المنويّ المخصّب واستعماله في الإلقاح واعتماد الحمل في الأنبوب وتحويل الأجنّة.

هكذا تكون البيوتكنولوجيا قدّمت إمكانيات عدّة لتنمية المواد الغذائيّة في البلدان المتقدّمة وفي البلدان النامية وقد أفادت البيوتكنولوجيا الصيدلة فلا غنى اليوم عن الأدوية المضادّة للجراثيم (Antibiotiques) التي أثلجت صدر الإنسان وحمته من أمراض كانت بالأمس قاتلة فتّاكة أو معجزة مقعدة مشوّهة. وقد ساهمت التقنيات البيولوجيّة في البحث عن بديل يعوّض دم الإنسان، يصلح لإعداد مواد فاعلة واقية محصّنة للبدن وجدّدت الصيدلة بتبسيطها لطرق إعداد بعض الهرمونات وتسييرها التزوّد بمواد إنسانيّة وحيوانيّة للحصول على الأنسولين

(Insuline) وهرمونات النموّ وفتحت المجال للحصول على مواد جديدة بكميّات كافية للقيام بالتجارب السريريّة (Essais cliniques) وساعدت على الوقاية من بعض الأمراض بما قدّمته من طرق تشخيص وتلقيح. ولا ننسى أنّ البيوتكنولوجيا تبحث عن حلول لمشاكل إنتاج الطاقة ومقاومة التلوّث ومعالجة المعادن.

ولا يتعارض التقدّم العلمي الذي يهدف إلى تكثيف الخيرات على الأرض ويحقق سعادة الإنسان عليها مع الدين. فلئن ارتبطت السماء بالله في الكتاب المقدّس (Bible) فالعناية بالأرض منوطة بالإنسان وجهده (لوقا ٨ : ١٤ مرقس ٤ : ١٦-٢٩). ولا سبيل إلى الحياة على الأرض دون الخيرات الكامنة فيها ودون الخصب فقد جعل الله الأرض لبني البشر (مزمور ١١٥ : ١٦) وجعل الإنسان سيّدا عليها (تكوين ١-٢٨-٢٩) منظّما لها (تكوين ٢ : ٨-١٥، سيراخ ١٧ : ١-٤) يفوق فيها كل الحيوانات يدعوها باسمها (تكوين ٢ : ٢٠) ويذبحها ليقتات منها (تكوين ٩ : ٢-٣) ويطبع الأرض بعمله فيها ليوقر الحنطة والشعير والكرم والتين والرمّان فيأكل خبزه بعرق الجبين. فالعمل في الكتاب المقدس شريعة مفروضة للحصول على السعادة (تثنية ١٢ : ١-١٩، ١٩ : ١٤). وليس العمل ممكنا دون العلم والمعرفة التي أعطى الله ينبوعها للإنسان. فالإنسان الصانع هو العاقل المفكّر المفجّر لطاقات الأرض والميسّر لسبل الحياة. هذه الحياة في الكتاب المقدّس شيء ثمين وهبة مقدّسة يستعدّ الإنسان لبذل كلّ شيء في سبيل إنقاذها (أيّوب ح : ٤) ويتمنّى أن يتمتّع فيها بالحياة الحاضرة مدّة طويلة (مزمور ٢٧ : ١٣) وألاّ يموت إلا بشيبة صالحة شيخا وقد شبع من الحياة (تكوين ٢٥ : ٨ – ٣٥ : ٢٤، أيوب ٤٢ : ١٧). وفي هذه الحياة يرغب في الذريّة (تكوين ١٥ : ١-٦ ؛ ٢ ملوك ٤ : ١٦-١٧). في الكتاب المقدّس تمجيد للخصوبة والنسل فما جاء في سفر التكوين من وصف لتعمير الأرض بالولد وسرد معاشرة آدم وبنيه لزوجاتهم وإنجابهم ووصف حبل النسوة وولادتهنّ وما ورد عن ابنتي لوط (تكوين ١٩ : ٣٦-٣٨) وعن زواج السلفة في تثنية الاشتراع (٢٥ : ٥-١٠) وما كان في قصّة راعوث من تمجيد للخصوبة التي تكفل النسل رغم الموت أو السبي (تكوين ٣٨ : ٦-٢٦، راعوث ٤-١٢ ؛ متى ١ : ٣) وما ورد من وصف لخصوبة الأرض، والتكاثر في سفر التكوين، كلّ ذلك كفيل بتصوّر حياة على الأرض الذريّة فيها مصدر سعادة وفي الحياة على الأرض يقاوم الإنسان الشقاء والألم فيقاوم المرض الذي هو ككلّ الشرور الأخرى مناقض للسعادة التي خلق الله

الإنسان لها. ولئن ارتبط المرض في الكتاب المقدّس بالخطيئة فهو يوحي بالضعف والهزال وينقض من السعادة فلا يعارض العهد القديم مطلقا اللجوء إلى العلاج الطبي فقد عالج اشعيا حزقيا (٢ ملوك ٢٠ : ٧) ورافائيل طوبيا (طوبيا ١١ : ٨،١١ : ١٢) ويذكر الكتاب تداول بعض الأدوية البسيطة بين الشعب (إشعيا ١ : ٦، ارميا ٨ : ٢٢، حكمة ٧ : ٢٠) بل ويمتدح ابن سيراخ مهنة الطب (سيراخ ٣٨ : ١-٨، ١٢-١٣). إنّ المرض شرّ تنبئ مواعد الأنبياء الاسكاتولوجيّة بالقضاء عليه في العالم الجديد (إشعيا ٣٥ : ٥-٨، ٢٥ : ٨، ٦٥ : ١٧) وقد صادف يسوع مرضى كثيرين على طريقه فكان يشفق عليهم (متّى ٨ : ١٦) وقد أشرك الله رسله منذ رسالتهم الأولى في شفاء الأمراض (متّى ١٠ : ١، أعمال ٣ : ١-٣، ٨ : ٧، ٩ : ٣٢-٣٤، ١٤ : ٨-١٠، ٢٨ : ٨-٩) وعلى مثال الرسل يمسح كهنة الكنيسة المرضى بالزيت باسم الربّ (يعقوب ٥ : ١٤-١٦). ولئن كان يسوع يشفي المرضى روحيّا وبدت القوّة الإلاهيّة هي التي تهزم الشرور فإنّ السعادة في الحياة الدنيا تكون برفع العاهات وتخليص البشر من الآلام.

وكما جعل الله في الكتاب المقدّس الإنسان سيّدا على الأرض يخدمها ليحيا، جعلها في القرآن له مهدا (طه ٤) وقرارا (غافر ٦٤) وفراشا (الذاريات ٤٨) وبساطا (نوح ١٩) وذرأ الله في الأرض الحرث والأنعام والنسل وجعل للإنسان الثمرات منها بأكل ويتّخذ الرّزق (النحل ٦٧) وخلق له في الأنعام والثمرات منافع (النحل ٦٧) وفي رحيق النحل شرابا فيه شفاء للناس (النحل ٦٩) ودعاه إلى الأكل من الثمر وممّا عملته يداه (يس ٣٥). وكان آدم في نصوص التفسير المؤولة للآي خليفة لله يحرث الأرض ويزرعها حبّا ويصنع الخبز ليأكل ويشرب العسل ليشفى من آلام في بطنه.

دعا الإسلام الإنسان إلى تفجير طاقات الأرض التي سخّرها الله له ونوّه بالنسل فجعل البنين إلى جانب المال زينة الحياة الدنيا (الكهف ٤٦). وأشاد بالتكاثر في الولد (الحديد ٢٠، التوبة ٦٤) وجعل في الحياة الدنيا أطايب ونعما ودعاء الرسول الناس إلى التكاثر واستغلال الأرض وتربية الحيوان وساهم في علاج المرض بما أوتي من معرفة جمعتها كتب الحديث وكتب الطب النبويّ.

حثّ القرآن الإنسان على العلم والتعلّم والمعرفة و أشاد بها كما نوّه الكتاب المقدّس بالمعرفة. فقد علّم الله الإنسان ما لم يعلم (العلق ٥) وسخّر له ما في السماوات والأرض يفكّر فيها ويبلغ بالعلم ما يبلغ يبحث عن الخفيّ يظهره الله ويعلّمه لمن يشاء (البقرة ٢٥٥، الجن ٢٦، ٢٧). لا يقف السلام عثرة في سبيل البحث عن نواميس الأشياء وقوانينها وأسرارها وهذا البحث أمر جبل عليه الإنسان بالفطرة يكسر الحدود طالبا النفع والخير مزيلا بعلمه عن الإنسانية آلامها وأوجاعها مخرجها من بؤسها وشقائها وفقرها وعنائها. إلاّ أنّ العلم إذا أدخل اضطرابا على تصوّر منزلة الله في الكون ومنزلة الإنسان في الوجود وشوّش الطريقة التي ارتأى بها الدين أن تنتظم الحياة ويكون الإخصاب والتوالد والتناسل ومسّ من كرامة الإنسان، هزّ الناس ورجّهم ومسّ شعورهم الدينيّ.

هزّ ميلاد النعجة دولي وسائل الإعلام وعلماء الشريعة ورجال الكنيسة والعلماء والفلاسفة ورجّ الناس. لم تولد دولي من نطفة مألوفة أي بويضة الأم الملقحة بالحيوان المنوي للذّكر بل كان تخليقها من بويضة أفرغت من نواتها ومن صبغياتها (Cromosomes) وأدمجت فيها نواة جسميّة أخذت من غدّة ضرعيّة لشاة في الثلاثي الأخير من حملها فكان أصل دولي نواة من شاة ومحيط النواة (Cytoplasme) من شاة أخرى. فقد تمّ إذن الاستغناء عن الذكر في الإخصاب والاكتفاء بالأنثى وحدها. وقد نتج عن ولادة دولي نتائج معرفيّة وإجرائيّة فقد أفاد هذا الاستنساخ بتقدّم المعرفة بإدخال التغيير على الحمض النوويّ ADN والعلم بنجاعة تصويب الجينات داخل الخلايا والتصرّف في استعمال نواتها ونقل الخلايا المحوّرة جينيّا ومحاولة صنع دواء مقاوم لبعض أنواع السرطان وأكثر ما أفاد به استنساخ دولي الأمل في إنتاج مجموعات من الخرفان والأبقار ذات النوع الرفيع والنموّ المتشابه حتّى يتوفّر الأفضل في تغذية الإنسان ويدرّ بالفائدة على أصحاب الصناعات.

أمّا النتيجة الثانية التي ولّدها استنساخ دولي فتتمثّل في هاجس استنساخ البشر لتماثل النعجة والمرأة فهما من الحيوانات الفقريّة ومن الثدييّات وبينما رأى فريق من العلماء صعوبة استنساخ الإنسان تفاءل فريق آخر بحصول استنساخ البشر وقدّروا حصوله لا محالة وظهر شيء في أعماق النفسيّة واستيقظت أحلامها النائمة طامحة إلى الخلود وإلى تحرير قوّاها الخلاّقة. ولا شكّ أنّ وسائل الإعلام لعبت دورا كبيرا في تضخيم هذه القضية فقدّمت للإنسان

مرتفعا خصبا للنرجسيّة ولكنّها أيقظت في الآن نفسه شعوره الدينيّ. وكان من المتوقع أن يستنكر بعض المؤمنين هذا الاستنساخ إذ يطرح التخليق مسألة الخلق.

إنّ الموصوف بأنّه خالق في الكتاب المقدّس وفي القرآن هو الله وحده. فالمتأمّل في الكتاب المقدّس يرى الله يخلق العالم بكلمته (٢ كونتس ٤ : ٦) ويدعو ما هو غير كائن إلى الوجود (رومة ٤ : ١٧) فيخلق الكون من العدم ويصنع الإنسان "من تراب الأرض"، "نفح في أنفه نسمة حياة فصار آدم نفسا حيّة" (تكوين ٢ : ٧) ثمّ صنع له معينا مشابها له (٢ : ١٨) "فأوقع الربّ الإله آدم في نوم عميق ثمّ تناول ضلعا من أضلاعه وسدّ مكانها باللحم وعمل من هذه الضلع امرأة أحضرها إلى آدم فقال آدم "هذه الآن عظم من عظامي ولحم من لحمي فهي تدعى امرأة [...] لهذا فانّ الرجل يترك أباه وأمّه ويلتصق بامرأته ويصيران جسدا واحدا" ٢ : ٢١-٢٤) ولهذه المرأة يكون اشتياق آدم (٣ : ١٦) عاشرها آدم فحبلت وولدت (٤ : ١،٢٥) وعاشر أولاده زوجاتهم وحبلن وأنجبن وكوّن أسرا (٤ : ١٧-٢٣) فكان نشاط الإنسان في قصّة الخلق نشاط نسل متكاثر معمر للأرض فقد خلق الله "الإنسان على صورته ذكرا وأنثى وباركهما قائلا "أثمروا وتكاثروا واملأوا الأرض وأخضعوها" (١ : ٢٧-٢٨).

إنّ آدم الإنسان في الكتاب المقدّس ليس واقعا عند حدود الأرض فوجوده معلّق على روح الحياة التي نفخها الله فيه وعلى كلمة الله التي تجعل الإنسان تابعا له مطيعا لشرائعه محترما للنواميس التي أرادها.

والمتأمّل في القرآن يرى الله "خلق كلّ شيء فقدّره تقديرا" (الفرقان : ٢) خلق السماوات والأرض والحياة والموت والذكر والأنثى والأزواج كلّها لا شريك له في الخلق (الرعد ١٦) يعجز من يضاهيه في الخلق فلا يقدرون (لقمان : ١١، فاطر : ٣، الطور : ٣٥، الواقعة : ٥٩) وفي قول الله "إنّي أخلق لكم من الطين كهيئة الطير فانفخ فيه فيكون طائرا بإذن الله (آل عمران : ٤٩) وصف لخلقه الأشياء من عدم. أمّا الإنسان فقد خلقه الله من "سلالة من طين" ثمّ جعله "نطفة في قرار مكين" فخلق "النطفة علقة" "فالعلقة مضغة "فالمضغة عظاما" فكسى "العظام لحما" فأنشأ الإنسان "خلقا آخر" (المؤمنون : ١٢-١٤) ويقول تعالى و"أنّه خلق الزوجين الذكر والأنثى من نطفة إذا تمنى (النجم ٤٥-٤٦) ويقول "فلينظر الإنسان ممّ خلق، خلق من ماء دافق يخرج من بين الصلب والترائب، إنّه على رجعه لقادر" (الطارق :

المؤلفون و المحررون:

البروفسر الدكتور **إبرهارد شوكنهوف**، أستاذ اللاهوت و الأخلاق، جامعة فرايبورغ

البروفسر الدكتور **أحمد الطيب**، رئيس جامعة الأزهر القاهرة و مفتي مصر السابق

البروفسر الدكتور **برنهارد فوجل**، رئيس وزراء تورنغن السابق و رئيس مؤسسة كنراد ادناور

الدكتور **توماس أيش**، معهد الاستشراق و الدراسات الإسلامية، جامعة بوخوم

الشيخ **حسن الجواهري**، فقيه ساكن بالقم، عضو مجمع الفقه الإسلامي بالجدة

البروفسر الدكتور **ديتمار ميبت**، أستاذ الأخلاق و اللاهوت، جامعة توبنغن

الدكتورة **سهام الدبّابي الميساوي**، كلية الآداب، جامعة منوبة، جمهورية تونسية

البروفسر الدكتور **كلاوس هوك**، أستاذ تاريخ الكنيسة – الدين و المجتمع، جامعة روستوك

البروفسر الدكتور **هادي أدنلي**، كلية اللاهوت و الفلسفة في جامعة الغازي بأنقرة، تركيا

الدكتور **هانز لانغندورفر**، الأمين العام للمؤتمر الأساقفة الألماني

الدكتور **هلموت رايفلد**، قسم "الأسئلة الأساسية"، مؤسسة كنراد ادناور، برلن

كرّمت المسيحيّة وكرّم الإسلام الإنسان وكان من الطبيعي أن يهتزّ المؤمنون لكرامة الإنسان يهدّدها الاستنساخ. ولكن هذا الاستنساخ بعيد عن الإمكان، انّه يقبع في أحلام العلماء الطامحين إلى أن تكون سلطة آدم مطلقة. وليس الاستنساخ الذي لم يحصل بعد هو الذي يهدّد كرامة الإنسان اليوم. انّ ما يحصل في العالم من تدمير المدن وقتل الأبرياء يسقطون ضحايا الحرب والعنف يوميّا وما يجري على الأرض من استبداد واستغلال فادح وسلطة قاهرة وتراجع في الفكر وخدش لحقوق الإنسان لهو المهين حقا.

المؤلفون و المحررون:

البروفسر الدكتور **إبرهارد شوكنهوف**، أستاذ اللاهوت و الأخلاق، جامعة فرايبورغ

البروفسر الدكتور **أحمد الطيب**، رئيس جامعة الأزهر القاهرة و مفتي مصر السابق

البروفسر الدكتور **برنهارد فوجل**، رئيس وزراء تورنغن السابق و رئيس مؤسسة كنراد ادناور

الدكتور **توماس أيش**، معهد الاستشراق و الدراسات الإسلامية، جامعة بوخوم

الشيخ **حسن الجواهري**، فقيه ساكن بالقم، عضو مجمع الفقه الإسلامي بالجدة

البروفسر الدكتور **ديتمار ميبت**، أستاذ الأخلاق و اللاهوت، جامعة توبنغن

الدكتورة **سهام الدبّابي الميساوي**، كلية الآداب، جامعة منوبة، جمهورية تونسية

البروفسر الدكتور **كلاوس هوك**، أستاذ تاريخ الكنيسة – الدين و المجتمع، جامعة روستوك

البروفسر الدكتور **هادي أدنلي**، كلية اللاهوت و الفلسفة في جامعة الغازي بأنقرة، تركيا

الدكتور **هانز لانغندورفر**، الأمين العام للمؤتمر الأساقفة الألماني

الدكتور **هلموت رايفلد**، قسم "الأسئلة الأساسية"، مؤسسة كنراد ادناور، برلن

www.kas.de

ISBN 3-937 731-35-0